



رسائل جغرافية

# الإستراتيجية كمعيار في تعيين الحدود المصرية - الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية

أ.د. محمود توفيق محمود

ذوالقعدة ١٤٢١ هـ  
فبراير ٢٠٠١ م

٢٤٩

دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية  
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

الاشتراكات

خارج الكويت	في الكويت
للمؤسسات ١٥ ديناراً كويتيًّا (سنويًّا)	للمؤسسات ١٢ ديناراً كويتيًّا (سنويًّا)
للأفراد ٧,٥ دينار كويتي (سنويًّا)	للأفراد ٦ دولَّير كويتيَّة (سنويًّا)

الجمعية الجغرافية الكويتية

الرمز البريدي 72451

ص.ب. ١٧٠٥١ الكويت الخالصة

رسائل جغرافية

٢٤٩

الإستراتيجية كمعيار في تعيين الحدود المصرية - اللبنيّة  
دراسة في الجغرافيا السياسيّة

أ.د. محمود توفيق محمود

ذوالقعدة ١٤٢١ هـ

فبراير ٢٠٠١ م

مكتبة الكويت للعلوم

٩٣٧

تقديم - دراسة علمية في تاريخ الكويت  
تأليف: د. عبد الله بن عبد العزيز

الطبعة الأولى: ١٩٨٥



طبع بدعم كريم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الاستراتيجية كمعيار في تعيين الحدود المصرية - الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية

أ.د. محمود توفيق محمود

### الإطار النظري:

يستخدم مصطلح الاستراتيجية Strategy في هذه الدراسة بمفهومه العسكري الضيق كفن للحرب art of war.<sup>(١)</sup> ويتعبر آخر، فإن الاستراتيجية هي فن استخدام القوة العسكرية military force في تحقيق أهداف سياسية<sup>(٢)</sup> أو كأداة إجبار في العلاقات الدولية.

وامعانا في الدقه، فإن الدراسة تستخدم هذا المصطلح بمفهومه التقليدي، فيما يعرف بالاستراتيجية التقليدية traditional strategy. وينحصر مجال هذه الاستراتيجية في الحروب البرية، أي التي تتوقف نتائجها أساساً على الدور الذي تلعبه القوات البرية، بمعاونة من القوات الجوية والبحرية. وبعبارة أكثر تحديداً، فإن الاستراتيجية التقليدية هي فن استخدام القوة العسكرية في معركة تدور بين جيشين بريين، يقف كل منهما في وجه الآخر، حتى إذا تقدم احدهما أو كلاهما نحو الآخر، وقع الصدام. ولذلك، فإن الاستراتيجية التقليدية تعرف أحيانا بالاستراتيجية البرية، التي ظلت لها السيادة في الحروب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.<sup>(٣)</sup>

وتقوم هذه الدراسة على افتراض مؤداه أن الاستراتيجية بمفهومها العسكري التقليدي هي المعيار الأساسي - إن لم يكن الوحيد - الذي تم بموجبه تعيين خط الحدود بين مصر وليبيا، وذلك بموجب اتفاق السادس من ديسمبر عام ١٩٢٥. والاتفاق المكمل له في التاسع من نوفمبر عام ١٩٢٦، مع التأكيد على أن هذا الاتفاق لم يتناول تعيين أية حدود تمتد إلى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من دوائر العرض شمالاً،

باعتبار أنها أراضى سودانية وفقا لما تكفلت به المادة الأولى من اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩.

وليس غريبا أن تطرح الاستراتيجية كمعيار لتعيين الحدود بين مصر وليبيا، فقد جرى تعيين هذه الحدود في وقت لم تكن فيه الوظيفة الدفاعية - defensive function. هي الوظيفة الأساسية للحدود فحسب، بل كانت هي سبب نشأتها<sup>(٤)</sup> ومبرر وجودها *raison d'être*.

ومن خلال هذا المنظور، قيل في تعريف الحدود انها خط دفاع - a line of defense<sup>(٥)</sup>، وقيل انها حد موسى razor's edge الذي يتعلق به مصير الشعوب، إن حربا أو سلما وإن موتا أو حياة<sup>(٦)</sup>. ومن هنا، ساد في تلك الأونة الاعتقاد بأن نجاح الحدود في الفصل بين مناطق السيادة، انما يتوقف على مدى قدرتها على الحد من احتمالات الاحتكاك والصدام بين هذه المناطق<sup>(٧)</sup>.

وهكذا، يمكن القول بأن الاستراتيجية التقليدية أو البرية التي سادت حتى نهاية الحرب الثانية على أكثر تقدير، قد فرضت الوظيفة الدفاعية بالدرجة الأولى، وبما يمكن الدولة من حماية اقليمها وردع ما يقع عليه من هجوم من جانب الدول المجاورة لها، وذلك دون حاجة ملحة إلى اجرا. وقائى.

وفى ظل هذا الجو المشبع بفكرة الحدود الدفاعية defensive boundaries، لم يكن غريبا أن تشيع ظاهرة الحدود الطبيعية physiographic boundaries، أى التي تتماشى مع الملامح البارزة conspicuous في المظهر الطبيعي للأرض physical landscape<sup>(٨)</sup>، فتجعل منها ظاهرة مرئية visible وملموسة langible<sup>(٩)</sup>، تتمتع بقدرة عالية على الفصل والاعاقه.

وبتحديد آخر، ففى ظل الاستراتيجية البرية، تعد اشكال سطح الأرض Landforms البارزة من أهم المتغيرات التي تتكيف بموجبها العمليات الحربية، التي تقوم بها الجيوش البرية. فهي تعتبر المتغير الرئيسى فى تحديد طرق التقدم أو الانسحاب، وفى اختيار نوع الاسلحة والمعدات ووسائل الاخفاء والتمويه، فضلا عن

دورها فى تحديد مواد الاعاشه. وحيث أن الظواهر الجويه - وبصفة خاصة الحرارة والتساقط - تؤثر فى تكوين اشكال سطح الأرض وتحديد مدى صلاحيتها للاستخدام العسكرى، لذا يمكن القول بأن المناخ - كجزء من المظهر الطبيعى للأرض - يكمل دور اشكال السطح، كمتغير فى تشكيل طبيعة العمليات الحربية البريه. فاختيار توقيت العمليات ونوع المعدات والمهمات اللازمه، يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالظروف الجويه السائدة فى مسرح الحرب.

وعند هذا الحد، نستطيع القول بأن مجال Scope هذه الدراسة ينحصر فى تعيين موقع الحد الفاصل بين مصر وليبيا فى اطار المظهر الطبيعى للأرض، وذلك بوصفه حدا دفاعيا. واذا كانت الوظيفة الدفاعية المسيطرة قد ربطت مجال الدارسه بالمظهر الطبيعى، فإن ذلك لا يعنى تجاهلا متعمدا ومطلقا لعناصر المظهر الحضارى للأرض cultural landscape. فمهما بلغت سيطرة الوظيفة الدفاعيه، فإن هذا الحد كغيره من الحدود لا يخرج فى النهاية عن كونه ظاهرة وثيقة الصلة بالسلوك الانسانى<sup>(١٠)</sup>.

وبوحى من المراحل التى اقترحها جونز Jones (١٩٤٥)<sup>(١١)</sup> كمظاهر لتطور الحد السياسى، يطرح الباحث موضوعين أساسيين كمجال للدراسة، يتناول احدهما القرارات السياسية العامه المتعلقة بتقسيم المنطقة بين مصر وليبيا وتخصيص المنطقة التى سيمر بها خط الحدود (allocation)، بينما يتناول الآخر موقع الحد النهائى فى اطار المظهر الطبيعى للارض، بوصفه خط دفاع.

ومع التسليم بعدم وجود منهاج واحد يستطيع تفسير ظاهرة كالحدود، تتميز بالتنوع والتعقيد الشديدين، وأن مجال الدراسة يرتبط أساسا بنشأة الحد الفاصل بين مصر وليبيا وجانبا من تطوره، فقد يكون من المناسب توظيف المنهج التاريخى فى تكامله مع مناهج أخرى، لاثبات فرضية دراسته.

فالمنهج التاريخى historical approach يعد طريقة مناسبة لمتابعة الأحداث التى جرت على مسرح الحدود واستيعاب الظروف والملايسات المحيطة بنشأة الحد وتعيين موقعه. ونظرا لارتباط الحد بالوظيفة الدفاعيه، فمن المنطقى أن يكون التركيز



منصبا على الاحداث ذات الصبغة العسكرية. وحيث أن التضاريس تشكل جانبا مهما من الدراسة، فقد يكون من المفيد الاستعانة بالمنهج المورفولوجى-morphological approach للتعرف على الخصائص المورفولوجية لخط الحدود، وبيان مدى ارتباطها بالوظيفة الدفاعية. وبما أن خط الحدود ظاهرة قانونية منظمة فى نطاق المظهر الطبيعى، تتأثر بسلوك النظم Systems المعنية به وعملياتها السياسية political processes، فقد يصبح من المناسب استخدام المنهج النظامى systemic approach والمنهج السلوكى behavioral chavioral فى تفسير بعض جوانب الظاهره موضع الدراسة (١٢).

وفى اطار المنهج التاريخى والمناهج المكمله له، يستخدم الباحث بعض الأدوات tools كوسيلة لجمع المعلومات وتحليلها، نذكر منها على وجه التحديد، نص الاتفاق المصرى - الايطالى فى السادس من ديسمبر عام ١٩٢٥ والاتفاق المكمل له فى التاسع من نوفمبر عام ١٩٢٦، المذكرات المتبادله exchange of notes بين حكومات الدول المعنية بالحد، وهى مصر وتركيا وبريطانيا وايطاليا، فضلا عن بعض الخرائط التاريخية التى ترقى إلى مستوى الوثائق، كالخريطة المرفقة بفرمان ١٣ فبراير عام ١٨٤١، وبعض الخرائط المعاصره كخريطة مصر مقياس ١: ١٠٠,٠٠٠ ومقياس ١: ٥٠,٠٠٠، وخرائط الأطلس الوطنى للجماهيرية الليبية.

ويلاحظ أن الدراسة الميدانية لا تشكل مصدرا للبيانات، وذلك على أساس أن مجال البحث يكاد يقتصر على مسألة تطور الحد السياسى بين مصر وليبيا، دون التطرق إلى الموضوعات التى تستوجب الرصد الميدانى، كطريقة ادارة الحد Administration أو تأثيره على سلوك الدول المشتركة فيه أو حتى على حياة السكان القريبين منه.

وكما أوضحنا من قبل، يمكن ابراز الطبيعة الاستراتيجية للحد الفاصل بين مصر وليبيا، بدراسة موضوعين أساسيين، أولهما يتعلق باختيار الحد وثانيهما يختص بموقع هذا الحد فى اطار المظهر الطبيعى للأرض.

\* \* \*

## المبحث الأول

### موقع الحد فى اطار الاختيارات المطروحه

#### تمهيد

يشمل مجال هذا المبحث ، دراسة الاتجاهات السياسية المتعلقة باختيار الخط الفاصل dividing line بين مصر وطرابلس ، من جانب القوى المعنية به وهى مصر وتركيا وبريطانيا وإيطاليا ، ومدى تأثير التوازن القائم بين هذه القوى على الاختيار النهائى لهذا الخط delimitation<sup>(١٣)</sup> ، داخل المنطقة المخصصة له allocation zone . وتباين الاتجاهات ، يعد أمرا مألوفاً فى قضايا تعيين الحدود ، التى تشهد عادة عمليات شد وجذب tug - of - war يسعى من خلالها كل طرف إلى دفع الحد فى اتجاه الطرف الآخر ، بغية توسيع منطقة سيادته -sovereign territory على حساب الطرف الآخر .

ويمكن القول ، بأن الاهتمام باختيار الحد الفاصل بين مصر وطرابلس<sup>(١٤)</sup> ، قد ظهر فى اعقاب احتلال بريطانيا للأراضى المصرية عام ١٨٨٢ ، وسعيها نحو تعيين الحد الغربى لهذه الأراضى تعيينا واضحا incisive وثابتا stable . وقد أقدمت بريطانيا على هذه الخطوة ، على الرغم من أن مصر ظلت خاضعة من الناحية القانونية dejure للسيادة العثمانية حتى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ ، حين اعلنت بريطانيا حمايتها عليها ، وفصلها عن الأمبراطورية العثمانية . وقد أقرت تركيا هذا الانفصال فى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣<sup>(١٥)</sup> .

وبعبارة أخرى ، فإن حرص بريطانيا على تعيين الحد الغربى للأراضى المصرية التى تحتلها ، قد بدا واضحا بعد الخطوات العملية التى اتخذتها إيطاليا منذ مطلع القرن العشرين لاستعمار ولاية طرابلس العثمانية ، المتاخمة للأراضى المصرية . وقد انتهت هذه الخطوات بقيام القوات الإيطالية بغزو طرابلس فى سبتمبر عام ١٩١١ ، وانسحاب الحامية التركية بموجب معاهدة الصلح ، التى وقعها البلدان فى لوزان ، بتاريخ ٩ سبتمبر عام ١٩١٢<sup>(١٦)</sup> .

ولجمع الحقائق والمعلومات عن الاتجاهات المتعلقة باختيار موقع الحد<sup>(١٧)</sup>، سيعتمد الباحث بشكل أساسى على المذكرات والمراسلات المتبادلة بين اعضاء حكومات الدول المعنية بهذا الحد، فضلا عن ما هو متاح من المعاهدات والتقارير ومحاضر الاجتماعات ، التى لها صلة بهذا الموضوع.

وببقى من هذا التمهيد، أن نشير إلى أن مجال موضوع هذا المبحث، سيتسع لدراسة النقاط التالية:

- الاختيار البسيط لخط الحدود.

- الاختيار المركب لخط الحدود.

- الاختيار النهائى لخط الحدود.

**أولاً: الاختيار البسيط لخط الحدود:-**

المراد بالاختيار البسيط simple، هو الاختيار الذى يعبر عن مطلب أحد الأطراف بالنسبة لموقع الحد، دون النظر إلى مطالب الآخرين. اذن فهو بمثابة اختيار خام crude، لم ينضهر بعد فى بوتقة الضغوط والمساومات، التى تميز عادة مفاوضات الحدود. ويفترض أن الاختيار البسيط قد ساد منذ بداية هذا القرن وحتى قيام الحرب العالمية الأولى. وأهم ما يميز تلك الفترة، اختلال ميزان القوى balance of power بين الاطراف المعنية بالحد لصالح بريطانيا بشكل واضح.

وبناء على الاتفاق فى اتجاه دفع الحد ، يمكن - وبشئ من التعسف - أن نميز على جانبى الحد، بين مصر وبريطانيا على جانب، وتركيا وإيطاليا على الجانب الآخر. ويأتى هذا التمييز، على الرغم من وجود تناقضات أساسيه فى السياسات والمنافع والنوى بين الطرفين كل جانب.

**١ - الاختيار المصرى - البريطانى:**

بداية، لابد من الاشارة إلى أن الحكومة البريطانية ومثيلها فى القاهرة، قد قاموا بالدور الأساسى فى اختيار موقع الحد، بحكم أن بريطانيا كانت صاحبة السلطة الفعلية



defacto فى مصر منذ عام ١٨٨٢<sup>(١٨)</sup>، وأن دور الحكومة المصرية فى هذا الاختيار كان دورا سوريا الى حد بعيد، بحكم أن الشئون الخارجية المصرية فى ذلك الوقت كانت تتولاها وزارة الخارجية البريطانية رأسا<sup>(١٩)</sup>. ويشكل هذا التوضيح مدخلا مهما لفهم كثير من ابعاد هذا الاختيار وطبيعته.

ويمكن القول بأن أول محاولة من جانب بريطانيا لاثارة مسألة الحدود الغربية لمصر، قد تمت فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٠٤. وفى هذا التاريخ، قدم القائم بالاعمال البريطانى فى الاستانة مذكرة إلى الباب العالى، موضحا وجهة نظر الحكومة المصرية فى حدودها. وطبقا لهذه الوجهة، فإن الحد الغربى لمصر يبدأ من موقع الفناره (Beacon point)، المقامة فوق رأس جبل السلوم، ثم يتجه إلى الجنوب والجنوب الغربى، لتدخل واحتى سيوه وجغبوب فى نطاق الاقليم المصرى.<sup>(٢٠)</sup> وتأكيدا لهذا التصور، فقد اشارت المذكرة نفسها إلى أن أقرب نقطة تركية لهذا الحد، تقع فى ميناء طبرق، على بعد ٦٠ ميلا غرب السلوم. والجدير بالذكر، أن بريطانيا كانت قد ارسلت هذه المذكرة، ردا على قيام تركيا يوم ٩ نوفمبر عام ١٩٠٤ بتجهيز موقع عسكري على شاطئ خليج السلوم.<sup>(٢١)</sup>

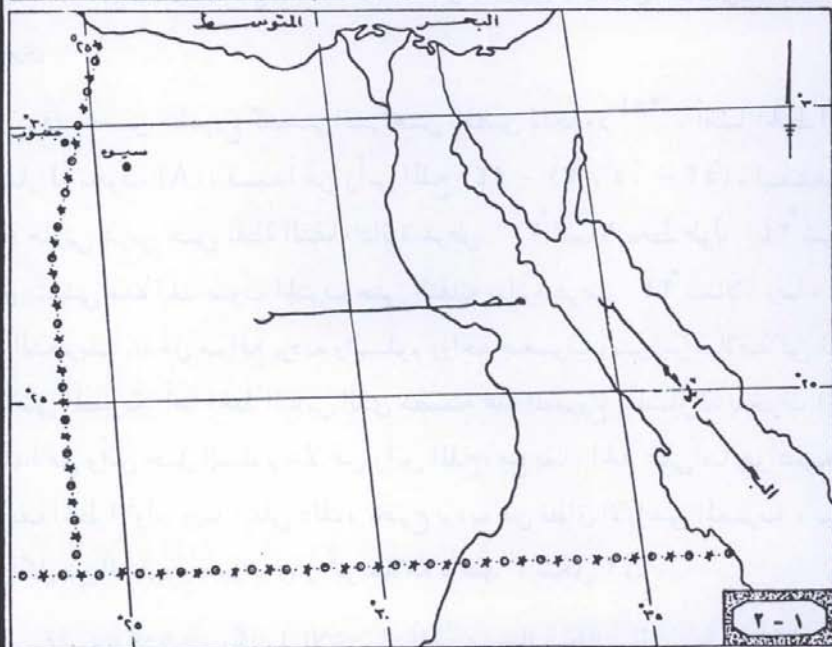
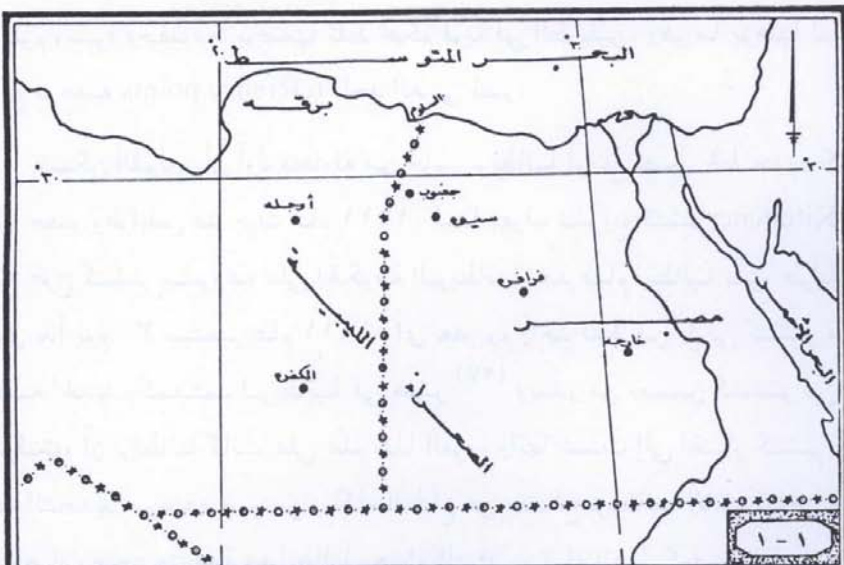
ومع استمرار تركيا فى تدعيم موقع السلوم وتوغل افراده داخل الأراضي المصرية، بعث المعتمد البريطانى فى مصر (اللورد كرومر Cromer) بمذكرة احتجاج إلى الاستانة فى ١٨ ابريل عام ١٩٠٥، أعرب فيها عن استعداد حكومته للدخول فى مفاوضات مع تركيا لتعيين الحد الفاصل بين الأراضي المصرية والتركية فى منطقة السلوم، استنادا إلى التحديد الوارد فى مذكرة ١٩ نوفمبر عام ١٩٠٤.<sup>(٢٢)</sup>

وعند هذه النقطة، يلاحظ أن ما كان يفهم على أنه تصور أو رؤية لموقع هذا الحد من جانب بريطانيا فى المذكرة الأولى، صار مطلبا claim فى المذكرة الثانية، وشرطا مسبقا لقبول التفاوض حول هذا الحد conditional acceptance. فقد اشارت المذكرة الثانية بصريح العبارة إلى (أن الحكومة المصرية لا تستطيع تقديم أية تنازلات بشأن هذه الحدود)، أى وفقا للتعريف البريطانى لهذا الحد والذى ورد فى مذكرة ١٩ نوفمبر عام ١٩٠٤.

وتؤيد بعض الخرائط المعاصرة لتلك الفترة تقريبا ، الادعاء البريطانى بشأن هذا الحد. ففى احدى الخرائط (شكل ١ - ١) التى يضمها أحد الأطالس العالمية (٢٣) ، ظهر الحد الغربى لمصر وقد بدأ من رأس جبل السلوم تقريبا ، الذى يمر به خط طول ٢٥° - ٢٩° شرقا ، ثم اتجه فى خط مستقيم صوب الجنوب الغربى حتى وصل إلى نقطة ، تتقاطع فيها دائرة عرض ١٣° - ٢٩° شمالا مع خط طول ٢٤° شرقا . وعلى الرغم من أن تعريف الحد فى المذكرة البريطانية قد اقتصر على القطاع الشمالى الساحلى ، إلا أن هذه الخريطة الواردة فى أطلس منشور فى لندن ، توضح أن الحد فى قطاعه الجنوبى الداخلى يتمشى مع خط طول ٢٤° شرقا ، وهو ما قد يعبر بشكل أو بآخر عن الرؤية البريطانية لهذا الحد . وكما وجد الباحث من الخرائط ما يؤيد الادعاء البريطانى بشأن مسار هذا الحد ، فقد وجد منها أيضا ما يخالف ذلك ، خاصة فيما يتعلق بواحة جغبوب (٢٤) . ولن يذهب الباحث بعيدا لبيان الاضطراب الذى يحيط بالموقع التاريخى لهذا الحد. ففى الأطلس نفسه الذى وردت فيه الخريطة السابقة نفسها ، تظهر خريطة أخرى (٢٥) وعليها واحة جغبوب (٤٥ - ٢٩ ، ٣١ - ٢٤) داخل نطاق أراضى برقه وخارج نطاق الأراضى المصرية ( شكل ١ - ٢) . كما يلاحظ أيضا ، أن النقطة التى يبدأ منها مسار الحد مع خط طول ٢٤° شرقا ، قد تراجعت جنوبا ، لتتمثل فى نقطة تقاطع هذا الخط مع دائرة عرض ٣٥° - ٢٧° شمالا ، بدلا من ١٣° - ٢٩° شمالا .

وعلى الرغم من تأكيد الحكومة البريطانية فى ٣٠ اغسطس عام ١٩٠٧ (٢٦) على أن مذكرة ١٩ نوفمبر عام ١٩٠٤ تعبر عن مطالبها بشأن الحدود الغربية لمصر ، وأن الحكومة المصرية ليس لديها رغبة فى توسيع نطاق سيادتها الاقليمية إلى أبعد من الحدود المبينة فى تلك المذكرة ، إلا أن من الواضح أن هذه المذكرة الأساسية قد أهملت الجزء الجنوبى من الحد الفاصل بين مصر وطرابلس ، وأن كل اهتمامها قد انصب على الجزء الشمالى من أرض الحدود ، الممتد بين السلوم وسيوه . وربما يعود ذلك إلى أن الجزء الجنوبى لم يكن قد تم اكتشافه بعد ، أو لأن المظهر الطبيعى للأرض التى يمر بها الحد فى القسم الشمالى ، يسمح بإمكانية اجتيازه بسهولة ويسر ، خاصة عبر الطريق الساحلى وطريق الواحات . ومن هنا ، جاء حرص بريطانيا على تركيز مطالبها فى





صورة المحمّد الغربيّ المصروف في أنطلس كاسيل المصمّم ( ١٩٢١ ) م

شکل (۱)

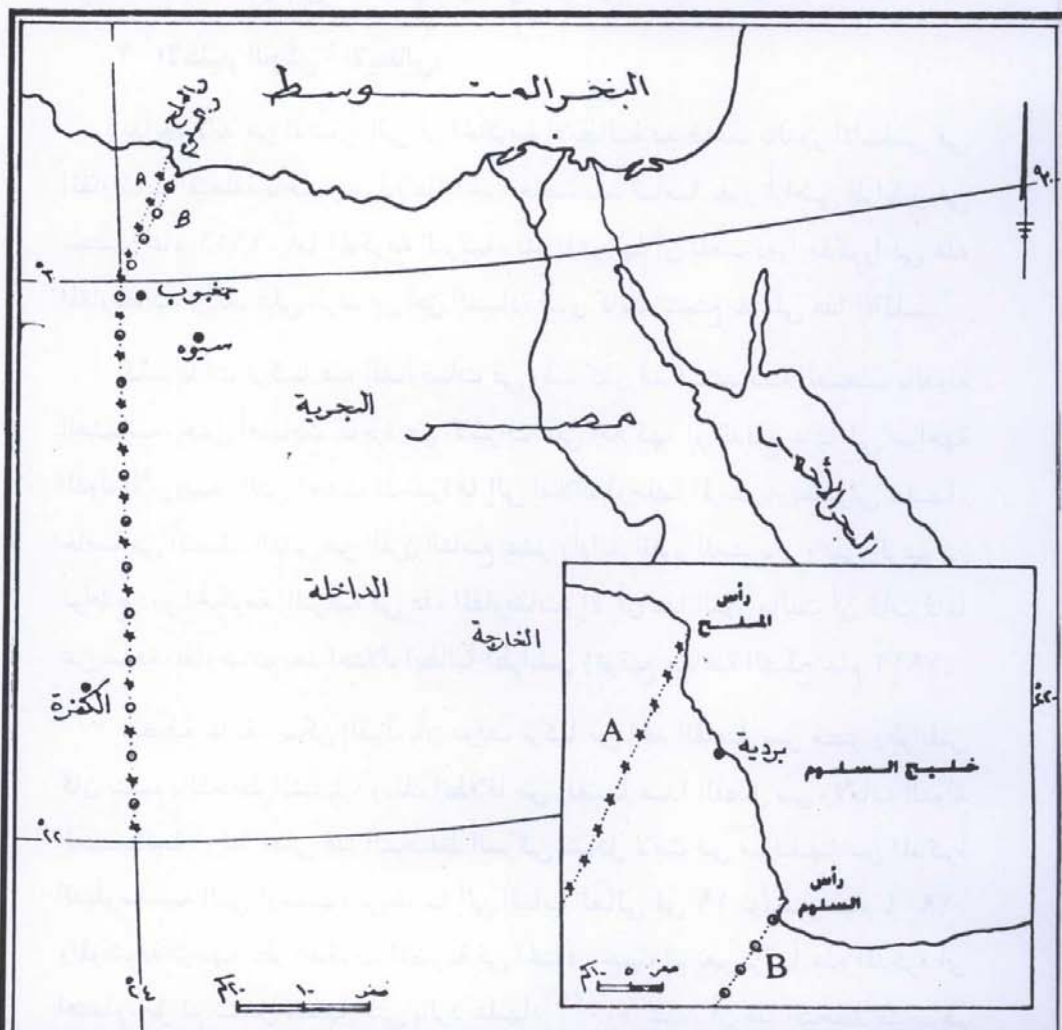
SOURCE : PHILIP, G. (ED. ), CASSELL'S NEW ATLAS - LONDON : CASSELL AND CO. LTD.,  
1921, P 106, 109

السلوم وسيوه وجغبوب، بوصفها نقط تحكم قوية فى الطريقين، وهو ما يؤهلها لتكون مواقع مرجعية reference points للحد الغربى لمصر.

ويمكن القول، بأن أول محاولة من جانب بريطانيا لوضع تصور لخط حدود كامل بين مصر وطرابلس قد جرت عام ١٩١١، فيما يعرف بمشروع كتشنر V. Kitchener وقد طرح كتشنر مشروعه على الحكومة البريطانية بعد قيام ايطاليا بغزو طرابلس، الذى بدأ يوم ٣٠ سبتمبر عام ١٩١١، أى بعد يوم واحد فقط من تولى كتشنر مهام منصبه الجديد، كمعتمد لبريطانيا فى مصر<sup>(٢٧)</sup> ويبدو من تعيين كتشنر فى هذا التوقيت، أن بريطانيا كانت على علم بهذا الغزو، وانها عمدت إلى اختيار كتشنر على وجه التحديد، بوصفه خير من يمكنه الدفاع عن مصالح بريطانيا الاستراتيجية فى مفاوضات حدود متوقعة مع ايطاليا، حيث كان قد سبق له العمل كمفتش عام للجيش المصرى.

وقد تضمن مشروع كتشنر اقتراحين بخطين للحدود<sup>(٢٨)</sup>. أما الخط الأول والمشار له بحرف (A)، فيبدأ من رأس الملح (٥٤ - ٣١، ٦٥ - ٥٢)، ليمتد فى اتجاه جنوبى غربى حتى نقطة التقاء دائرة عرض ٣٠ شمالا بخط طول ٢٤ شرقا، الذى يتمشى معه الحد صوب الجنوب حتى التقائه بدائرة عرض ٢٢ شمالا. وبناء على هذا التعريف، تدخل مواقع برديه والسلوم وواحة جغبوب وبئر ابو سلامة فى نطاق الأراضى المصرية. أما الخط الثانى الذى تضمنه هذا المشروع والمشار له بالحرف (B)، فيبدأ من رأس جبل السلوم بدلا من رأس الملح، مع بقاء الحد على ما هو عليه فى تعريف الخط الأول. وبناء على ذلك، تخرج برديه من نطاق الاراضى المصرية، بينما تظل كل من السلوم وجغبوب وبئر أبو سلامة داخلها (شكل ٢).

وبمشروع كتشنر، يكتمل الاختيار المصرى - البريطانى البسيط أو الخام للحد الفاصل بين مصر وطرابلس. ويتضح من هذا الاختيار، مدى الحرص على بقاء السلوم وسيوه وجغبوب داخل نطاق السيادة المصرية، بوصفها نقط تحكم قوية فى المدخل الغربى لمصر، الذى يكاد ينحصر فى عنق الزجاجة الممتد شمالا إلى سيوه وجغبوب



نصور للحد الغربي لمصر وفقاً لمشروع كنتشبر (١٩١١) م

شكل (٢)

المصدر: الباحث اعتماده على المعلومات التي أوردها محمد متولى. الحدود الغربية لمصر. في مجلة كلية الآداب. جامعة القاهرة (١٩٤٩) م ص ١٠٠



جنوبا. وعلى الأرجح، فإن الاختيار كان يميل إلى الخط الثانى كحد غربى لمصر، بوصفه أقرب الخطين إلى الحد الذى أقرته بريطانيا فى مذكرة ١٩ نوفمبر عام ١٩٠٤.

## ٢ - الاختيار التركى - الايطالى:

بداية، لابد من الإشارة إلى أن الحكومة الايطالية قد قامت بالدور الاساسى فى المفاوضات المتعلقة باختيار موقع هذا الحد، خاصة بعد قيامها بغزو أراضى طرابلس فى سبتمبر عام ١٩١١. أما الحكومة التركية، فلم يقدر لها أن تلعب دورا مذكورا فى هذه المفاوضات، وذلك على الرغم من حق السيادة الذى كانت تتمتع به على هذا الاقليم.

فقد بدأت تركيا هذه المفاوضات فى وقت كان قد اشتد فيه الضعف بالدولة العثمانية، حتى أصبحت عاجزة عن الاشراف على املاكها أو الدفاع عنها فى مواجهة الدول الأوروبية، التى أخذت تمد نفوذها إلى املاك (رجلها المريض) وتستولى عليها، خاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وعلى الرغم من تواضع دور الحكومة التركية فى هذه المفاوضات، إلا أن هذا الدور مالىث أن غاب تماما عن ساحة المفاوضات بعد احتلال ايطاليا لطرابلس وتوقيع معاهدة الصلح عام ١٩١٢.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن موقف تركيا من الحد الفاصل بين مصر وطرابلس كان يتسم بالتحفظ الشديد، وذلك انطلاقا من رفضها مبدأ الفصل بين ولايات الدولة العثمانية. وقد تجلّى هذا التحفظ التركى بشكل لافت فى موقفها من المذكرة الدبلوماسية التى أرسلتها بريطانيا إلى الباب العالى فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٠٤، والموضحة لوجهة نظر الحكومة المصرية فى الحدود، حيث لم تعر تركيا هذه المذكرة أى اهتمام، بل لم تشغل نفسها حتى بالرد عليها.<sup>(٢٩)</sup> ولا شك، أن هذا التحفظ قد ساهم فى الحد من دور تركيا المؤثر فى مفاوضات الحدود.

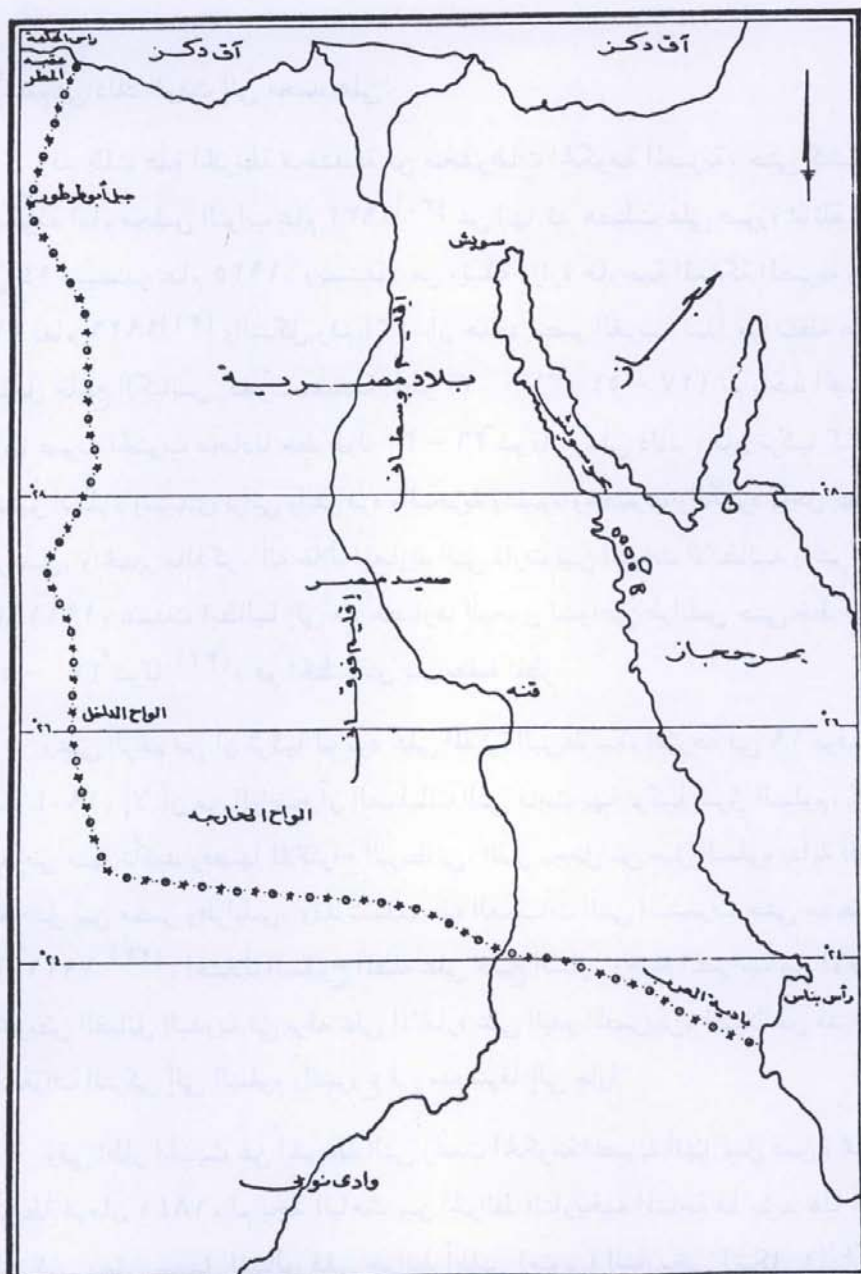
وعلى الرغم من هذا الصمت، فإننا يمكن أن نجد فى فرمان الذى أصدره الباب العالى فى ١٣ فبراير عام ١٨٤١ والخريطة الملحقة به، ما يعبر عن وجهة نظر تركيا فى موقع هذا الحد. فقد منح هذا فرمان محمد على وأسرته حكومة ولاية مصر وراثه، فى ظل حدودها القديمة الثابتة. وتم توضيح هذه الحدود على خريطة أرسلها الصدر

الأعظم فى ذلك الوقت إلى محمد على.

وقد ظلت هذه الخريطة مخفية من محفوظات الحكومة المصرية، حتى كشفت الحكومة أمام مجلس النواب عام ١٩٣٢ (٣٠) عن انها قد حصلت على صورة مماثلة لها فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٢٥. ويستفاد من وثيقة وزارة خارجية المملكة المصرية رقم (١١) لعام ١٩٢٦ (٣١) والشكل رقم (٣)، أن حدود مصر الغربية تبدأ من نقطة على ساحل خليج الكنائس تعرف بعقبة المطر (٧٠ - ٣١، ٥٤ - ٢٧) ثم يأخذ اتجاهها عاما صوب الجنوب محاذيا خط طول ٣٠ - ٢٦ شرقا. وعلى ذلك، فإن تركيا كانت تعتبر السلوم وسيدى برانى والفرافره والبحرية وسيوه وجغبوب والكفرة داخل نطاق طرابلس. والجدير بالذكر، أنه خلال المعارك التى دارت بين القوات الايطالية والتركية عام ١٩١١، عمدت ايطاليا إلى مد حصارها البحرى لشواطئ طرابلس حتى خط طول ٥٤ - ٢٧ شرقا (٣٢)، هو الخط الذى يمر بعقبة المطر.

وعلى الرغم من أن تركيا لم ترد على المذكرة البريطانية، المؤرخة فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٠٤، إلا أن من الواضح أن العمليات التى قامت بها تركيا شرق السلوم، كان الغرض منها تأكيد رفضها للاقتراح البريطانى، الذى يجعل من جبل السلوم بداية للحد الفاصل بين مصر وطرابلس. وقد شملت هذه العمليات التى استمرت حتى منتصف عام ١٩١١ (٣٣)، احتلال السفوح المظلة على خليج السلوم وجمع الضرائب من الأفراد وتحريض القبائل البدوية فى برقه على الاغاره على البدو المصريين، فضلا عن مد خط التلغراف التركى إلى السلوم والشروع فى مده شرقا إلى جارا.

وفى اطار الحديث عن الخريطة التى زعمت الحكومة المصرية انها تمثل صورة مماثلة لخريطة فرمان ١٨٤١، لم يجد الباحث بين الخرائط التاريخية المتاحة ما يؤيد هذا الحد التركى. وعلى سبيل المثال، ففى خرائط أطلس (موير) التاريخى (شكل ٤) (٣٤)، يظهر الحد الفاصل بين مصر وارضى برقه والذى يعود زمنه إلى الفتره ١٨٠٧ - ١٨٨٨ وقد بدأ من خليج السلوم، ومنه يتجه صوب الجنوب الغربى حتى نقطه التقاء دائره عرض ٢٥ - ٢٩ شمالا بخط طول ٣١ - ٢٤ شرقا. وبهذا المسار، يكون الحد قد

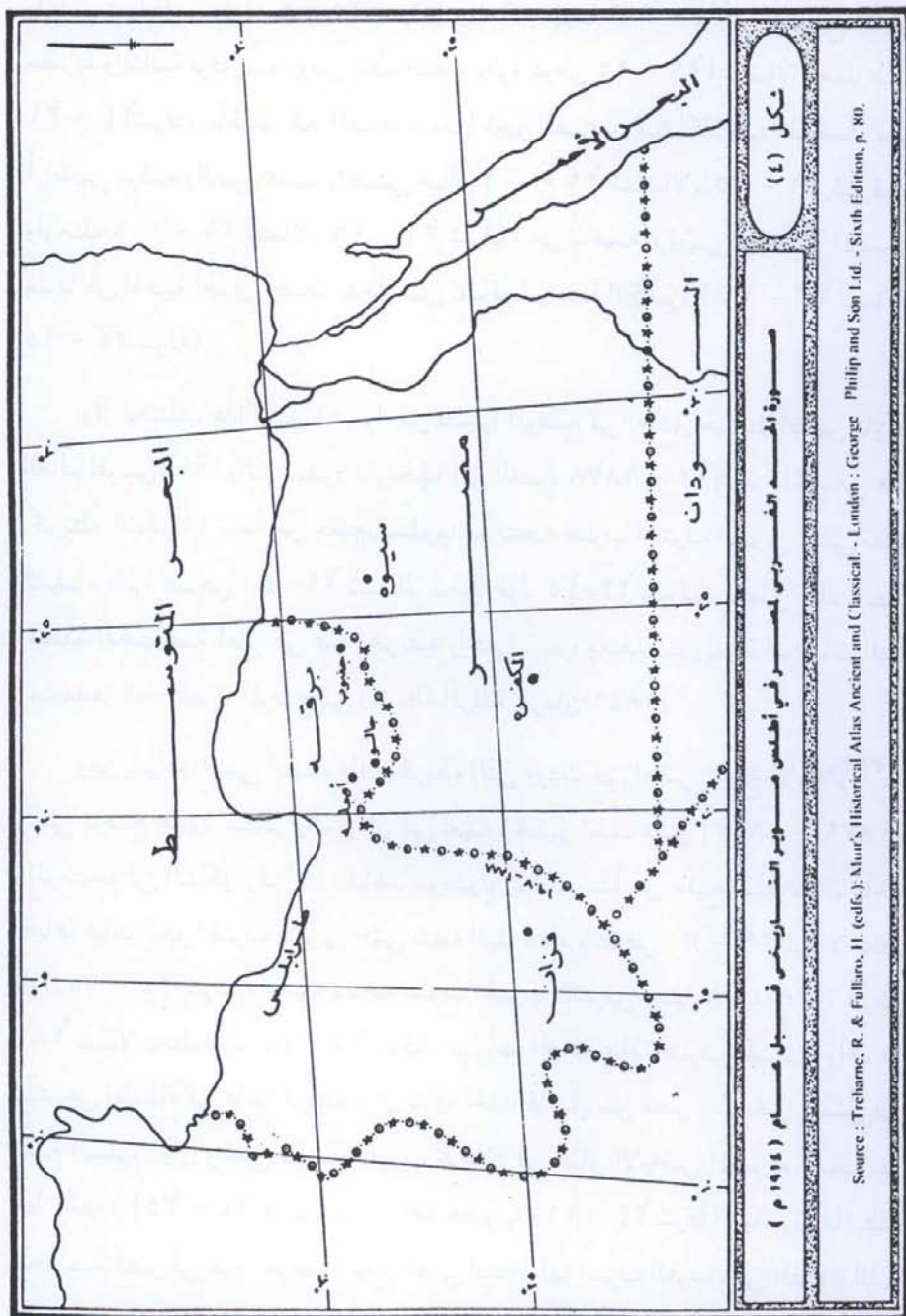


صورة الحد الغربي لمصر في الخريطة الملحقة بفرمان (١٨٤١)

شكل (٣)

المصدر: فاطمة علم الدين - حدود مصر القديمة : دراسة وثائقية  
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٢) ص ١



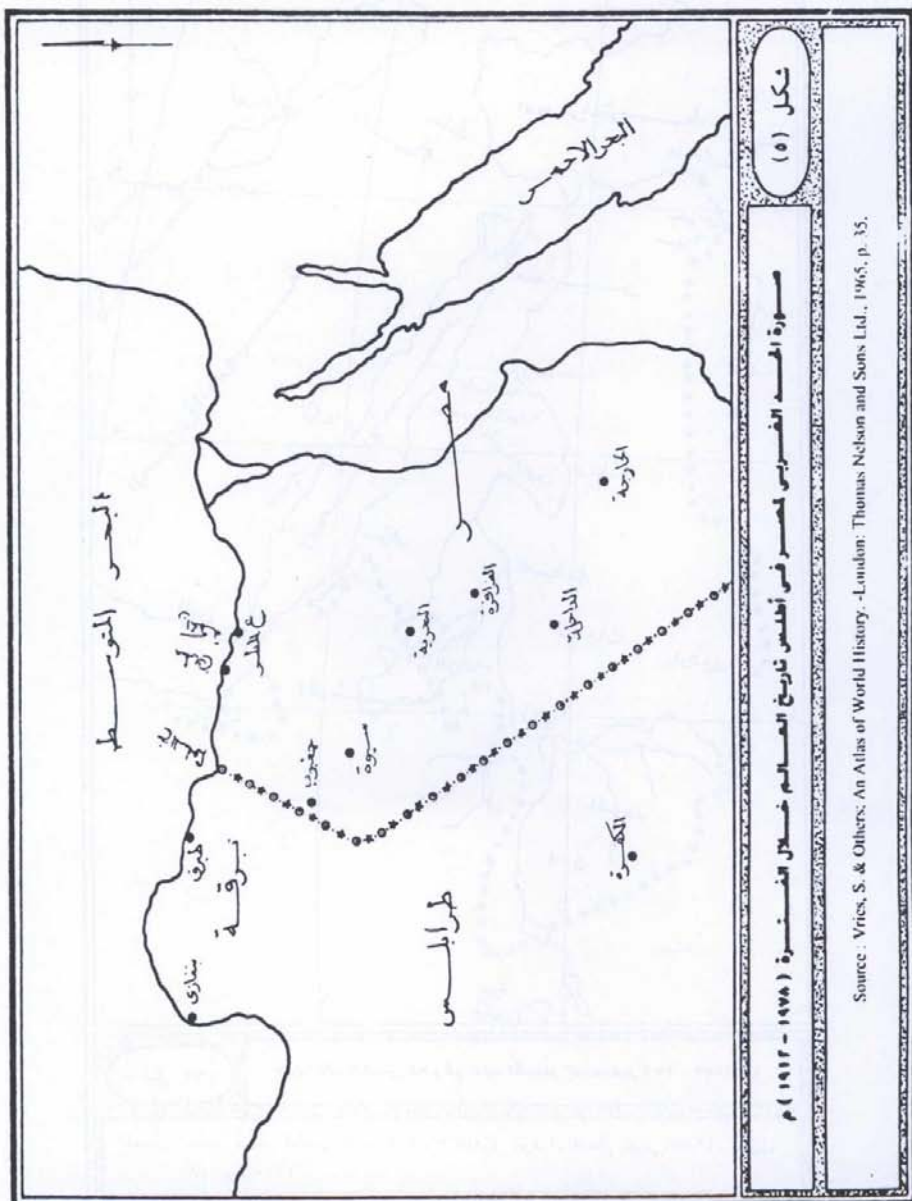


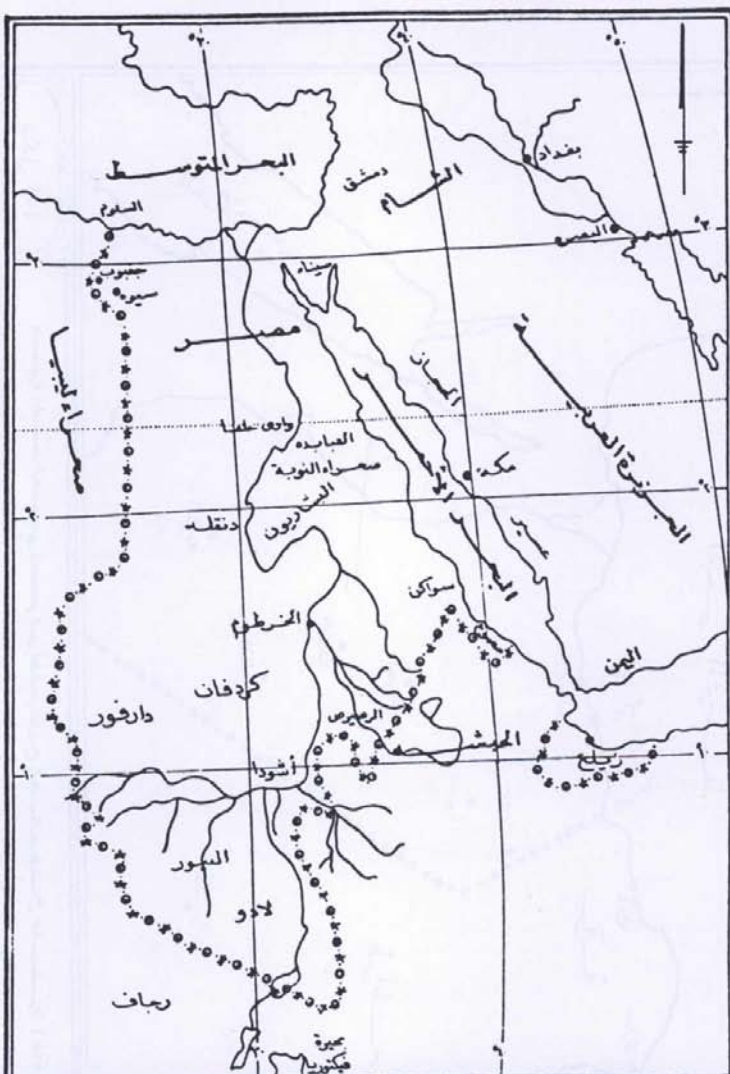
باعد بين واحة سيوه (٤٠ - ٢٥ شرقا) وواحة جغبوب (٣١ - ٢٤)، لتصبح الأولى  
مصرية والثانية برقايه. ومن نقطة التقاء دائرة عرض (٢٥ - ٢٩) شمالا بخط طول  
٢٤ - ٣١ شرقا، يأخذ الحد اتجاهها عاما نحو الغرب، مشكلا حدا فاصلا بين  
أراضى برقه والتي تضم واحتى جالو (٠ - ٢٩ شمالا، ٣٥ - ٢١ شرقا)  
واوجلله (١٠ - ٢٩ شمالا، ١٦ - ٢١ شرقا) من ناحيه ، وبين الأراضى المصرية  
جنوبا من ناحية أخرى، حيث يدخل فى نطاقها واحة الكفره (١٦ - ٢٣ شمالا،  
١٥ - ٢٤ شرقا).

ولا يختلف هذا الحد كثيرا عن نظيره الموضح فى احدى خرائط أطلس تاريخ  
العالم لفريس،<sup>(٣٥)</sup> والتي يعود تاريخها الى الفترة ١٨٧٨ - ١٩١٢. فالحد فى هذه  
الخريطة (شكل ٥) يبدأ من خليج السلوم، ثم يتجه صوب الجنوب الغربى حتى نقطة  
التقاء دائرة عرض ٤٠ - ٢٩ شمالا بخط طول ٤٥ - ٢٣ شرقا. وعلى ذلك، تضم  
المنطقة المخصصة لمصر فى هذه الخريطة واحتى سيوه وجغبوب وبقيّة الواحات التى  
استبعدتها خط الحدود الموضح فى الخريطة المرفقة بفرمان ١٨٤١.

ومن شواهد النفى ايضا، تلك الخريطة التى وردت فى اطلس تاريخ الاسلام<sup>(٣٦)</sup>،  
والتي توضح حدود مصر والسودان فى عهد الخديو اسماعيل (١٨٦٧ - ١٨٧٩)  
والموضحة فى الشكل رقم (٦). فالحد موضوع البحث يبدأ من خليج السلوم، ثم يأخذ  
اتجاهها عاما نحو الجنوب الغربى حتى نقطة التقاء دائرة عرض ٣٠ - ٢٩ شمالا بخط  
طول ٢٥ - ٢٤ شرقا، ومنها يتجه صوب الجنوب الشرقى حتى التقاء دائرة عرض  
٢٨ شمالا بخط طول ٤٥ - ٢٥ شرقا، ثم يأخذ اتجاهها عاما صوب الجنوب. واهم ما  
يسترعى الانتباه فى هذه الخريطة ، أن بدايه الحد الفاصل بين مصر وطرابلس يتمثل فى  
خليج السلوم، وان واحتى سيوه وجغبوب تدخلان فى نطاق الاراضى المصرية، حيث يمر  
خط الحدود (٢٥ - ٢٤ شرقا) غرب واحة جغبوب (٣١ - ٢٤ شرقا) مباشرة. فالمنطقة  
المخصصة لمصر فى هذه الخريطة، تبلغ اقصى امتداد لها صوب الغرب، فى القطاع الذى  
يضم هاتين الواحتين.







صورة الحجاز الغربي لمصر في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٧٩ - ١٨٧٦ م)

شكل (٦)

المصدر : حسين مؤنس - أطلس تاريخ الإسلام - القاهرة : الزهراء للأعلام العربية، ١٩٨٧، خريطة  
١٥٨، ص ٢٢٢

وبناء على ما تقدم، فإن الباحث لم يجد من بين الخرائط التاريخية المتاحة ما يؤيد وجهة النظر التركيبة، التي ترى أن الحد الغربى التاريخى لمصر، كان يبدأ من نقطة على شاطئ خليج الكنائس، تعرف بعقبة المطر (٧٠ - ٣١، ٥٤ - ٢٧). وقد اكد تقريراً (٣٦) كان قد أعده السير (الدين جورست) لوزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٠٧، أن جميع الخرائط التي يضمها المتحف البريطانى بلندن تشير إلى أن اللسان الأرضى الممتد داخل خليج السلوم - وليس خليج الكنائس - يمثل بداية الحدود الغربية لمصر.

وحيث أن الخريطة التي زعمت الحكومة المصرية أنها صورة ماثلة لخريطة فرمان ١٨٤١ يمكن أن تكون موضع شك، لذا لا ينبغي أن ننساق وراء الحد الذى ظهر فيها ونسلم به على أنه كان يمثل وجهة نظر تركيا. فقيام تركيا عام ١٩٠٤ باحتلال السفوح المطلة على خليج السلوم وتحصينها ورفع العلم التركى فوقها، قد يكون دليلاً داحضاً، لوجهة النظر المستقاة من الخريطة المذكورة، بمثل ما يحملنا على الاعتقاد بأن منطقة السلوم ككل، كانت تمثل بداية الحد الفاصل بين مصر وطرابلس من وجهة نظر تركيا. وربما يؤكد هذا الاعتقاد، ما نقله الملحق العسكرى البريطانى فى القسطنطينية عن وزير الحربية التركى، فى مذكرة بتاريخ ١٥ نوفمبر عام ١٩١١. فقد نقل عنه قوله بأن حدود مصر الغربية غير محددة تحديداً واضحاً وان الموقع العسكرى الذى اقامته بلاده (فى السلوم)، موجود فى المنطقة المشكوك فيها. (٣٨)

أما عن مطالب ايطاليا فى هذا الحد، فقد ظهرت بشكل محدد فى المذكرة التي قدمها السفير الايطالى فى لندن إلى وزير خارجية بريطانيا، والمؤرخة فى ١٢ يونيو عام ١٩٠٧. (٣٩) وقد جاءت هذه المذكرة رداً على دعوة بريطانيا للحكومة الايطالية بتوضيح رؤيتها لخط حدود مصر الغربية، حتى يمكنها - أى بريطانيا - أن تحصل على تعهد من الحكومة المصرية بعدم المطالبة بأية أراضى خارج هذا الخط. (٤٠)

وطبقاً لهذه المذكرة، طالبت ايطاليا بأن يبدأ خط الحدود الشرقية لطرابلس من رأس (بولان) على ساحل البحر المتوسط، ثم يتجه صوب الجنوب الغربى حتى نقطة



التقاء خط طول ٢٥ شرقا بدائرة العرض ٣٠ شمالا، ومنها يواصل امتداده جنوبا مع خط طول ٢٥ شرقا حتى يلتقى بدائرة عرض ١٥ شمالا. وطبقا لهذا الحد، تدخل واحتى جفبوب والكفرة فى نطاق طرابلس.

وبالتدقيق فى خريطة مصر الطبوغرافية (١:١٠٠٠٠٠)، لم يجد الباحث رأسا تحمل إسم بولان على طول امتداد الساحل الشمالى لمصر. واغلب الظن أن المقصود هو رأس ابولهو Abu Laho، الذى يتخلل ساحل منطقة أم الرخم، عند تقاطع دائرة عرض ٧ - ٣١ شمالا مع خط طول ٢٧ شرقا. ومما يؤكد صحة هذا الاعتقاد، ما ورد فى المذكرة التى بعث بها اللورد كتشنر إلى حكومته بتاريخ ١٥ أكتوبر عام ١٩١١، (٤١) عن أن ايطاليا مازالت تعتبر أن خط الحدود الفاصل بين طرابلس ومصر هو الخط الذى يمتشى مع خط طول ٢٧ شرقا، وهو نفس الخط الذى تقع عليه رأس ابولهو (شكل ٧).

وقد استندت الحكومة الايطالية فى تبريرها لاختيار هذا الحد، إلى أن التعدادات التى اجرتها مصر فى اعوام ١٨٨٢، ١٨٩٧، ١٩٠٧، لم تشمل سكان واحات الصحراء الغربية، بوصفهم من البدو الرحل الذين لا يخضعون لسلطات الحكومة المصرية (٤٢).

ونتيجة لالحاح ايطاليا المستمر على الحكومة البريطانية لحملها على تقديم رد مقنع حول حدود مصر الغربية والمقترحات الايطالية المتعلقة بها، أرسل وزير خارجية بريطانيا مذكرة شفوية إلى نظيره الايطالى بتاريخ ٢٥ أغسطس عام ١٩٠٧ (٤٣)، أوضح فيها أن وجهة نظر الحكومة المصرية فى حدودها الغربية قد تضمنتها مذكرة بريطانيا إلى الباب العالى فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٠٤، وأن الحكومة المصرية ليس لها مطالب وراء الحدود المبينة فى هذه المذكرة.

وفى الوقت نفسه، أكد وزير خارجية بريطانيا فى مذكرة لاحقة بتاريخ ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٧، أن مذكرة ١٩ نوفمبر عام ١٩٠٤ تعتبر واحة جفبوب جزءا من الأراضى المصرية.



وفى المذكرة المؤرخة فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٧<sup>(٤٤)</sup>، سجلت إيطاليا اعتراضها على محاولة بريطانيا فرض خط ١٩ نوفمبر كحد فاصل بين مصر وطرابلس، وذلك على أساس ان الدولة العثمانية لم تعلن رفضها أو قبولها لهذا الخط. كما اعربت إيطاليا عن قلقها بشأن القطاع الجنوبى من حدود مصر الغربيه والذى لم يغطيه خط الحدود المبين فى مذكره ١٩ نوفمبر، ولذلك طالبت بريطانيا باصدار تصريح عن نوايا الحكومة المصرية بشأن الجزء الجنوبى من منطقة الحدود، خاصة فيما يتعلق بواحة الكفرة.

وبناء على طلب إيطاليا، اعلنت الحكومة البريطانية فى مذكرتها المؤرخه فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٠٧ أن واحة الكفرة أرضا تركية وأن الحكومة المصرية لم يسبق لها الادعاء بملكيتها.<sup>(٤٥)</sup>

وهكذا، نستطيع القول بأنه لم يكن هناك تطابق بين الاختيار التركى والايطالى بشأن موقع الحدود الشرقية لطرابلس، وأن التطابق الوحيد بينهما قد انحصر فى محاولة دفع خط الحدود إلى أقصى قدر ممكن نحو الشرق، لتوسيع رقعة أراضى طرابلس على حساب مصر. وعدم التطابق بين الاختيارين أمر منطقى، يتسق مع عدم وجود مجال للتعاون والتنسيق فيما بينهما، خاصة ان إيطاليا ظلت طرفا خفيا فى مفاوضات الحدود حتى قيامها بغزو طرابلس عام ١٩١١ واكتسابها صفة شرعية بموجب ما كان يعرف بحق الفتح. وفى ضوء ما تقدم عن الاختيار البسيط لموقع الحد، يمكن القول بأن اختلال التوازن بين القوى المعنية بالحد خلال الفتره السابقة على الحرب العالمية الأولى، قد أفرغ مفاوضات الحدود من مضمونها الحقيقى كعملية شد وجذب بين أطراف متصارعه. ومن أجل ذلك، بقيت اختيارات الأطراف لموقع الحد على حالتها البسيطة الخام، دون أن تخضع لمساومات وضغوط حقيقية، أو تتعرض للاضهاد فى بوتقة الشد والجذب، التى تشهدها عادة مفاوضات الحدود.

### ثانيا: الاختيار المركب لخط الحدود:

المراد بالاختيار المركب Composite، هو الاختيار الذى يعبر عن مطلب أحد



الأطراف بالنسبة لموقع الحد، فى ظل الاعتبارات المتعلقة بمطالب الآخرين. ويفترض أن الاختيار المركب قد ساد خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى. وأهم ما يميز تلك الفترة، اعتدال ميزان القوة بين الأطراف المعنية بالحد، بعد أن ساد الاعتقاد بتعاظم قوة إيطاليا العسكرية<sup>(٤٦)</sup>، مما جعل مطالبها موضع اهتمام واضح فى الدبلوماسية الدولية. ويمكن القول بأن حرص الحلفاء على دعوة إيطاليا إلى دخول الحرب العالمية الأولى إلى جانبهم، كان برهانا ساطعا على ادراك بريطانيا وحلفائها لمدى ما بلغته إيطاليا من قوة. كما أن المعاهدة السرية التى وقعت فى لندن بتاريخ ٢٦ أبريل عام ١٩١٥، تعد من أول المكاسب التى حصلت عليها إيطاليا من قبل بريطانيا وفرنسا وروسيا، مقابل انضمامها لهم فى هذه الحرب، حيث دخلت إيطاليا الحرب بعد شهر واحد من توقيع هذه المعاهدة،

ويمكن النظر إلى هذه المعاهدة على أنها تمثل نقطة تحول فى مسار مفاوضات الحدود، وذلك فى ظل متغيرات أخرى، يبرز من بينها، قيام القوات الإيطالية فى مايو عام ١٩١٧ باحتلال مرسى برديه والمناطق المحيطة به فى شمال غرب السلوم<sup>(٤٧)</sup>.

وقد دعمت معاهدة لندن موقف إيطاليا بشكل واضح فى مفاوضات الحدود، إذ نصت المادة (١٠) على انتقال جميع الحقوق والامتيازات المخولة لتركيا فى طرابلس إلى إيطاليا. كما نصت المادة (١٣) على حق إيطاليا فى المطالبة بتعديل حدود مستعمراتها فى ارتيريا والصومال وليبيا، إذا وسعت فرنسا وبريطانيا العظمى ممتلكاتهما الاستعمارية فى إفريقيا على حساب ألمانيا.<sup>(٤٨)</sup>

وعلى ذلك، فقد أصبح لإيطاليا الحق فى تعديل الخط الذى اختارته بريطانيا وحاولت فرضه من جانب واحد كحد فاصل بين مصر وطرابلس. كما أصبحت بريطانيا مهينة أكثر من أى وقت مضى للدخول فى مفاوضات حقيقية مع إيطاليا بخصوص موقع هذا الحد ومناقشة التعديلات المطلوبة بشأنه، خاصة أن بريطانيا أصبحت تتمتع بسلطة شرعية فى مصر، بعد اعلان الحماية عليها فى عام ١٩١٤.

ويمكن اجمالا تقسيم المفاوضات المتعلقة باختيار الموقع النهائى لخط الحدود إلى مرحلتين، وذلك على النحو التالى:

(١) المرحلة البريطانية - الإيطالية : وقد سادت على وجه العموم خلال الفترة ١٩١٤ - ١٩٢١، أى منذ اعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ وحتى اعلان انتهائها فى بداية عام ١٩٢٢، وخلال هذه المرحلة، انفردت بريطانيا تماما بالمفاوضات مع ايطاليا بشأن الحدود، مع حرصها الواضح على أن تتسم هذه المفاوضات بالسريه التامه (٤٩)، تحسبا لاية تنازلات قد تقدمها لايطاليا، وفاء لتعهداتها فى معاهدة لندن السريه، خاصة وأن بريطانيا كانت تأمل فى الحصول على إعتراف ايطاليا بحمايتها على مصر.

ويمكن القول ، بأن مطالب بريطانيا عند بداية المفاوضات كانت تنحصر فى التمسك بالمنطقة التى تمتد من السلوم إلى سيوه، بوصفها عنق الزجاجة التى يمكن لاية قوة معادية أن تنفذ من خلاله إلى مصر من ناحية الغرب. وعلى ذلك، ينبغى أن يدخل أكبر قدر ممكن من الأراضى الواقعة غرب السلوم ضمن نطاق السيادة المصرى، حتى يمكن توفير عمق كاف للدفاع عن موقع السلوم الاستراتيجى. كما ينبغى أن تدخل واحة جغبوب والآبار الواقعة إلى الغرب منها فى نطاق السيادة المصرى، باعتبار أن هذه الواحة هى أفضل موقع للدفاع عن سيوه ضد أية تشكيلات هجومية يمكن أن تتقدم نحو مصر، من ناحية الغرب.

أما عن مطالب ايطاليا، فهى تكاد تنحصر فى السيطرة على أكبر مساحة من هضبة السلوم، التى تشرف من منسوب مرتفع على الطريق الساحلى ومياه خليج السلوم فى وقت واحد. والمعروف أنها كانت قد استولت بالفعل على معظم الاجزاء الواقعة غرب السلوم من هذه الهضبة فى مايو ١٩١٧. كما تطالب ايطاليا بواحة جغبوب، سواء لاهميتها الاقتصادية أو الاستراتيجية. فمن الناحية الاقتصادية، كانت ايطاليا تنظر إليها على أنها تحوى فى باطنها خزانا مائيا كبيرا، يمكن أن يساعدها فى استصلاح الأراضى. وظلت النظرة الاقتصادية هى المسيطرة حتى وقع الغزو، فبدأت تطفى النظرة الاستراتيجية نتيجة لتعاظم دور هذه الواحة، كقاعدة رئيسة لمقاومة الإستعمار الايطالى فى طرابلس والصحراء الليبية، وذلك تحت قيادة الزعامة السنوسيه، التى اتخذت من هذه الواحة مركزا رئيسا لها.



وقد تمثلت هذه المطالب المشار إليها بشكل واضح فى المذكرة المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والايطالية عام ١٩١٩.

ففى ١٣ سبتمبر عام ١٩١٩<sup>(٥٠)</sup>، وفى اعقاب محادثات جرت على هامش مؤتمر باريس للسلام (peace of paris)، بعث اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية بمذكرة إلى السنيور تيتونى وزير الخارجية الايطالى، حدد فيها تصور حكومته لخط الحدود موضوع المفاوضات، وذلك بناء على اقتراح تقدم به اللورد اللنبى. ووفقا لهذا التصور، فإن خط الحدود يبدأ من نقطة على الساحل تقع على مسافة عشر أميال شمال السلوم، أى من مرسى رملة تقريبا (٤٠ - ٣١، ٩ - ٢٥)، ثم يتجه نحو الجنوب الغربى إلى سيدى عمر، لتدخل هذه المنطقة ضمن الأراضى المصرية. ومن سيدى عمر، يتبع الحد طريق القوافل أو مسرب الشفرزن إلى حيث يلتقى بمسرب الشقه، الذى يتبعه إلى بير الشقه حتى المكان المسمى الوشكه. ثم يتبع الحد مسرب الاخوان حتى يلتقى بمسرب القرن عند المنطقة المعروفة بالقرن والقرين (٩ - ٣٠، ٤١ - ٢٤). ومن هذه المنطقة، يسير الحد مع مسرب القرن نحو الجنوب الشرقى حتى دير الرتيمه، حيث يتبع مسرب العجرم فى اتجاه الجنوب حتى المشارف الشمالية لخطية ملفه. ومن هذا الموقع، يتجه الحد صوب الجنوب الغربى إلى مسرب جالو، تاركا حطيتى ملفه والشهيبات داخل الجانب المصرى. ويتبع الحد مسرب جالو فى اتجاه الغرب حتى خط طول ٢٤ شرقا، الذى يتمشى معه جنوبا حتى دائرة العرض ٢٢ شمالا.

وفى ١٧ نوفمبر عام ١٩١٩<sup>(٥١)</sup>، قدم السفير الايطالى فى لندن مذكرة إلى الخارجية البريطانية، تتضمن رفض حكومته لخط الحدود الذى تضمنته المذكرة البريطانية، وتقتراح بأن يبدأ هذا الخط من رأس جبل السلوم، ثم يتجه فى خط مستقيم نحو الجنوب الغربى حتى نقطة التقاء دائرة عرض ٣٠ شمالا بخط طول ٢٥ شرقا، وبالتالي تصبح بلدة أم مساعد داخل نطاق الأراضى الايطالية فى طرابلس. ومن نقطة الالتقاء هذه، يتجه الحد صوب الجنوب متمشيا مع خط طول ٢٥ شرقا، حتى التقائه بدائرة عرض ١٦ شمالا، التى يسير معها الحد صوب الغرب إلى أن يلتقى بخط الحدود الذى عينته اتفاقية ٢١ مارس عام ١٨٩٩، بين منطقة النفوذ البريطانى فى الشمال

ومنطقة النفوذ الفرنسى فى الجنوب.

وطبقا لهذا الحد، يدخل فى نطاق الأراضى الايطالية فى طرابلس ذلك المنخفض الهائل، الذى يضم مجموعة من الأحواض، تشغل واحة جفوب واحدا منها.

وقد استؤنفت المفاوضات بين الحكومتين فى ديسمبر عام ١٩١٩، وسط حرص واضح من جانب بريطانيا على ضرورة تسوية مسألة الحدود، سواء كجزء من الاتفاق الذى نصت عليه معاهدة لندن، أو كورقة رابحة يمكن مقايضة ايطاليا بها، فى مقابل التنازل عن مطالبها فى آسيا الصغرى، أو كأداة ضغط للحصول على اعتراف ايطاليا بالحماية البريطانية على مصر.

وأهم ما تمخضت عنه هذه المفاوضات التى جرت فى لندن، هو ما عرف باتفاق ملنر - شالوي Milner - Scialoja، الذى وافق عليه الطرفان بصفة مبدئية، من خلال مذكرة متبادلة فى الفترة ما بين ١٠ - ١٣ ابريل عام ١٩٢٠.

وطبقا لهذا الاتفاق<sup>(٥٢)</sup>، فإن الحد الفاصل بين الاراضى المصرية والايطالية فى طرابلس يبدأ من نقطة على الساحل، تقع فى منتصف المسافة بين السلموم وبرديه، على ألا تقل هذه المسافة عن عشرة كيلو مترات من السلموم. ومن نقطة البداية الساحلية. يتم تعيين الحد فى اتجاه الجنوب الغربى بصفة عامة حتى يصل مسرب الشفرزن، على ألا تقل المسافة بأى حال عن عشرة كيلو مترات من السلموم. ومن ملتقى الطرق مع مسرب الشفرزن، يتم تعيين الحد فى اتجاه الجنوب الغربى والجنوب، مروراً بسيدى عمر وبير شفرزن وبير الشقه واجمة النخيل القريبة منها. ويتجه الحد بعد ذلك إلى الجنوب الغربى على طول مسرب الأخوان حتى التقائه مع مسرب القرن، بحيث يتخذ الحد مساره إلى الغرب من مسرب الأخوان مباشرة. ومن نقطة التقاء مسربى الأخوان والقرن، يتخذ الحد مساره على طول الجانب الغربى لمسرب القرن حتى نقطة التقائه بمسرب العجرم، حيث يتجه معه جنوباً حتى مشارف حطيه ملفه.

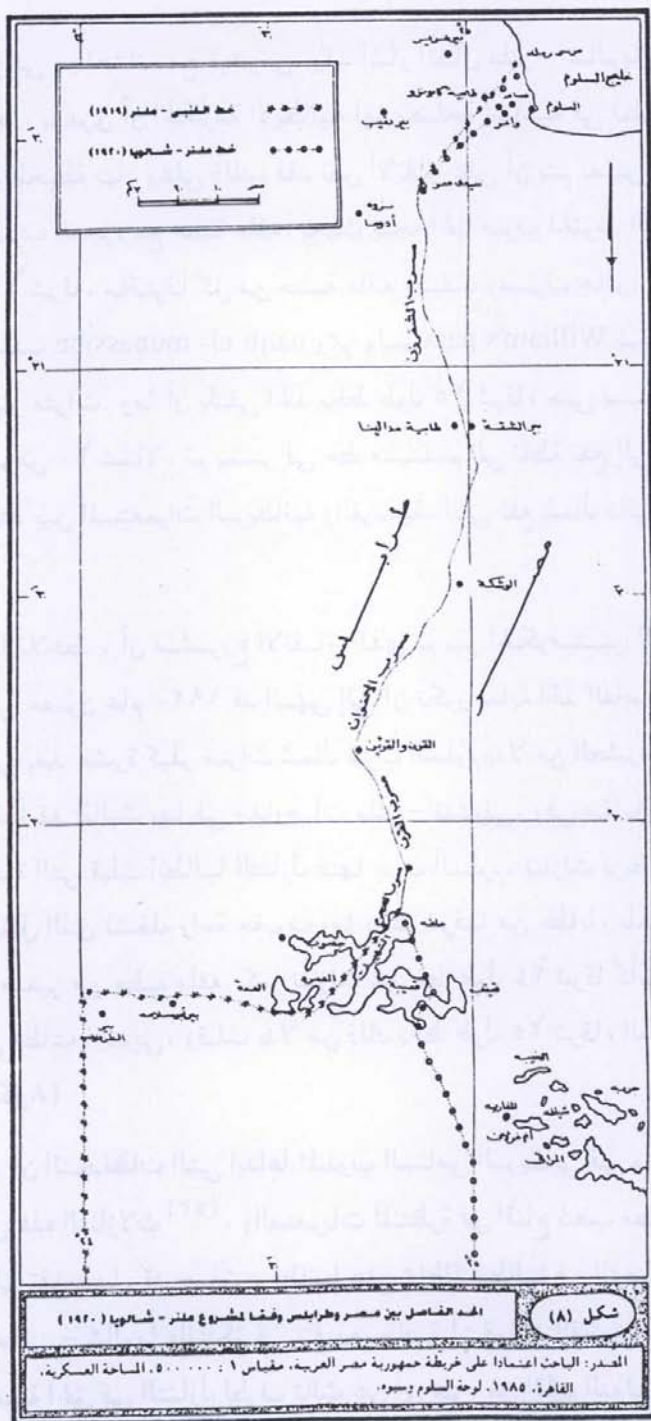
وعند موضع التقاء مسرب العجرم بحطية ملفه، ينحرف الحد إلى الجنوب والجنوب الشرقى، على خلافى الحد الذى كان يتجه صوب جنوب الجنوب الغربى والذى سبق أن

طالب به ملنر فى مباحثاته مع تيتونى. وقد اشار اتفاق ملنر - شالوبا إلى أن هذا التعديل قد جاء بدعوى أن الحكومة الايطالية لها مصلحة أساسية فى تطوير جغوب وإدارة المنطقة المحيطة بها. وعلى ذلك، فقد نص الاتفاق على أن يتم تعيين خط الحدود من ملتقى مسرب العجزم مع حطية ملفه، بحيث يتجه الحد صوب الجنوب الشرقى، إلى خط طول ٢٥ شرقا، مخترقا كل من حطية ملفه وقيقب ومسرب جالو، على أن يمر غرب نقب المنسب naqb el- munassibe وممر وليم William's pass بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات. وما أن يلتقى الحد بخط طول ٢٥ شرقا، حتى يسير معه جنوبا حتى دائرة عرض ٢٠ شمالا، ثم يسير فى خط مستقيم إلى نقطة تقع إلى الشرق من الحد الذى يمتد بين المستعمرات البريطانية والفرنسية، التى تقع شمال دائره عرضه ١٩ شمالا.

وهكذا نلاحظ ، أن مشروع الاتفاق الذى تم بين الحكومتين البريطانیه والايطاليه فى غضون عام ١٩٢٠ قد انتهى إلى أن تكون بداية الحد الفاصل بين مصر وطرابلس على بعد عشرة كيلو مترات شمال غرب السلوم بدلا من العشرة أميال التى كانت بريطانيا قد طالبت بها فى مفاوضات ملنر - تيتونى. وفى مقابل هذه الكيلو مترات العشرة التى قبلت ايطاليا التنازل عنها غرب السلوم، تنازلت بريطانيا عن كل المنخفض الهائل الذى تشغله واحة جغوب وما يمتد شرقها من حطايا، باستثناء حطية قيقب وجزء صغير من حطية ملفه. كما تنازلت عن خط طول ٢٤ شرقا كأساس يتمشى معه الحد فى قطاعه الجنوبي، وقبلت بدلا من ذلك بخط طول ٢٥ شرقا، الذى طالبت به ايطاليا. (شكل ٨)

ويبدو أن التحفظات التى ابداهها المندوب السامى البريطانى فى مصر (اللورد اللنبى) على هذه التنازلات (٥٣)، والصعوبات المنتظرة فى اقناع شعب مصر وحكومته بالموافقة على تقديمها، قد حملت بريطانيا على ماطلة ايطاليا فى التصديق النهائى على اتفاق ملنر - شالوبا والتلكؤ فى تنفيذه، خاصة أن قواعد القانون الدولى لا تدع للدولة الحامية الحق فى التنازل لطرف ثالث عن أى جزء من اقليم الدولة المحمية إلا بموافقتها. (٥٤) ويذكر فى هذا الصدد، أن الروح الوطنية المصرية كانت قد بلغت خلال





هذه الفترة مبلغا، لم يكن فى وسع بريطانيا أن تتجاهله (٥٥)

وفى ظل هذه الظروف والملايسات التى أبرم فيها هذا الاتفاق، لم تصدق بريطانيا عليه، خاصة بعد استقالة الحكومة الايطالية فى ٢٠ يونيو عام ١٩٢٠، بما فيها السنيور فيتوريو شالويا، وانهاء الحماية على مصر فى مطلع عام ١٩٢٢.

(٢) **المرحلة المصرية - الايطالية:** وقد سادت خلال الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٥، أى منذ الغاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة بموجب تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، وحتى بدأت أول مفاوضات رسمية بين مصر وايطاليا فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٢٥.

وباستقلال مصر، لم يعد ممكنا للحكومة البريطانية أن تستمر فى المفاوضات مع ايطاليا نيابة عن مصر، خاصة أن تنفيذ مشروع اتفاق ملز - شالويا كان يتطلب موافقة الحكومة المصرية وحدها.

ومع ذلك، فليكن مفهوما أن انفراد مصر بالمفاوضات خلال هذه المرحلة كان انفرادا سوريا إلى حد بعيد، نظرا للقيود الكثيرة التى احاطت بسلطة الحكومة المصرية، لاسيما فى مجال الدفاع والأمن والعلاقات الخارجية. فقد احتفظت بريطانيا بموجب تصريح ٢٨ فبراير بحرية التصرف فى بعض المسائل، التى هى من صميم أعمال السيادة المصرية (٥٦) وعليه، يمكن القول بأن دور الحكومة المصرية خلال هذه المرحلة من المفاوضات كان دورا رمزيا إلى حد كبير، وان دور بريطانيا الفاعل فى توجيه السياسة المصرية ازاء مسألة الحدود وغيرها قد ظل قائما، سواء فى اطار التزامها الأدبى أمام ايطاليا بتنفيذ مشروع اتفاق ملز - شالويا، أو فى ظل ما اعطته لنفسها من حق التدخل فى شئون مصر بموجب تصريح ٢٨ فبراير .

ومن هذا المنطلق، فإن الدبلوماسية المصرية لم تحرز تقدما ملموسا على مسار مفاوضاتها مع ايطاليا أبعد مما انتهت إليه بريطانيا فى الاتفاق المذكور. وما ساعد على تأكيد هذا الأمر، أن ايطاليا فرضت مشروع هذا الاتفاق على مائدة المفاوضات منذ أول اتصال لها بالحكومة المصرية عام ١٩٢٢. وعلى الرغم من أن رد الحكومة

المصرية<sup>(٥٧)</sup> قد انطوى منذ البداية على عدم تقيدها باتفاق لم تكن طرفا فيه وضرورة بدء مفاوضات جديدة. إلا أن ذلك لم يزحزح ايطاليا عن موقفها القائم، على اعتبار أن مصر مسئولة عن الوفاء بالتزامات التي قطعتها بريطانيا على نفسها قبل اعلان الاستقلال.

ونستطيع القول، بأنه منذ استقلال مصر فى ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ وحتى ٣٠ أكتوبر عام ١٩٢٥، لم تقدم الحكومة المصرية فى ظل الحركة الوطنية الليقطة على اجراء أية مفاوضات رسمية مع ايطاليا لتسوية مسألة الحدود، يكون أساسها اتفاق ملنر - شالويا.

وقد جاء تجميد المفاوضات من جانب الحكومة المصرية طوال هذه الفترة، على الرغم من الضغوط الشديدة التى تعرضت لها من قبل ايطاليا، لحملها على الاعتراف بهذا الاتفاق. وكانت اشد هذه الضغوط ضراوة، قيام ايطاليا بحشد قواتها على حدود مصر، لاسيما فى اتجاه جغبوب، وذلك فى أعقاب مبايعة السيد محمد ادريس السنوسى أميرا لطرابلس وبرقه فى نوفمبر عام ١٩٢٢، ولجونه لمصر عن طريق جغبوب، فرارا من بطش القوات الايطالية.<sup>(٥٨)</sup> ومع استمرار حشد القوات الايطالية فى اتجاه جغبوب، اضطرت الخارجية المصرية فى ١٨ يونيو عام ١٩٢٣ إلى تقديم احتجاج للمفوضية الايطالية، التى ردت فى ٢٨ يونيو عام ١٩٢٣ بما ينفى وجود هذه الحشود وبما يفيد بأن ايطاليا تعتبر جغبوب جزءا من أراضى طرابلس. وقد عقيبت الخارجية المصرية على هذا الزعم فى مذكرة أخرى للمفوضية الايطالية بتاريخ ١٧ يونيو عام ١٩٢٣، بما يؤكد حق مصر الثابت فى جغبوب<sup>(٥٩)</sup>.

وعلى الرغم من أن خطة غزو الصحراء الليبية التى بدأتها ايطاليا منذ ٦ مارس عام ١٩٢٣، كانت تقضى بمهاجمة الشوار فى جغبوب وغيرها من القواعد الرئيسة فى طول البلاد وعرضها، إلا أن ايطاليا ظلت حريصة على عدم مهاجمة جغبوب واحتلالها، حتى لا يؤدى ذلك إلى احراج بريطانيا أمام رأى العام المصرى، الذى سيطالبها حينئذ بالتصدي لهذا العدوان والزود عن الوطن، وفاء بما اخذته على عاتقها فى تصريح



٢٨ فبراير، بتحمل مسئولية الدفاع عن مصر.

ولعل هذا الاعتبار هو الذى حدا بإيطاليا إلى مطالبة بريطانيا بالضغط على الحكومة المصرية لحملها على التعجيل باستئناف المفاوضات على أساس اتفاق ملنر - شالوفا، بمثل ما حدا بالحكومة البريطانية إلى مطالبة إيطاليا بعدم احتلال جغوب بالقوة قبل الحصول على موافقة الحكومة المصرية على هذا الاتفاق. وقد اتفق الطرفان فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٢٤ على الالتزام بهذه السياسة، وذلك خلال المباحثات التى أجراها فى روما وزير خارجية بريطانيا (أوستن تشامبرلين) مع رئيس حكومة إيطاليا (بنيتو موسوليني)<sup>(٦٠)</sup>.

ومن هذا المنطلق، اغتنمت بريطانيا استقالة حكومة (سعد زغلول) بكل ما عرف عنها من التزام بالقضايا الوطنية، لتمارس ضغطا على الحكومة الجديدة التى شكلها (أحمد زبور) فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤، وذلك لحملها على استئناف المفاوضات، على أساس اتفاق ملنر - شالوفا. وتبين البرقية التى بعث بها وزير خارجية بريطانيا إلى المندوب السامى فى مصر بتاريخ ١٩ مارس عام ١٩٢٥<sup>(٦١)</sup>، مبلغ ما وصل إليه الضغط الواقع على الحكومة المصرية. فقد هددت بريطانيا بأنه مالم تستأنف حكومة زبور هذه المفاوضات فورا على أساس اتفاق ملنر - شالوفا، فإنها ستعلن تخليها عن استخدام حقها فى الدفاع عن مصر، إذا حاولت إيطاليا احتلال جغوب بالقوة. وفى محاولة التخفيف من هذه الضغوط وإثبات حسن النوايا، أوفدت الحكومة المصرية فى ١٠ أبريل عام ١٩٢٥ لجنة برئاسة شفيق باشا، لبحث مسألة جغوب على طبيعته من وجهة النظر العسكرية. وحيث أن هذا الاجراء قد فهم على أنه لكسب الوقت وتعطيل الوصول إلى تسوية نهائية، لذا بادرت إيطاليا فى ١٣ أبريل بتقديم مذكرة شفوية شديدة اللهجة إلى الحكومة المصرية، طالبت فيها بضرورة اعتراف مصر بشرعية اتفاق ملنر - شالوفا والالتزام به كأساس للتسوية<sup>(٦٢)</sup>.

وقد ازداد الموقف تعقيدا بالنسبة للحكومة المصرية، بعد أن أوصى تقرير لجنة شفيق باشا بضرورة الاحتفاظ بجغوب كموقع حربى مهم للدفاع عن حدود مصر

الغربية<sup>(٦٣)</sup> وفى الوقت نفسه، كانت أنباء الحشود الإيطالية على الحدود وانتهكاتهما المستمرة<sup>(٦٤)</sup> تشكل ضغطا كبيرا على الحكومة، لارغامها على الاذعان لمطالب إيطاليا. وقد بلغ من سوء موقف الحكومة المصرية، أن صار من بين اعضائها من يرى أن قيام إيطاليا باحتلال جغوب بالقوة، هو السبيل الوحيد لانقاذ الحكومة من ورطة اتخاذ قرار التسليم، الذى لن يصادف قبولا لدى الراى العام المصرى<sup>(٦٥)</sup>.

وامام هذا الضغط الدبلوماسى والعسكرى، لم تستطع الحكومة المصرية أن تمضى ابعد من ذلك على طريق المراوغة والتسويق، خاصة بعد أن قبلت إيطاليا قرار مجلس الوزراء المصرى فى ١٨ مايو ١٩٢٥، باستئناف المفاوضات بدون شروط مسبقه. فقد نجحت بريطانيا فى اقناع إيطاليا بمراعاة صعوبة موقف حكومة زبور غير الدستورية، التى لا تستطيع اجراء اتفاق أو تقديم تعهد له صفة دولية فى غيبة البرلمان. ومن هنا، وافقت إيطاليا على قبول الاقتراح المصرى بعقد اتفاق مؤقت *modus viendi*، لحين انعقاد البرلمان المصرى. ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من التزام بريطانيا الأدبى بتنفيذ اتفاق ملنر - شالوبا، إلا أن مصالح بريطانيا القوية فى مصر، كانت تقتضى ايضا اطلاق يد الحكومة المصرية فى مفاوضة إيطاليا ومساومتها، أملا فى التوصل إلى تسوية أفضل من التى انتهى إليها الاتفاق المذكور. وربما كان هذا الأمر هو الذى حمل بريطانيا على عدم اكراه الحكومة المصرية على اصدار بيان قبل بدء المفاوضات، تعلن فيه عن استعدادها للتنازل عن جغوب.

### ثالثا: الاختيار النهائى لخط الحدود:

وفى مستهل المفاوضات التى بدأت فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٢٥ واستمرت شهرا تقريبا، طالب الوفد المصرى برئاسة اسماعيل صدقى بتنازل إيطاليا عن ميناء برديه فى مقابل تنازل مصر عن جغوب<sup>(٦٦)</sup> ولما كان هذا الميناء هو المنفذ البحرى الوحيد الذى يمكن الاقتراب منه بسهولة إلى جغوب، لذا فقد أثار هذا الطلب غضب الحكومة الإيطالية، واعتبرته نوعا من العبث والتسويق، الذى ينبغى معه قطع المفاوضات.

وما أن نجحت بريطانيا فى إثناء إيطاليا عن الانسحاب ومصر عن طلبها، حتى



عاد وفد مصر مرة أخرى وطالب بتوسيع المنطقة المخصصة لمصر غرب السلوم. وبقضى هذا الطلب بأن يبدأ خط الحدود فى هذا القطاع من مرسى المريغا el Muraigha الذى يقع على بعد ١٨ كم شمال غرب السلوم وستة كيلو مشرات غرب خط ملتر - شالويا (٦٧).

ووفقا لتقديرات الجانب المصرى، فإن خط المريغا يضيف ما يقرب من ٣٦ كيلو مترا مربعا للمنطقة المخصصة لمصر غرب السلوم.

وبعد مشاورات مع حكومته، رفض الوفد الايطالى برئاسة لازارونجروتو L. Negrotto هذا الطلب، مؤكدا أن خط ملتر - شالويا يمثل أقصى ما يمكن أن تقدمه إيطاليا من تنازلات عن أراضيها فى برقة. وفى الوقت نفسه، أبدت إيطاليا استعدادها لتزويد السلوم بمياه من بئر الرمله، الذى يقع على بعد كيلو مترين غربيه السلوم.

وامام اصرار الوفد المصرى على خط المريغا ورفضه قبول مبدأ التنازل عن جغبوب مقابل مياه بئر الرمله، اتجهت المسمى البريطانية إلى محاولة اقناع الحكومة الايطالية بتقديم بعض تنازلات طفيفة، من شأنها انقاذ ماء وجه الحكومة المصرية، التى لا تريد أن تبدو أمام الراى العام وقد فرطت فى جغبوب دون أى مقابل. وفى الوقت نفسه، فإن فشل المفاوضات وتورط إيطاليا فى حل عسكري، من شأنه أن يعرض مصالح إيطاليا وجاليته الكبيرة فى مصر للخطر، يمثل ما سيؤدى إلى وجود إيطاليا بجانب جار غير صديق، بكل ما يمكن أن يمثل ذلك من مساوئ.

وبالفعل، فقد نجحت الدبلوماسية البريطانية فى اقناع إيطاليا بالتنازل لمصر عن ملكية بئر الرمله (٤٠ - ٣١، ٨ - ٢٥) وممر بريطها بالحدود المصرية، وفى مقابل ذلك، طالبت إيطاليا بضمان حرية مرور القوافل الايطالية بين السلوم وجغبوب على طرق القوافل الرئيسيه، التى تدخل ضمن الأراضي المصرية وفقا لاتفاق ملتر - شالويا. (٦٨)

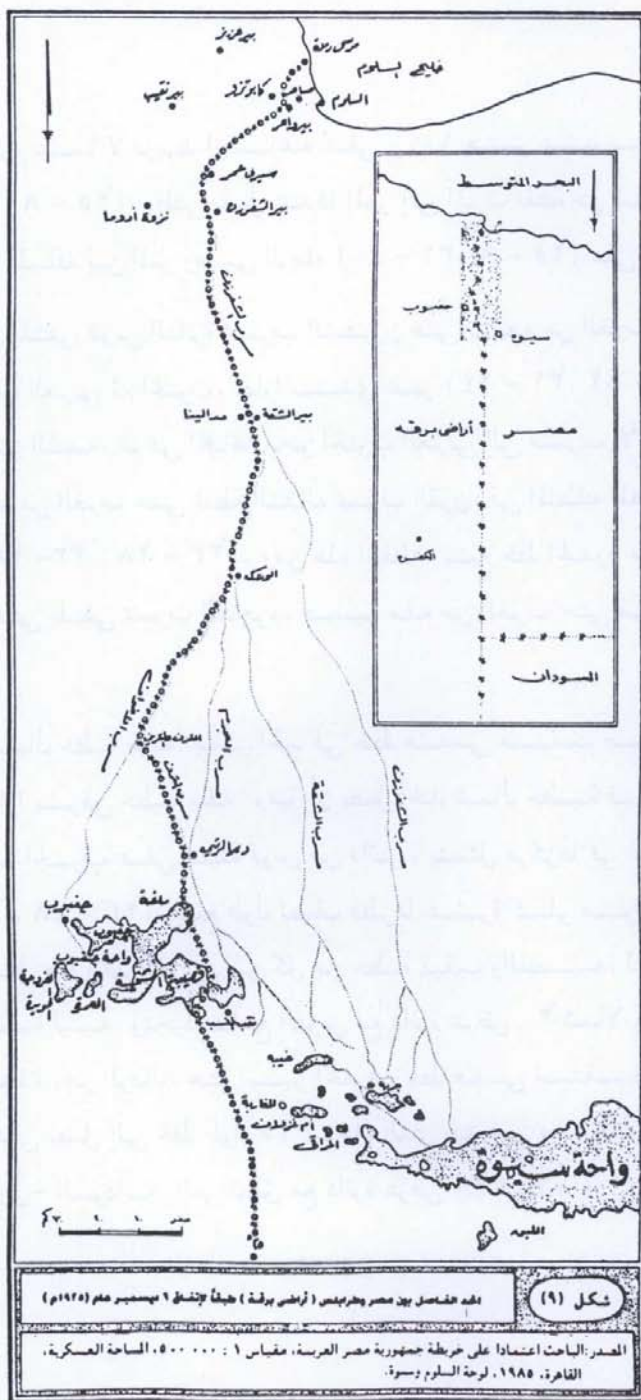
ورغم هذا التنازل الذى قدمته إيطاليا فى مقابل تنازل مصر عن جغبوب، فإن

رئيس وفد المفاوضات المصرى (اسماعيل صدقى) رفض توقيع اتفاقية حدود مع إيطاليا، إلا بعد الحصول على التنازلات التى سبق له أن طلبها خلال مباحثاته مع نجروتو. وتحت ضغط بريطانيا والملك، اضطر رئيس الحكومة (أحمد زبور) إلى تنحية إسماعيل صدقى من رئاسة الوفد المصرى، وتولى بنفسه توقيع الاتفاق النهائى فى مساء السادس من ديسمبر عام ١٩٢٥ الذى عرف باتفاق زبور - نجروتو.

وطبقا لما ورد فى المادتين الثالثة والثامنة من هذا الاتفاق (ملحق رقم ١)، فقد أسندت مهمة تسوية بعض المسائل المعلقة فى بنود هذا الاتفاق إلى لجان مختلطة. وعلى ذلك، فقد اعتبر الاتفاق الذى توصلت إليه هذه اللجان فى التاسع من نوفمبر عام ١٩٢٦ (ملحق رقم ٢)، اتفاقا مكملا لاتفاق السادس من ديسمبر عام ١٩٢٥. وبهنا من هذا الاتفاق المكمل، ما نص عليه بشأن منح مصر طريقين برى وبحرى للوصول إلى بير الرمله، غير الطريق الذى نص عليه الاتفاق الأسمى.

وقد ظل اتفاق زبور - نجروتو لعدة سنوات مجرد تسوية ذات طبيعة قانونية مؤقتة، وذلك لان البرلمان المصرى لم يصدق عليه إلا فى ١٣ يونيو عام ١٩٣٢. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة الايطالية وضعت الاتفاق فور توقيع الحكومة المصرية عليه موضع التنفيذ، باحتلالها جغبوب فى ٦ فبراير عام ١٩٢٦ (٦٩).

وطبقا للمادتين الأولى والخامسة من الاتفاق الاسمى وخط الحدود المبين فى خريطة مصر مقياس : ١٠٠,٠٠٠، الصادرة عن المساحة العسكرية عام ١٩٨٥، يمكن تعريف الموقع الذى استقر عليه الحد الفاصل بين مصر وليبيا (شكل ٩)، بأنه يبدأ من نقطة على شاطئ خليج السلوم، تقع عند مصب وادى السبطه، على بعد عشرة كيلو مترات شمال موقع الفناره. Beacon point (٢ - ٣٤ - ٣١، ٦ - ٦٠ - ٢٥)، المقامة فوق رأس جبل السلوم. ومن هذه النقطة، يتجه الحد صوب الجنوب إلى مسرب الشفرزن على هيئة قوس من دائرة، مركزها موقع الفناره وطول نصف قطرها عشرة كيلو مترات، وعلى بعد ١٣٠٠ متر من نقطة البدايه، يفتح هذا القوس على ممر وادى الرمله، الذى يبلغ طوله حوالى





٢٢٠٠ متر، بينما لا يزيد اتساعه على ١٠٠٠ متر عند بير الرمله (٤٠ - ٣١ ، ٨ - ٢٥)، والتي يصل عندها المر إلى أقرب نقطة من شاطئ البحر، حيث لا تزيد المسافه بين المر ومرسى الرمله (٤٠ - ٣١ ، ٩ - ٢٥) على ٢٠٠ متر.

وما أن يلتقى قوس الدائرة بمسرب الشفرزن حتى يتبعه من الغرب فى اتجاهه صوب الجنوب الغربى ثم الجنوب، مارا بسيدى عمر (٢٤ - ٣١ ، ٥٢ - ٢٤) وبير الشفرزن وبير الشقه، ثم فى اتجاهه نحو الجنوب الغربى إلى مسرب الأخوان، حيث يتمشى معه من الغرب حتى نقطة التقائه بمسرب القرن، فى المنطقة المعروفة بالقرن والقرين (٢٨ - ٣٣ ، ٢٨ - ٢٣). ومن هذه النقطة، يتبع خط الحدود مسرب القرن من الغرب حتى يلتقى بمسرب العجرم، فيسير معه من الغرب حتى مشارف حطية ملفه.

وفى شمال حطية ملفه، يسير الحد فى خط هندسى مستقيم صوب الجنوب الشرقى، مارا بشرقى حطيه ملفه. وما أن يصل الحد شمال حطية قيقب، حتى يتجه صوب الجنوب على هيئة قوس من دائره، يتمثل مركزها فى نقب المنسب (٣٢ - ٢٩ ، ٥٨ - ٢٤) ويبلغ طول نصف قطرها عشرة كيلو مترات. وفى هذا القطاع، يفصل هذا الحد القوسى بين كل من حطية قيقب والقصيبه، لتصبح الأولى مصريه والثانيه لبييه. وبمجرد تقاطع القوس مع دائرة عرض ٣٠ شمالا ووصوله للحد الشمالى لمنطقة بحر الرمال، حتى يسير الحد فى خط هندسى مستقيم صوب الجنوب الشرقى، حتى يصل إلى خط طول ٢٥ شرقا، الذى يتمشى معه خط الحدود حتى الحدود المصرى- السودانية، التى تتفق مع دائرة عرض ٢٢ شمالا.

\*\*\*\*\*

## المبحث الثاني

### موقع الحد فى اطار المظهر الطبيعي للأرض

#### تقديم:

يشمل مجال هذا المبحث، تعيين موقع الحد الفاصل بين مصر وليبيا فى اطار المظهر الطبيعي للأرض ، بوصفه حدا دفاعيا بالدرجة الأولى

وقد تأكدت هذه الصفة الدفاعية أو الحربية، من خلال عديد من الشواهد التى حملتها المفاوضات الخاصة باختيار خط الحدود. ولعل من أبرز هذه الشواهد، اعتماد مصر وبريطانيا اعتمادا أساسيا على تقارير الخبراء العسكريين فى تكوين وجهة نظرهما بشأن هذا الحد. نذكر فى هذا الصدد، قيام الحكومة البريطانية فى شهرى مارس ويونيو عام ١٩١٧ باستطلاع رأى وزارة حربها ورئاسة أركان قواتها فى مصر، بشأن مطالب ايطاليا فى الحدود الغربية لمصر، وذلك تطبيقا للمادة (١٣) من معاهدة لندن.<sup>(٧٠)</sup> كما قامت الحكومة المصرية فى اغسطس عام ١٩٢٢ وابريل عام ١٩٢٥، بتشكيل لجنتين شبه عسكريتين لدراسة وضع الحدود الغربية على الطبيعة. ومن البديهي أن توجه مثل هاتان اللجنتان جل اهتمامهما إلى النواحي الاستراتيجية.

وإذا كانت الصفة الاستراتيجية الغالبة على الحد، قد ربطت مجال الدراسة بالملامح البارزة فى المظهر الطبيعي للأرض، فإن ذلك لا يعنى تجاهلنا المطلق لعناصر المظهر الحضارى للأرض، بوصفه أحد المتغيرات المؤثرة فى تعيين الحد، الذى هو فى النهاية ظاهرة وثيقة الصلة بالسلوك الانسانى.

وحيث أن المظهر الطبيعي للأرض physicl landscape يشكل أساسا لدراسة موقع الحد كخط دفاعى، فإنه يمكن الاعتماد على اشكال سطح الأرض البارزة التى يمر بها الحد، كمداخل approaches لهذه الدراسة. ومن المعروف أن مثل هذه الاشكال تعد من أهم المتغيرات التى تتكيف بموجبها العمليات الحربية، التى تقوم بها الجيوش البرية. ولكن قبل ذلك، يجب أن نشير إلى أن هذا الحد يقدر طوله بحوالى ١٥٤٥ كيلو

مترا. (٧١) وهو ينقسم إلى قطاعين متميزين وغير متكافئين فى الطول، احدهما شمالى متعرج، يبلغ طوله نحو ٧٤٢ كيلو مترا، ويجمع بين الطابعين الهندسى والفيزيوجرافى، والآخر جنوبى فلكى مستقيم، يتمشى لمسافة ٨٠٣ كيلو مترات مع خط الطول ٢٥ شرقا.

وبهنا أن نشير إلى أن القطاع الفلكى من الحدود، يبدأ من جهة الشمال بدائرة العرض ١٥ - ٢٩ شمالا ويمتد جنوبا حتى دائرة العرض ٢٢ شمالا. معنى ذلك، أن القطاع الجنوبى من الحدود يقع برمته فى نطاق صحراء حقيقه، حيث من المعروف أن الحياة النباتية تختفى تماما جنوب دائرة العرض ٢٩ شمالا (٧٢)

وفيما يلى دراسة لموقع خط الحدود بالنسبة لاشكال سطح الأرض landforms التى يمر بها من الشمال إلى الجنوب، وبيان مدى تأثيرها على الوظيفة الدفاعية لهذا الحد.

### أولا: السهل الساحلى لخليج السلوم: (شكل ١٠)

ينحصر بين خط شاطئ shore line خليج السلوم والحافة الجيرية للهضبة الشماليه (تعرف محليا باسم هضبة السلوم) ، التى تطل على الخليج فى شكل حرف (L) نتيجة لتقوس خفيف فى خط الشاطئ تجاه البحر شمالا، والذى ينتهى بما يعرف برأس الملح. ويحتضن هذا الضلع الرأسى خليج السلوم بجانبه الشرقى المفتوح جهة الشرق. وفى الوقت نفسه، ينحصر فى الزاوية القائمة بين رأس الملح وقاعدة خليج السلوم الكبير (gulf)، خليج آخر صغير (bay) يحتضنه نتوء أرضى محدود، يعرف برأس السلوم أو رأس جبل السلوم ويقوم الميناء على خليج السلوم الصغير.

وتقترب هذه الهضبة بحافتها المرتفعة اقترابا شديدا من مياه الخليج، بحيث لا يفصلها. عنها إلا شريط سهلى ساحلى ضيق، يشتد ضيقه حتى يكاد يختفى تماما عند رأس السلوم وعلى طول شاطئ رأس الملح. وفيما بين رأس السلوم ورأس الملح، يظهر خط الشاطئ فى اكثر المواضع على هيئة جروف بحرية راسيه vertical sea cliffs.





وتداخل الهضبة فى خط الشاطئ فى منطقة رأس السلوم، بشكل نقطة اختناق choke point واضحة على طول امتداد السهل الساحلى، الذى يبدأ فسيحا من غرب الاسكندرية، ثم يضيق بشكل عام كلما اتجهنا غربا، حتى يكاد يختفى تماما فيما بين رأس السلوم ورأس الملح. وبعد أن يتجاوز هذه العقبة المرفولوجية، يواصل السهل الساحلى اتساعه فى اتجاه بنغازى وطرابلس غربا.

وبالاضافة إلى هذه الخصائص المرفولوجية، فإن عدم توغل الظروف البحرية فى اليابس أكثر من بضعة كيلو مترات، جعل السهل الساحلى أكثر مطرا من الظهير الداخلى، الذى يسوده الجفاف. ويمثل هذا المطر الذى يتراوح متوسطه السنوى بين ٥٠ - ١٠٠ مم (٧٣)، المصدر الاساسى للمياه العذبة، التى يتميز بها السهل الساحلى عن ظهيره القاحل. وبهذه الخصائص المرفولوجية والمناخية، أصبح السهل الساحلى يشكل طريقا رئيسا route national للحركة عبر الصحراء الليبية وجزءا أساسيا من مسرح العمليات الحربية فى هذه الصحراء، بما فيها الصحراء الغربية (٧٤).

ومن منظور الطريق والحركة، فإن التناقض المرفولوجى الحاد بين السهل الساحلى وحافة الهضبة عند رأس السلوم، يمثل انقطاعا للطريق route break وعائقا للحركة traffic damming. ومن هنا، فإن هذه العقبة المرفولوجية يمكن ان ترقى إلى مستوى المواقع الفزيوغرافية الاستراتيجية strategic physiographic locations، التى تمنح من يسيطر عليها عادة ميزة أو افضلية عسكرية حاسمه فى مواجهة الخصوم. فالحافة الراسية المرتفعة التى تقطع طريق السهل الساحلى عند رأس السلوم وتجبره على التحول نحو الداخل، تمثل نقطة تحكم قوية فى هذا الطريق الرئيس. فهى تتيح لمن يسيطر عليها أن يعترض بكفاءة ويسر تقدم اية قوة معادية على هذا الطريق الحيوى. وكما أن هذه الحافة تقطع السهل الساحلى وتكشفه تحتها، فهى ايضا تطل من حلق (٧٠ مترا) على مرسى السفن فى خليج السلوم، فتجعله فى مرمى نيرانها المؤثرة. ويستمد هذا المرسى أهميته الاستراتيجية من كونه قاعدة أمامية outpost للدفاع عن الواجهة البحرية المكشوفة، التى تمتد غرب الاسكندرية.

وفى الوقت نفسه، يشكل هذا المرسى منصة قفز springboard جيدة على اليابس وطريق السهل الساحلى، حيث يعد افضل موضع لتنفيذ عمليات الانزال البحرى على امتداد هذه الواجهة البحرية.

وتقتضى السيطرة على موقع السلوم الاستراتيجى، ضرورة تأمين السفوح المطلة عليه مباشرة. وهنا تبرز أهمية طابية مساعد Musaid، التى تطل على مرسى السلوم من ارتفاع يزيد على ١٩٠ مترا، فى حين انها لا تبعد عن هذا المرسى إلا بنحو ستة كيلو مترات. وعلى ذلك، ففى اطار الاستراتيجية التقليدية، تشكل طابية مساعد بالنسبة لموقع السلوم، برجاً ممتازاً للمراقبة، ونقطة قوية للهجوم عليه أو الدفاع عنه. اذن، فهى باختصار تشكل موقعا تكتيكيا حاكما بالنسبة لموقع السلوم.

وبعد أن وقفنا على الابعاد الاستراتيجية المختلفة لموقع السلوم، نستطيع ان نفهم الآن، لماذا كان هذا الموقع محل تنافس شديد بين الأطراف المعنية بالحد؟ ولماذا سعى كل طرف اثناء المفاوضات إلى احتواء هذا الموقع داخل منطقة سيادته؟ وفى الوقت الذى كانت فيه مصر وبريطانيا تسعيان إلى دفع الحد إلى ابعد نقطة ممكنة غرب السلوم، ليبدأ - مثلاً - من رأس الملح ( مشروع كتشنر) أو من مرسى المريغا (مشروع صدقى)، كانت كل من تركيا وايطاليا تحاول دفع هذا الحد إلى اقصى قدر ممكن شرق السلوم، ليبدأ مثلاً - من عقبة المطر (رؤية تركيا) أو من رأس ابو لهو، الذى طالبت به ايطاليا.

كما يمكن أن تتخذ الابعاد الاستراتيجية لموقع السلوم، كاداة لتفسير موقف المفاوض المصرى المتشدد، بشأن توسيع منطقة السيادة المصرية غرب السلوم<sup>(٧٥)</sup>. فمن أجل توفير عمق كاف للدفاع عن موقع السلوم، حرص هذا المفاوض على ضم اكبر مساحة ممكنة من السفوح المطلة عليه، بما فيها طابية مساعد، والسيطرة على أطول مسافة ممكنة من الشاطئ الممتد شمال رأس السلوم، لا سيما أن هذا يؤدى إلى توسيع الجبهة البحرية، المطلة على مرسى السلوم الاستراتيجى.

ولتحقيق هذه المطالب، حرص المفاوض المصرى فى اتفاقية الحدود على أن يمر

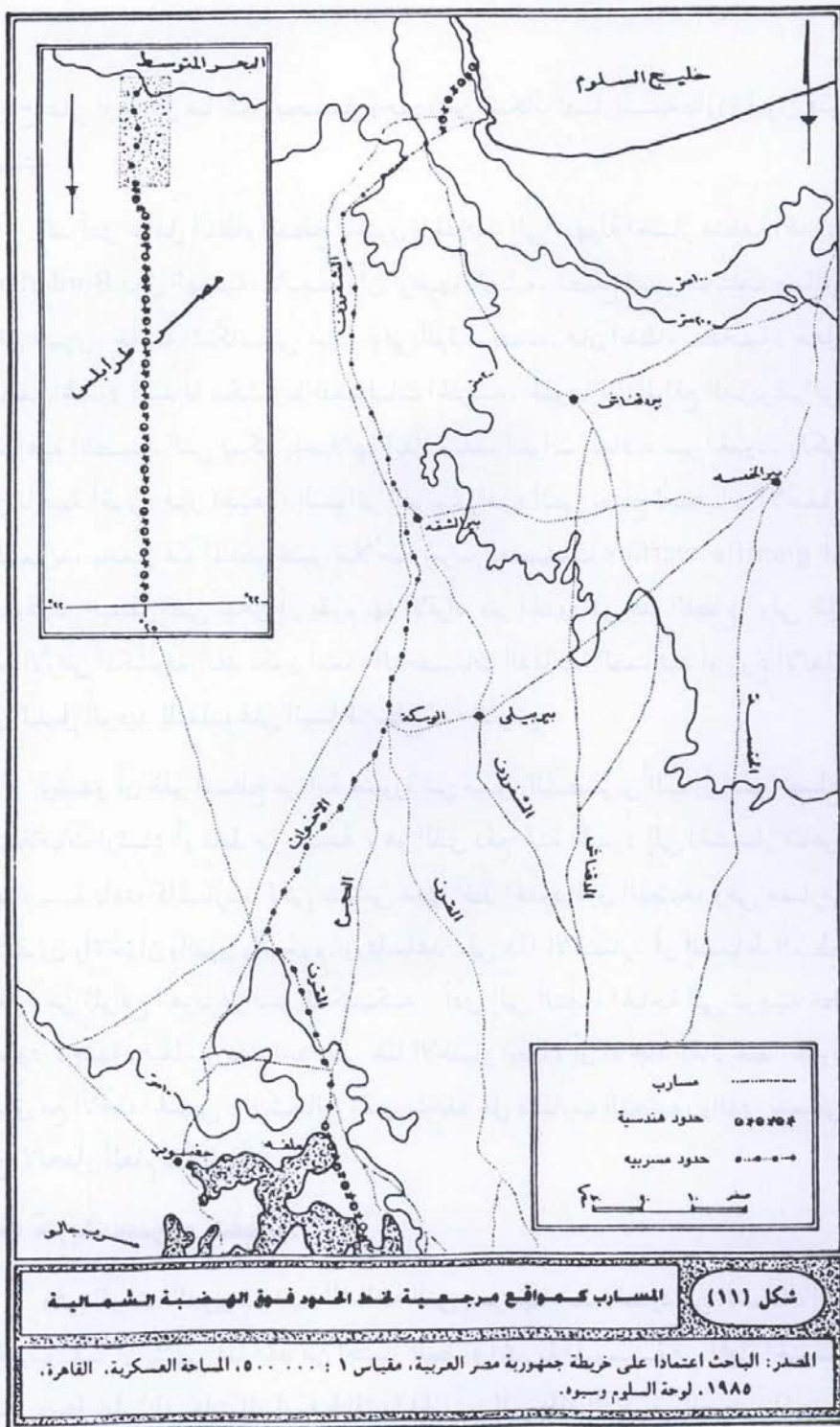


خط الحدود على مسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات من رأس جبل السلوم، سواء على خط الشاطئ شمالاً أو في اتجاه السفوح غرباً. وللمحافظة على هذه المسافة في منطقة غرب السلوم الاستراتيجية، حرص وفد مصر في لجنة تعليم الحدود، على اختيار قوس الدائرة كشكل هندسي لخط الحدود، خاصة وان ايطاليا كانت تحتل بالفعل هذه المنطقة حال تعيين الحدود، بما في ذلك طابية مساعد (٧٦).

فالحد المقوس يعد من أفضل الاشكال الهندسية التي يمكن أن توفر عمقا دفاعيا لموقع السلوم. فكما يتيح هذا الحد المقوس لمصر التوسع فوق الهضبة والتمتع بأكبر قدر من حرية الحركة والمناورة لحماية معسكر السلوم ومرسى السفن فيها، فإنه يوفر في الوقت نفسه أكبر قدر من الاتساع للجبهة المائية waterfront لمرسى السفن، الأمر الذي يسمح بحرية الحركة والمناورة لأكبر عدد من السفن الحربية في وقت واحد.

#### ثانياً: الهضبة الشمالية ( شكل ١١ ):

وهي ثاني الوحدات الفيزيوجرافية، التي يخترقها خط الحدود من الشمال إلى الجنوب. ويتراوح ارتفاع هذه الهضبة على طول امتداد هذا الحد بين ٧٠ - ٢٠٠ متر تقريبا، حيث يبدأ من سفوحها الشمالية المطلة على خليج السلوم وينتهي عند حافتها الجنوبية، التي تشرف بها على تجويف سيوه - جغبوب . وهذه الحافة Scarp التي تعلو على هذا التجويف بنحو مائتي متر، تمثل واجهة كوستا Cuesta، ينحدر ظهرها انحدار تدريجيا نحو الشمال ، إلى أن يصل مستواها فوق مياه خليج السلوم إلى نحو ٧٠ مترا. وبصفة عامة، يتميز سطح هذه الهضبة الجبورية الميوسينية بالانتظام والتجانس حيث يكاد يخلو من أية معالم تضاريسية بارزة، باستثناء بعض الربوات الصخرية. والجروف المتناثرة، التي تمثل بقايا كويستات ثانوية. كما يتخلل السطح بعض الحفر الطينية، الناتجة عن الاذابة بمياه الامطار. وتشكل المسارب rilles التي تتمشى مع الانحدار العام للأرض، مظهرا آخر من مظاهر هذا السطح، الذي يبدو في مظهره العام كصحراء الحمادة Hamada الصخرية، التي تقل بها الرواسب الرملية الطينية. ولا شك أن خلو السطح من العوائق التضاريسية، قد أدى إلى زيادة طاقة



الرياح على ازالة كل ما كان يحتمل وجوده من اشكال تضاريسيه بارزة فوق هذه الهضبه.

وقد أدى عامل انتظام السطح المقترن بالجفاف، إلى سهولة اجتياز منطقة الحدود Borderland فوق الهضبة، لاسيما وأن أرضها الصلبة، تصلح لسير مختلف وسائل النقل البرى، خاصة الميكانيكى منها. وفى الوقت نفسه، فإن انتظام سطحها، جعل منطقة الحدود ميدانا مكشوفاً للعمليات الحربية، لخلوها من المواقع الفزيوغرافى الدفاعيه الحصينة، التى يمكن بإحتلالها إيقاف تقدم القوات المعادية عبر الحدود. ولكن من ناحية أخرى، فإن اختفاء السواتر الفزيوغرافيه التى تصلح لعمليات الاخفاء والتمويه، يجعل هذه المنطقة غير ملائمة لحرب العصابات guerilla warfare أو لمحاولات التسلل التى يمكن أن يقوم بها الافراد عبر الحدود فى هذا القطاع. وفى ظل هذه الأرض المكشوفه، فقد يكون انشاء التحصينات الدفاعية الصناعيه أو زرع الالغام هو البديل الوحيد للتغلب على انبساط سطح هذه الأرض.

وببدو أن خلو السطح من اية صورة من صور التضرس البارز التى تصلح كعلامات ارشاد أو نقط مرجعية ، هو الذى دفع لجنة الحدود إلى اختيار ظاهرة تضاريسية باهته كالمسارب، لكى يتمشى معها خط الحدود فوق الهضبه، وهى مسارب الشفرزن والاخوان والقرن والعجرم. وربما ساعد على هذا الاختيار، أن انبساط السطح وخلوه من المواقع الفزيوغرافية التكتيكيه ، أدى إلى انتفاء الحاجة الى توجيه خط الحدود توجيها دقيقا. وربما ساعد على هذا الاختيار ايضا، أن الاتجاه العام لخط الحدود يتفق مع الاتجاه الجنوبي - الشمالى الذى تتخذه جل مسارب الهضبه، والذى يتمشى مع الانحدار العام للأرض.

### ثالثا: تجويف سيوه - جغبوب:

وهى الوحدة الفزيوغرافية الثالثة التى يمر بها خط الحدود من الشمال إلى الجنوب. فما أن ينتهى هذا الحد من اجتياز الهضبة الجيرية الميوسينية فى اتجاه الجنوب، حتى يهبط على الدرجات السلميه لحافتها الجنوبيه إلى ذلك التجويف العرضى المحور،



الذى يضم منخفض سيوه وجغبوب. ويقع هذا التجويف بين خطى طول ٢٦-١.٤٠٢٤.٣ و ٢٩-٥٨ شرقا ودائرتى العرض ٢٩، ٥٨ - ٢٩ شمالا. ويمكن دراسة هذا التجويف من خلال الظواهر الفيزيوجرافية التالية:

(١) **نقوب الحافة الشمالية:** (شكل ١٢) تحيط بهذا التجويف حافات تتفاوت درجة ارتفاعها وانتظامها من موضع لآخر ، إلا انها تشكل فى النهاية حدودا واضحة بالقدر الذى يكفى لتمييز هذا التجويف كحوض طبيعى واحد ، شبه مغلق.

وكمعظم التجاويف المحفورة فى الصحراء الليبية، يتميز تجويف سيوه - جغبوب بحافة شمالية واضحة المعالم، تمثل فى الوقت نفسه الحافة الجنوبية للهضبة الميوسينية. وهى تبدو كحائط مرتفع، يتخلله بعض الشغرات أو النقوب التى قام بفتحها بعض الأودية القصيرة، المنحدرة نحو القاع (-١٧ مترا)، كنقب المجابر والبجار وابو بريج والمجحف وعقربان.

وعلى عكس ذلك، نجد أن الحافة الجنوبية لتجويف سيوه - جغبوب أقل ارتفاعا وانتظاما ووضوحا من الحافة الشمالية، حيث تختفى أجزاء كثيرة منها تحت كثران بحر الرمال. ومع ذلك، فإن ما يظهر من هذه الحافة على هيئة تلال صخرية صغيرة أو ما يعرف محليا باسم القور (٧٧)، يكفى للتعرف على امتدادها العام، كقور الحميمات والخشبي وزوماق وغيرها.

وإذا كانت شدة الارتفاع والانحدار والانتظام قد جعلت من الحافة الشمالية مانعا يصعب اجتيازه إلا من خلال النقوب، فإن قلة الارتفاع والانتظام لم تمنع الحافة الجنوبية من أن تصبح هى الأخرى مانعا يستحيل اجتيازه، وذلك لتداخلها الشديد فى منطقة بحر الرمال.

وعلى ذلك ، يمكن القول بأن النقوب التى تتخلل الحافة الشمالية تتميز بأهمية استراتيجية واضحة، حيث ان باتصالها بمسارب الهضبة الميوسينية، تشكل طرق اقتراب ممكنه بين تجويف سيوه - جغبوب من ناحية، وساحل البحر المتوسط من ناحية أخرى . والجدير بالذكر، أن أفضل الطرق والمسالك هى التى تتبع المسارب ، سواء





لتوفر موارد المياه فى باطنها، أو لأنها تمثل دليلا للسير فوق سطح الهضبة، الذى يكاد يخلو من علامات الارشاد الفزيوغرافية. ومن أهم المسارب التى تتصل بنقوب الحافة الشمالية : خالده، الاسطبل، القطرانى ، الخمسه ، الشفرزن، الشقه، القرن، والعجزم.

وقد اظهرت المعارك المحدودة التى دارت فى الصحراء النيبية بين السنوسيين والقوات البريطانية خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، مدى الأهمية التى تتمتع بها طرق النقوب - المسارب فى اطار الاستراتيجية البريه

فعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، رأى الألمان والأتراك أن يستغلوا السيد احمد السنوسى فى ارباك اعدائهم البريطانيين فى مصر والسودان، خاصة بعد أن انضمت ايطاليا (عدوة السنوسيين) إلى الحلفاء فى ٢٤ مايو عام ١٩١٥. (٧٨)

ففى ١٧ نوفمبر عام ١٩١٥، نجحت الحملة العسكرية السنوسية التى قادها الضباط الأتراك فى احتلال السلوم . وقد انطلقت هذه الحملة من تجويف سيوه - جغبوب، مستخدمة طرق النقوب - المسارب فى الهجوم من الخلف على الحامية المصرية فى معسكر السلوم، التى سارعت باخلائه والانسحاب شرقا. وواصلت الحملة بعد ذلك تقدمها على الساحل، حتى وصلت إلى رأس أم الرخم فى يوم ١١ ديسمبر من العام نفسه (٧٩).

ورغم أن القوات المصرية - البريطانية لم تجد صعوبة فى استرداد هذه المواقع من السنوسيين، بعد معارك استغرقت شهرى فبراير ومارس من عام ١٩١٦ (٨٠)، إلا أن المهم فى ذلك ، أن الهجوم السنوسى قد لفت نظر مصر وبريطانيا بقوة إلى مدى الأهمية الاستراتيجية التى تتمتع بها نقوب الحافة الشمالية لتجويف سيوه - جغبوب. وبعبارة أخرى ، فإن هذه الحملة قد أكدت مدى أهمية هذه النقوب بالنسبة للدفاع عن موقع السلوم الاستراتيجى. فحماية هذا الموقع تتطلب ضرورة السيطرة على هذه النقوب وتأمينها.

ومن هنا ، فإن الباحث يعتقد بأن السيطرة على هذه النقوب، كانت أحد الاعتبارات الاستراتيجية فى تعيين موقع الحد الفاصل بين مصر وليبيا. فقد حرص



المفاوض المصرى على دخول النقوب فى نطاق السيادة المصرى، لتأمين موقع السلوم الفزيوغرافى الاستراتيجى، الذى يمثل بدوره نقطة تحكم قوية فى الطريق الساحلى. ويبدو أن تمسك المفاوض المصرى بالنقوب، قد جاء بدلا عن موقع واحة جغبوب الاستراتيجية، الذى تمسكت به ايطاليا للقضاء على المقاومة الليبية.

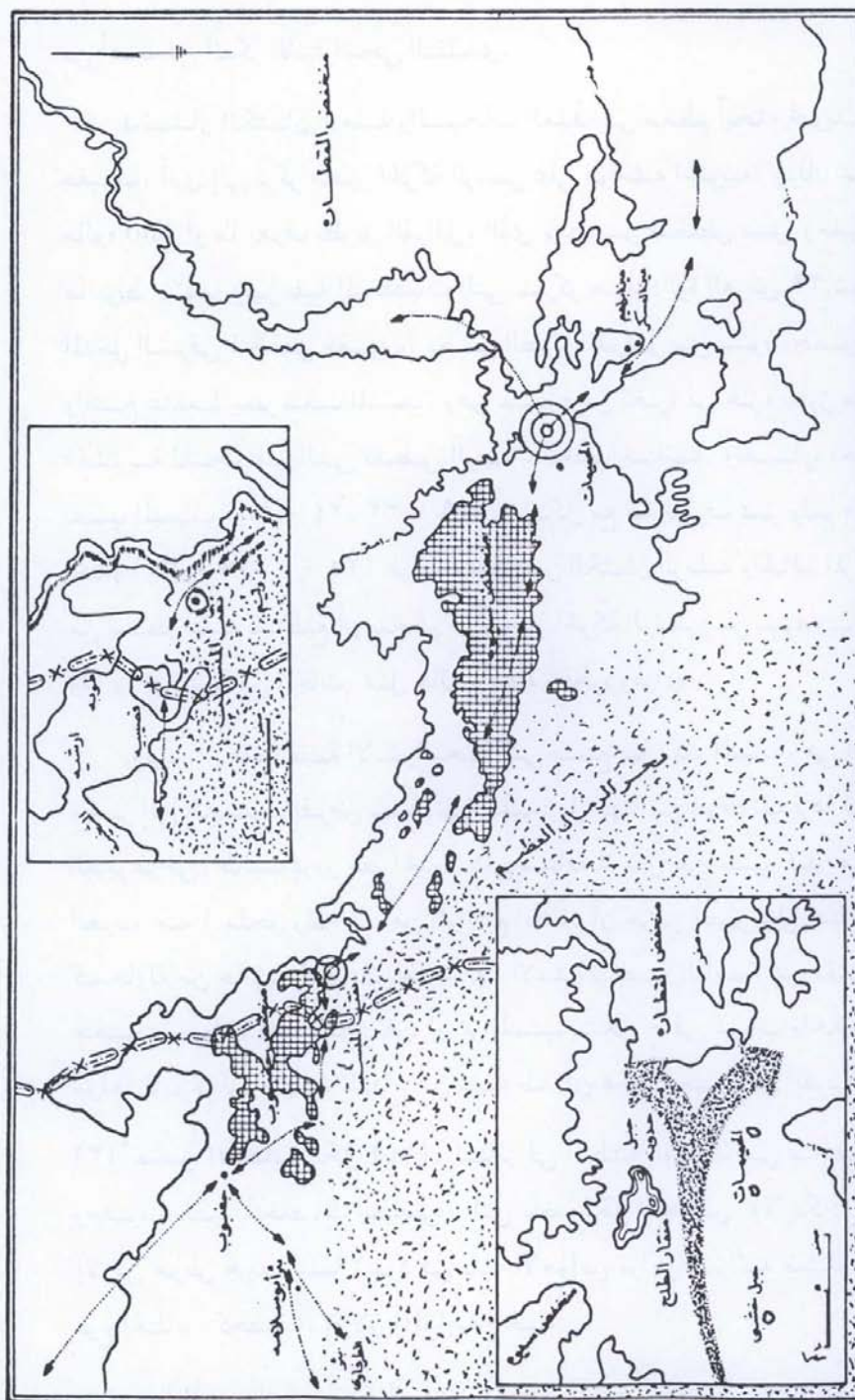
(٢) **نقب المنسب** (شكل ١٣) : وكما أن تجويف سيوه - جغبوب يتصل بالساحل الشمالى للبحر المتوسط عن طريق النقوب، فإنه يتصل بمنخفض القطارة ايضا، من خلال ثغرة فى حائطه الشرقى. ويبلغ اتساع هذه الثغرة التى تقع بين منقار الطلح والحميمات حوالى سبع كيلو مترات ونصف.

وقد اظهرت المعارك المحدودة التى دارت فى الصحراء الغربية خلال عام ١٩١٦ بين السنوسيين والقوات البريطانىة، مدى الأهمية الاستراتيجية لهذه الثغرة ، خاصة فى اطار ما يعرف بالاستراتيجية غير المباشرة (٨١).

فى شهر فبراير من ذلك العام، خرجت قوة سنوسية من واحة سيوه عن طريق تلك الثغرة إلى منخفض القطارة، الذى اتخذته كنقطة وثوب jumping - off place على وحات البحرية والرافره والداخله على التوالى (٨٢) وقد استغلت القوة السنوسية موقعها فى هذه الواحات، وشنت سلسلة من الهجمات الخاطفة فى عمق الأراضى المصرىة. كما استغل قائد هذه القوه - وهو ضابط مصرى يدعى محمد صالح حرب - هذه الفرصة وجرى اتصالا ببعض مشايخ العرب فى الفيوم والمنيا واسيوط (٨٣)، وذلك بهدف اثاره الفتن والقلال ضد الوجود البريطانى فى مصر .

وكما استغل السنوسيون ثغرة منقار الطلح - الحميمات للتوغل فى عمق الاراضى المصرىة، فقد استغلوها ايضا فى الانسحاب إلى سيوه ومنها إلى جغبوب.

وفى سياق الحديث عن عملية الانسحاب، اشارت الرواية التاريخية (٨٤) إلى أن القوات البريطانىة الميكانيكية المكلفة بتعقب القوة السنوسية فى صحراء مصر الغربية، قد رابطت عند نقب المنسب لسد الطريق امام هذه القوة ومنعها من الانسحاب من سيوه إلى جغبوب. وتكشف هذه الرواية، مدى ما يتمتع به هذا الموقع الفزيوغرافى



شكل (١٣)

موقع خط الحدود بالنسبة لنقب النقيب وثغرة منقار الطلح - الحمير

المصدر: الباحث اعتماداً على لوحة سبوه ١/٥٠٠٠٠:١ خريطة جمهورية مصر العربية - الصحابة العسكرية - القاهرة (١٩٨٥ م)



من أهمية فى الفكر الاستراتيجى التقليدى.

فانتشار الكشبان الرملية والسبخات الغدقة فى معظم أنحاء تجويف سيوه - جغبوب، أدى إلى تركيز محور الحركة الرئيس على هوامشه الجنوبيه، وذلك عبر مسرب جالوه Jalo أو ما يعرف بطريق القوافل، الذى يربط بين منخفض سيوه وجغبوب، بمثل ما يربط بينهما وبين بقية المنخفضات التى تتركز حول دائرة العرض ٢٩ شمالا. وفى المدخل الشرقى لمنخفض جغبوب، يخترق الطريق الموصل بين سيوه وجغبوب بشكل واضح عندما يمر بنقب المنسب، وهو عباره عن ثغرة فى جزء بارز من الحافة الجنوبية للتجويف، التى تغطى الرمال معظم اجزائها. وبعبارة اخرى، فإن نقب المنسب (٥٨ - ٢٤، ٣٢ - ٢٩) يشكل مع ما يعرف بممر وليم Willim's pass (٣٠ - ٢٩، ٢٥ - ٢٠) طريقا ضيقا بين الكشبان الرملية والحافة المرتفعة، وان من يسيطر عليه يستطيع أن يتحكم فى محور الحركة الرئيس بين سيوه وبين جغبوب وما ورائها غربا من واحات، مثل جالو واوجلّه وجخره ومراده.

ويبدو أن هذه القيمة الاستراتيجية التى يتمتع بها نقب المنسب، هى التى دفعت مصر إلى التمسك بفرض سيادتها عليه. بل انها من فرط تقديرها لهذا الموقع الفيزيوجرافى، طالبت بمرور خط الحدود على مسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات إلى الغرب منه ( ملحق رقم ١). ومن الواضح ايضا، أن حرص مصر على هذا الموقع جاء كمحاولة من جانبها لتعويض خسارتها الاستراتيجية، الناجمة عن فقدانها لواجهة جغبوب. وباختصار، فإن نقب أو ممر المنسب يشكل - فى غياب واحة جغبوب - موقعا فزيوجرافيا مهما، للدفاع عن سيوه ضد أى هجوم محتمل من الغرب.

(٣) "جسر" الخطايا شكل (١٤): تتناثر فى المنطقة الفاصلة بين منخفضى سيوه وجغبوب بعض المنخفضات الصغيره، التى تأخذ شكل الأحواض. ولا تكاد تظهر الواحة إلا فى حوض جربه، بينما تسود فى بقية الأحواض مراكز عمرانية ضئيلة الحجم، من نوع الخطايا، كحطية أم غزلان والمغاربه والخيبه.

وعلى مر التاريخ، كانت هذه الخطايا تمثل مواقع خطى stepping stones





ومحطات تموين وراحه بين المنخفضين الكبيرين. ولا شك ان شيوع تسمية الخطية بمدلولها اللغوى المعروف بين هذه المراكز العمرانية، يؤكد مدى أهميتها كجسر اتصال فى وسط هذا النطاق الصحراوى القاحل.

وقد لعبت هذه الخطايا دورا مهما فى توثيق عرى الروابط والصلات بين واحات منخفضى سيوه وجغبوب، حتى بلغت هذه العلاقات حد التداخل، الذى شمل مختلف المظاهر الحضارية فى هذه الواحات، بكل ما تحفل به من قيم مادية ومعنوية.

وقد أدت الهوية البربرية<sup>(٨٦)</sup> التى تنتمى لها القاعدة السكانية فى واحات وخطايا سيوه وجغبوب، دورا كبيرا فى الوصول بهذا التداخل إلى حد التجانس، خاصة وان العزلة التى تعيشها المنخفضات الصحراوية، قد أعانت هؤلاء السكان على أن يحافظوا إلى حد ما على هذه الهوية، سلالة ولغة (الامازيغية) وثقافة. علاوة على ذلك، فإن الدين الاسلامى كنسق للقيم الاجتماعية والسياسية، يمثل هو الآخر مصدرا أساسيا من مصادر التوافق والانسجام بين سكان سيوه وجغبوب. وفى اطار هذا الانسجام المجتمعى، لم تجد الحركة السنوسية - كحركة اصلاحية - اية صعوبة فى الخروج بدعوتها من واحة جغبوب إلى واحات منخفض سيوه وما حولها<sup>(٨٧)</sup>، حتى جاء الوقت الذى عظم فيه شأن زوايتى سيوه والزيتون، بوصفهما امتدادا للزاوية الكبرى، التى اقامتها الزعامة السنوسية فى واحة جغبوب، واتخذتها مركزا لنشر الدعوة على مر فترة طويلة من تاريخ الحركة.

ويعتقد الباحث، أن ارتباط منخفض سيوه بمنخفض جغبوب من خلال الدعوة السنوسية، قد لعب دورا مهما فى اختيار موقع الحد السياسى داخل التجويف الذى يضم المنخفضين. فقد اختير موقع الحد فى هذا النطاق بحيث يقطع الاتصال بين واحة جغبوب - كمركز للدعوة السنوسية - وبقية واحات منخفض سيوه.

فالحركة السنوسية التى قامت على استشارة المشاعر الإسلاميه، كوسيلة للتعبئة الاجتماعية والسياسية وتحقيق نوع من السيادة الدينية والدنيوية، كانت تشكل تهديدا خطيرا لوجود القوى الأوروبية المسيحية فى شمال افريقيا عامه، وايطاليا وبريطانيا فى

الصحراء الليبية خاصة. ويلاحظ فى هذا الصدد، انه على الرغم من أن حركة النضال التى قادها السنوسيون قد بدأت مع الغزو الايطالى لبرقة وطرابلس عام ١٩١١، إلا أن ذلك لا يعنى انها كانت حركة ليبية ضيقة. فالراية التى حمل لوائها السنوسيون كانت اسلامية بصفة عامه، ليبية - مصرية بصفة خاصه، حيث لم يكن مدلول الحدود واضحا بين اقاليم الدولة العثمانية، بما فى ذلك الحد الفاصل بين مصر وطرابلس.

ومن هنا، يمكن القول بأن ظهور الدعوة السنوسية فى الصحراء الليبية ونجاحها فى قيادة النضال المسلح ضد بريطانيا وايطاليا فى وقت واحد وصبغه بالصبغة الدينية، قد لعب دورا رئيسا فى صياغة التصور الاستراتيجى لهاتين القوتين وتحديد موقفهما بالنسبة لموقع الحد السياسى بين مصر وطرابلس داخل تجويف سيوه - جغبوب.

فمن خلال العمليات العسكرية التى نفذتها فى عمق الاراضى المصرية عامى ١٩١٥ - ١٩١٦، لفتت الحركة السنوسية نظر بريطانيا إلى أهمية تجويف سيوه - جغبوب كمدخل غربى آخر لمصر، سواء من خلال نقوب الحافة الشماليه أو عن طريق الشغرة المؤدية إلى منخفض القطاره. حقيقة إن هذا المدخل الخلفى لا يضاهاى فى أهميته المدخل الأمامى الساحلى، سواء لبعده عن المعمور أو لعدم صلاحية أرضه السبخة اللينة لسير الحملات الميكانيكية الثقيله، إلا أنه فى النهاية يشكل مدخلا ينبغى حراسته وتحصينه، حتى لو تم ذلك كجزء من عملية حراسة وتحصين المدخل الساحلى الرئيس. فلقد اثبت الهجوم الذى شنته الحمله السنوسيه فى فبراير عام ١٩١٥ على موقع السلوم، امكانية تهديد المدخل الساحلى الرئيسى عن طريق مدخل الواحات الفرعى.

وبحكم موقعها فى اقصى الطرف الغربى من هذا المدخل الفرعى، تبرز واحة جغبوب - من وجهة نظر الاستراتيجية المصرية - كنقطة وثوب على منخفض سيوه، الذى يتصل اتصالا مباشرا بعمق الأراضى المصريه.

وعلى الرغم من أهمية هذه الواحة كجزء من المدخل الفرعى، إلا أن الصعوبة العسكرية التى يمكن أن تواجهها مصر إذا حاولت الاحتفاظ بها، قد جعلت فكرة التخلّى عنها أمرا واردا. فانتشار الكثبان والسبخات والبطائح والمستنقعات، يجعل



منخفض جعبوب ميدانا غير ملائم لعمليات الجيوش النظامية<sup>(٨٨)</sup>، كما أن ندرة الموارد وخاصة المياه العذبة، قد اضعفت من قدرة هذا المنخفض على اعاشة قوة عسكرية كبيرة<sup>(٨٩)</sup> وفى الوقت نفسه، فإن القداسة التى تتمتع بها هذه الواحة بين اتباع الطريقة السنوسية فى العالم الاسلامى عامه، وطرابلس ومصر خاصة، قد زادت من صعوبة القيام بعمل عسكري ضدها<sup>(٩٠)</sup>.

أما من وجهة نظر الاستراتيجية الإيطالية، فإن مسألة فصل واحة جعبوب عن توءمها سيوه، كان يمثل مطلبا ملحا لتدعيم وجودها فى طرابلس.

فالاستيلاء على هذا المركز السنوسى العتيد، كان أمرا لازما لاطاليا للقضاء على المقاومة الليبية، التى كانت تدين بالولاء للبيت السنوسى، وتتخذ من واحة جعبوب مركزا لعملياتها ومستودعا للامدادات القادمة لها من مصر عن طريق سيوه. ومن هنا، يمكن القول بأن واحة جعبوب كانت تمثل من وجهة نظر ايطاليا رأس جسر bridgehead لسيوه وظهيرها المصرى، وإن فصل واحة جعبوب عن توءمها سيوه وعمقها المصرى كان بالنسبة لاطاليا كفصل الرأس عن الجسد. أو بعبارة أخرى فإن انفراد ايطاليا بواحة جعبوب واحكام السيطرة عليها، كان مطلبا استراتيجيا ملحا لاطاليا، للقضاء على المقاومة الليبية، سواء بشل حركة القيادة السنوسيه أو بمنع وصول الامدادات المصرية إليها.

وهكذا، نستطيع القول بأن صعوبة السيطرة العسكرية على واحة جعبوب السنوسيه، تمثل أحد المتغيرات الأساسية التى أدت إلى تخلى بريطانيا - صاحبة السلطة الفعلية فى مصر - عن هذه الواحة. وفى المقابل، فإن ارتباط حركة المقاومة الليبية بواحة جعبوب السنوسيه التى تتصل فزيوغرافيا بمنخفض سيوه وظهيره المصرى، يمثل أحد المتغيرات الأساسية وراء تمسك ايطاليا بهذه الواحة وما حولها.

وبناء على ما تقدم، يطمئن الباحث إلى الاعتقاد بأن تعيين موقع الحد داخل تجويف سيوه - جعبوب، قد ارتبط بتوزيع مواقع فزيوغرافية استراتيجية ثلاثه، هى : نقوب الحافة الشماليه، نقب المنسب وواحة جعبوب.

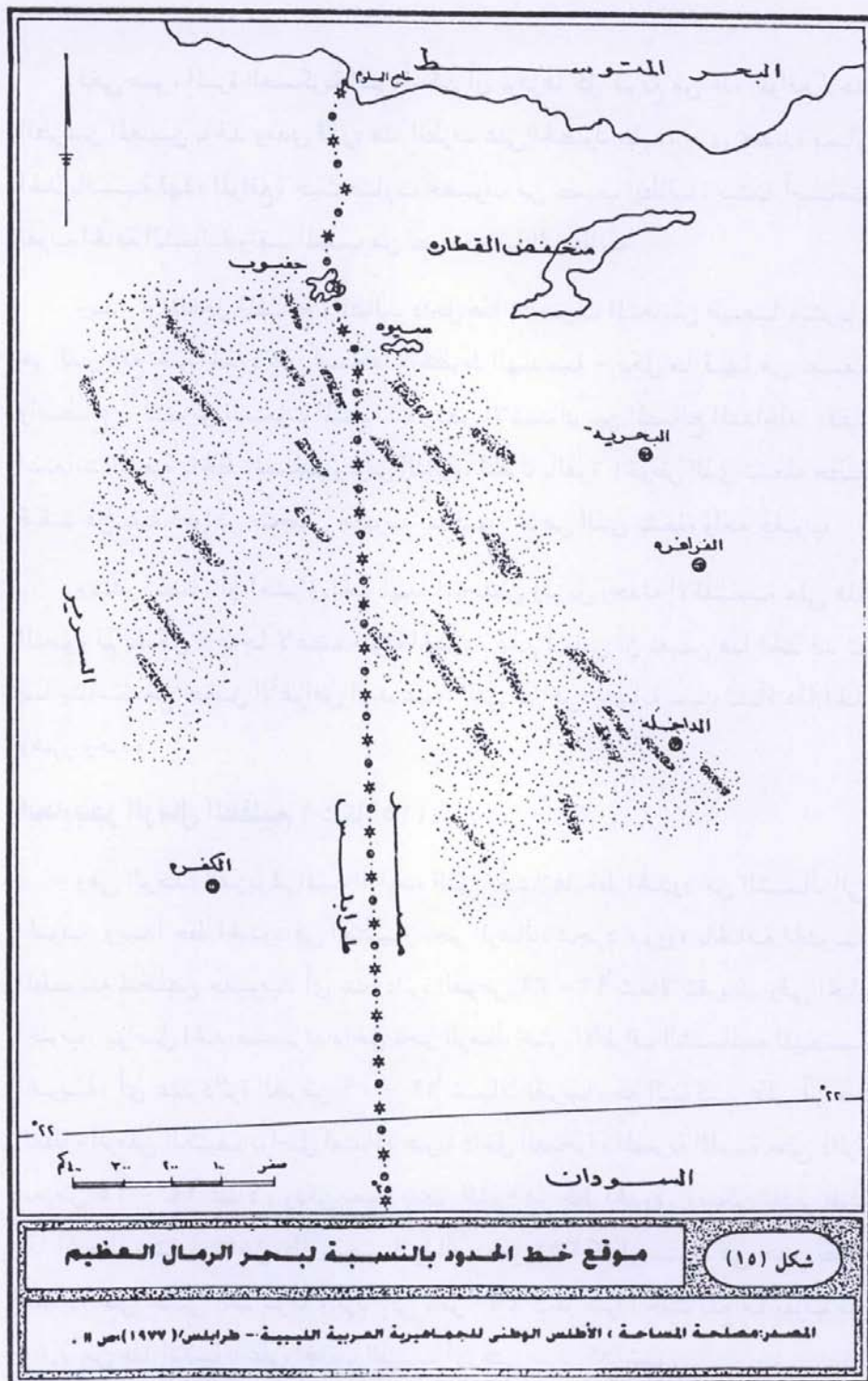
ففى ضوء الميزة العسكرية التى أمكن أن يوفرها كل موقع من هذه المواقع لاحد الطرفين المعنيين بالحد ومدى قدره هذا الطرف على الحصول عليه، جرى تحديده مسار الحد بالنسبة لهذه المواقع، حيث صارت جغوب من نصيب ايطاليا، بينما أصبحت نقوب الحافة الشمالية ونقب المنسب من نصيب مصر البريطانية.

ويبدو أن تداخل المصالح والمطالب داخل هذا التجويف المتجانس طبيعيا وبشرىا، هو الذى دفع لجنة الحدود إلى استخدام الخطوط الهندسية - بكل ما فيها من تعسف واصطناع - لتمزيق السمات المتجانسة وفض الاشتباك بين المصالح المتداخلة . فقد استعانت اللجنة بالخط المستقيم وقوس الدائرة، لتعزل بالقوة الحوض الذى تشغله حطية قيقب عن بقية أحواض منخفض جغوب، بما فيها الحوض الذى تشغله واحة جغوب.

ويبدو أيضا، أن اختراق الحد لهذا المنخفض وتمزيق وحدته الاقليسيه على هذا النحو، لم يشكل ازعاجا لاعضاء لجنة الحدود، على أساس أن تعيين هذا الحد قد تم بما يتناسب مع تحقيق الأغراض الدفاعيه، التى هى فى النهاية سبب نشأة هذا الحد ومبرر وجوده.

#### رابعا: بحر الرمال العظيم ( شكل ١٥ ) :

وهى الوحدة الفزيوغرافيه الرابعة التى يجتازها خط الحدود من الشمال إلى الجنوب. ويبدأ خط الحدود فى اجتياز بحر الرمال، بمجرد مروره بالحافة الجنوبية المظموسه لمنخفض جغوب، أى عند دائرة العرض ٣٢° - ٩٢° شمالا تقريبا. وفى اتجاه الجنوب، يواصل الحد مسيرته داخل بحر الرمال حتى الأطراف الشماليه للهضبة الجنوبية، أى عند دائرة العرض ٠٩° - ٩٢° شمالا تقريبا، مع التأكيد على أن هذا الغطاء الرملى الكثيف يواصل امتداده جنوبا داخل الصحراء المصرية الليبية حتى دائرة العرض ٢٥° - ٢٤° شمالا، ولكن بعيدا بعض الشئ عن خط الحدود. ويمكن تقدير طول هذا الحد المستقيم داخل نطاق بحر الرمال بنحو ٣٥٥ كيلو مترا، فى حين يصل امتداده على جانبى الحد شرقا وغربا إلى نحو ٤٥٠ كيلو مترا، حيث يقع ما يقرب من ٥٥٪ من هذا الاتساع على الجانب الليبى، أى حتى سرير كلانشيو.





وتبدو الكثبان الضخمة megadunes التى يتألف منها بحر الرمال على هيئة امواج، يتراوح ارتفاعها بين ٥٠ - ١٥٠ مترا<sup>(٩١)</sup>. وتعد الكثبان الطويلة المعروفة بالغرود، من ابرز المظاهر المورفولوجية فى منطقة بحر الرمال، التى قد تعتبر أعظم منطقة غرود فى العالم. ويتراوح طول كل غرد من هذه الغرود بين كيلو متر واحد واكثر من عشرة كيلو مترات. أما العرض، فهو لا يزيد على بضع عشرات من الأمتار. ويمتد اغلب هذه الغرود بشكل متواز من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، أى أنها تتمشى مع اتجاه الرياح الشمالية الغربية، التى اسهمت فى تكوينها وتوزيعها. ويفصل هذه الغرود بعضها عن بعض مسافات متساوية تقريبا، تشبه الممرات corridors. وتتكون قيعان هذه الممرات من الحجر الجيري الايوسينى الذى يتألف منه الأساس الصخرى الذى تركز عليه تكوينات بحر الرمال الرسوبية. ورغم صلاحية هذا السطح الصلب لسير الحملات الميكانيكية الثقيلة، إلا أن انتشار الكثبان الرملية الهلالية الشكل. المعروفة بالبرخان - فوق هذه القيعان، أدى إلى اعاقه استخدام هذه الممرات بالنسبة لهذا النوع من الحملات. وقد تكونت هذه الكثبان بفعل الرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة، التى تتخذ من هذه الممرات مسارا لها. ولذلك نلاحظ أن قرون horns هذه الكثبان تتجه ناحية الجنوب الشرقى، أى فى اتجاه حركة الرياح. ولا يقتصر ظهور الغرود فى منطقة بحر الرمال على هذا المظهر البسيط، إذ انها تندمج فى بعض الاجزاء مع بعضها البعض، مكونة ما يعرف بحقول الكثبان dune fields<sup>(٩٢)</sup>

ويتضح مما تقدم، أن بحر الرمال بامتداده الشاسع على جانبي الحد، وبسطحه المتموج الذى يتألف من غرود وبرخانات وفرشات رمال سافيه soft sand sheet، يشكل مانعا استراتيجيا، يستحيل على الجيوش الميكانيكية اجتيازه. ومما يزيد من هذه الصعوبة وقوع بحر الرمال فى عروض مدارية شديدة الجفاف، وهو الأمر الذى يؤدي إلى عدم ثبات تكويناته الرملية.

فمن ثوابت الاستراتيجية البرية، أن معارك الصحراء تعتمد أساسا على القوات الميكانيكية المدرعة<sup>(٩٣)</sup>، سواء لتوفير عنصر الحماية على مسرح عمليات يخلو عادة من السواتر الدفاعية، أو لضمان سرعة الحركة، للتغلب على صعوبة ستر القوات من

المراقبة الجوية وايضا على نقص موارد الاعاشة المحلية، وعلى رأسها المياه العذبة. وعلى ذلك، فإن صحراء بحر الرمال تقيد حرية الحركة والمناورة بالنسبة للقوات الميكانيكية المدرعة، التى تعتمد عليها الجيوش فى العمليات الصحراوية لتوفير عنصرى الحماية والسرعة. ومن هنا فإن هذه المنطقة تعد ميدانا غير مناسب لعمليات الجيوش النظامية.

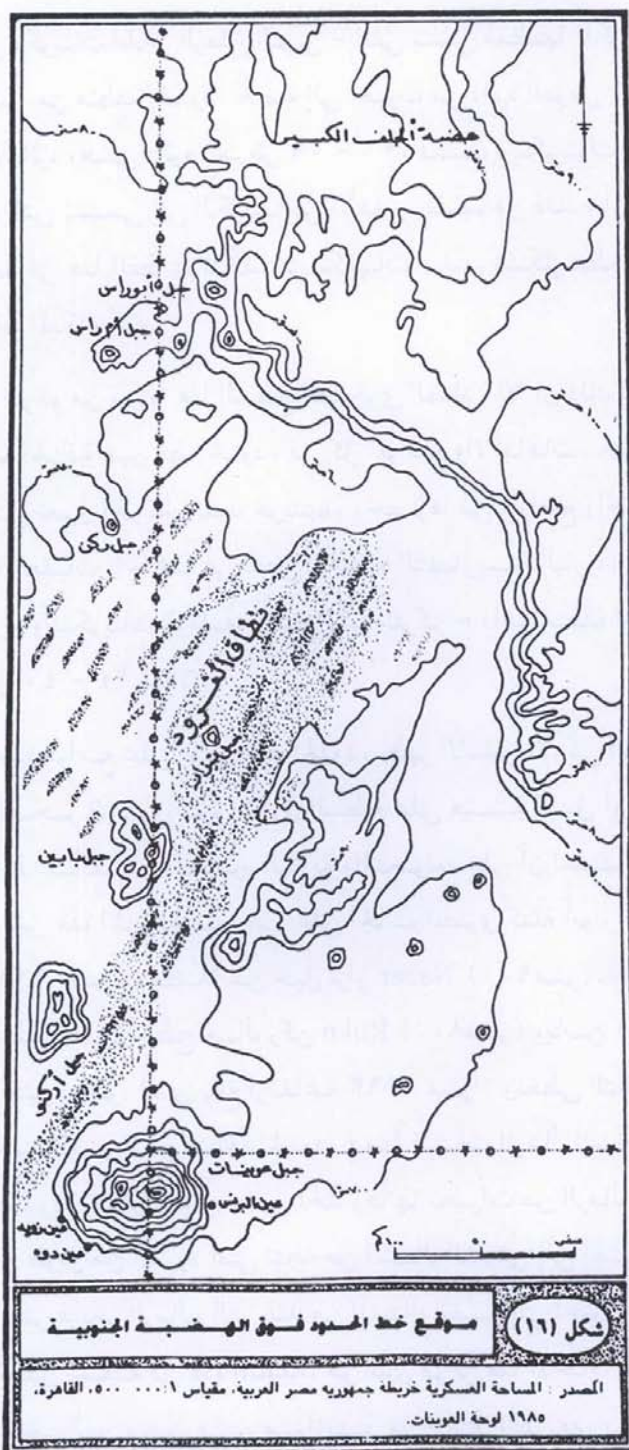
ولملء هذا الفراغ الاستراتيجى، فقد يكون زرع الألغام فى منطقة بحر الرمال، هو افضل الوسائل المتاحة لتأمين هذا القطاع من خط الحدود.

وعلى الأرجح، فإن تطابق الفراغ الاستراتيجى مع الفراغ النسبى البشرى المطلق فى هذه المنطقة، لم يدع هناك فرصة للاختلاف بين طرفى الحد حول اختيار الخط المستقيم الذى يتمشى مع خط الطول ٢٥ شرقا، كحد فاصل بين مصر وطرابلس فى منطقة بحر الرمال. فاختيار هذا الحد الهندسى geometrical boundary البسيط، جاء مناسبا تماما للفراغ المطلق الذى يمر فيه، إذ لم تكن هناك حاجة على الإطلاق لتوجيه الحد إلى وجهة بعينها عبر هذا الوسط الفارغ. وبعبارة أخرى، فإن اختيار هذا الحد الفلكى بكل ما يجسده من وهم وخيال، قد جاء معبرا عن واقع هذا القطاع الحدودى، الذى فقد مصداقيته كحد دفاعى defensive boundary بمروره داخل منطقة بحر الرمال، التى تتمتع بقدرة عالية على العزل والاعاقه.

#### **خامسا: الهضبة الجنوبية (شكل ١٦):**

وهى خامس الوحدات الفيزيوجرافية التى يجتازها خط الحدود من الشمال إلى الجنوب وآخرها.

ويمكن تتبع بداية خط الحدود فوق هذه الهضبة من دائرة العرض ٩ - ٢٦ شمالا، ومنها يمتد حتى دائرة العرض ٢٢ شمالا، التى تمثل نهاية الحد الفاصل بين مصر وطرابلس وعلى الرغم طول المسافة التى يقطعها الحد فوق هذه الهضبة والتى تقدر بنحو ٤٥٠ كيلو مترا، يتدرج منسوب السطح من ٣٠٠ متر حتى ١٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر.





وتغطي تكوينات الحجر الرملى النوبى - التى ينتمى معظمها للكرتاس الأسفل - الجزء الأكبر من منطقة الحدود، خاصة إلى الجنوب من دائرة العرض ٣٠ - ٢٥. أما شمال هذه الدائره وحتى دائره العرض ٩ - ٢٦، فتسود تكوينات من الطباشير والصلصال التى تنتمى إلى الكرتاسى الأعلى. يفهم من ذلك، أن المنطقة التى يخترقها الحد فى هذا القطاع، تتألف من تكوينات صلبه، تشكل سطحاً ممتازاً لجميع أنواع الحملات الميكانيكيه.

وعلى الرغم من مزايا هذا السطح الصخرى الصلب، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لضمان حرية الحركة عبر خط الحدود، فى كل المواضع والاتجاهات، حيث تظهر بعض العقبات التى تعوق الحركة وتقيد حريتها، وتحصرها فى مواضع واتجاهات بعينها. وتمثل هذه العقبات الحاكمة فى بعض الأشكال التضاريسية البارزه، لعل من أهمها القمم البلوريه والتكوينات الرملية، والتى تكاد تتركز - داخل منطقة الحدود - جنوب دائرة العرض ٤٠ - ٢٤ شمالاً.

ففى عدة مواضع على جانبى خط الحدود، يظهر الأساس الإركى الذى تركز عليه تكوينات الحجر الرملى النوبى فوق السطح على هيئة كتل أو جزر جبليه inselberges، تتألف من الصخور النارية والمتحوله، على أن أغلبها من السيانيت والجرانيت. ومن هذه الجزر الجبليه، تبرز على الجانب المصرى كتلة أبو رأس (٩٩٥ متراً) وأم رأس (٩٦٥ متراً)، فضلاً عن جبل نزار Nazar (٩٠٠ متراً). أما على الجانب الليبى، فتظهر على السطح جبال ركن Rukn (٨٠٠ متراً) وبابين (١١٠٤ متراً)، فضلاً عن جبل اركنو، الذى يبلغ ارتفاعه ١٢٦٣ متراً. وتغطي التكوينات الرملية مساحات غير محدودة من منطقة الحدود. فعدا فرشاة الرمال السافيه التى تغطي مساحات محدودة ومتفرقة على جانبى الحد وكأنها بحيرات من الرمال، يمتد عبر خط الحدود نطاق طويل من الغرود التى تنجّه من الشمال الشرقى إلى الجنوب الشرقى، أى عكس اتجاه غرود بحر الرمال، التى تمتد من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، ويبدو أن توزيع الكتل الجبليه فى هذه المنطقة، هو الذى فرض هذا الاتجاه. فهذا النطاق من الكشبان ينحصر بين مجموعتين متوازيتين من الكتل البلوريه، يمتد محورها من

الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى.

وعلى محور شمالى شرقى - جنوبى غربى، يبدأ نطاق الكثبان امتداده من جنوب غربى هضبة الجلف الكبير، ثم يجتاز خط الحدود فى المسافة الفاصلة بين كتلة جبل بابين فى الشمال وكتلة جبل عونيات فى الجنوب، ليواصل امتداده داخل الجانب الليبى تحت اسم عرق الادريسى، الذى يجتاز حدود ليبيا الجنوبية الى اراضى تشاد عند تقاطع دائرة العرض ٤٠ - ١٩ شمالا مع خط الطول ٢٢ شرقا تقريبا. ويبلغ طول نطاق الكثبان على هذا المحور حوالى ٥٢٠ كيلو مترا، بينما يتراوح عرضها بين ٦ - ٤٠ كيلو مترا.

وهكذا، يمكن القول بأن هذا النطاق يشكل حاجزا كيشبيا لا يمكن اختراقه impenetrable dune barrier، خاصة وأن محوره الأساسى لا ينحرف كثيرا عن الخط المواز للحد.

ومن هذه المعطيات نتبين أن سطح الهضبة الجنوبية وإن تميز بصفة عامة بصخورة الصلده التى يسهل التحرك عليها بقوات ميكانيكية ثقيله، إلا أن كثرة العقبات التضاريسية فى منطقة الحدود، خاصة جنوب دائرة العرض ٤٠ - ٢٤ شمالا، من شأنه أن يقيد حرية الحركة او المناورة بالنسبة لهذه القوات. ومما يزيد شدة هذا القيد، أن المنطقة تفتقر إلى الموارد المحلية، التى يمكن الاعتماد عليها فى اعاشة قوات كبيرة ولمدة طويلة. وتأتى المياه العذبة على رأس هذه الموارد الشحيحة، حيث تقع المنطقة فى نطاق عروض مدارية، شديدة الجفاف، إذ يقل المتوسط السنوى لسقوط الامطار عن مليمتر واحد قرب مصدر للمياه يتمثل فى بعض العيون التى تقع عند سفوح جبل عونيات ولكن جنوب دائرة العرض ٢٢ شمالا، كعين البرنس على الجانب السودانى، رعيننا زوية ودوه على الجانب الليبى.

## (الخلاصة)

### الطبيعة الاستراتيجية لخط الحدود

نعود مرة أخرى الى الفرضية التى قام عليها البحث، لنقولاً أن كل الظروف والملابسات التاريخية والجغرافية التى احاطت بتعيين الحد، قد أكدت الطبيعة الاستراتيجية - بمفهومها العسكرى الضيق - لهذا الحد.

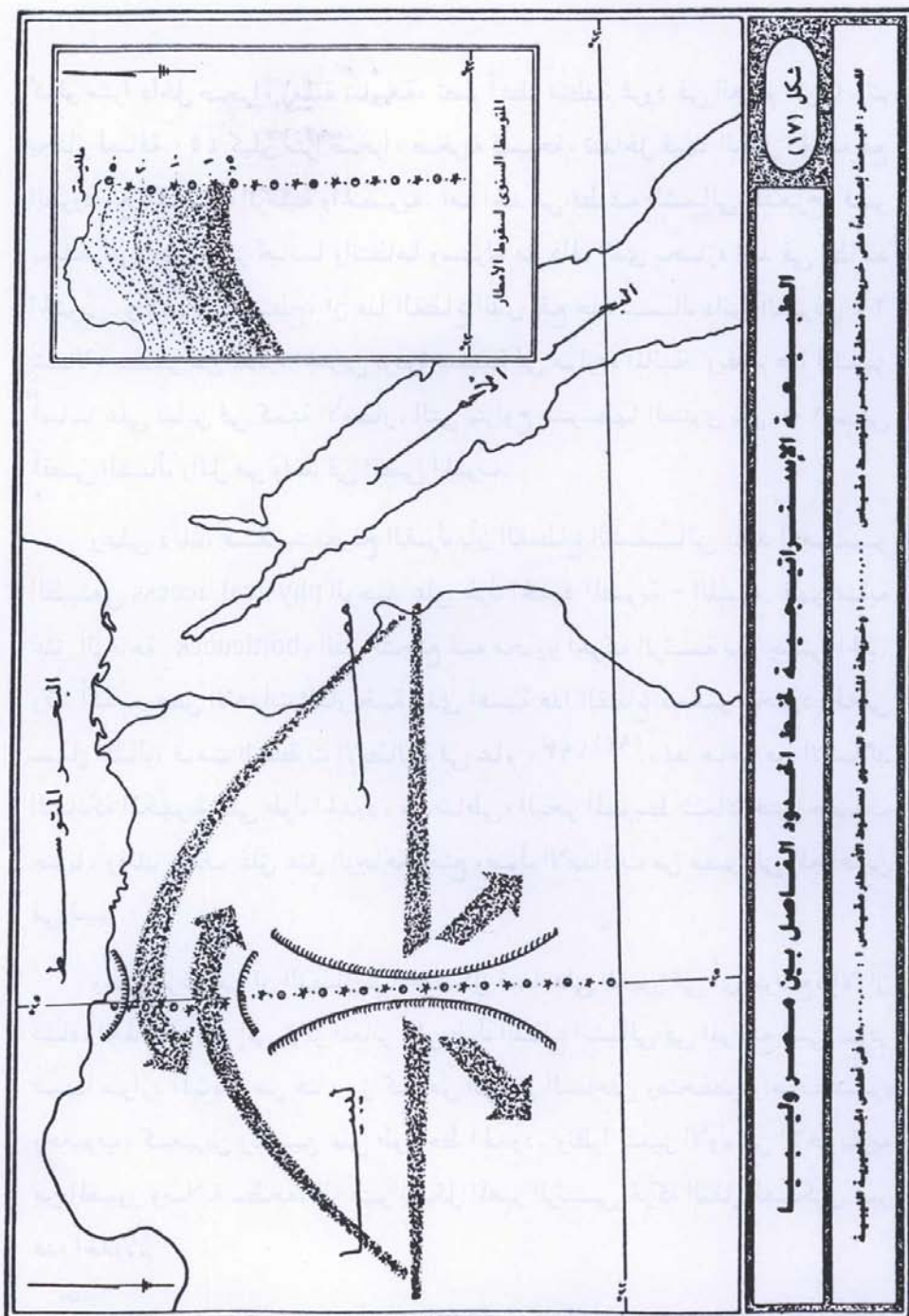
فالأجراء transactions التى اتخذتها القوى المعنية باختيار موقع الحد، قد تأثرت تأثراً ملموساً بالمطالب والاعتبارات العسكرية. ولا يعد هذا بالأمر الغريب على حدود، قد جرى تعيينها فى وقت، لم تكن فيه الوظيفة الدفاعية هى الوظيفة الرئيسة للحدود فحسب، بل كانت سبب نشأتها ومبرر وجودها. ومن هنا، ظهر التناسب الطردى بين الاحساس بالأمن والحد الدفاعى، الذى ينبغى أن يوفر مواقع مريحة للدفاع عن الكيان الاقليمى للدولة.

كما تأكدت الطبيعة الاستراتيجية لهذا الحد، من واقع ارتباطه الواضح بالملامح البارزة فى المظهر الطبيعى لمنطقة الحدود، كالسواحل والسهول والحافات والنقوب والمنخفضات والكثبان والكتل الجبلية، والظواهر الجوية. فهذه الملامح الطبيعية التى تعد من أهم المتغيرات التى تتكيف بموجبها العمليات الحربية البرية، قد لعبت دوراً مهماً فى تحديد مسار الحد وهيبته.

ولا تنسحب الطبيعة الاستراتيجية بقدر متوازن على مختلف أجزاء الحد، الذى تتفاوت قدرته على تحقيق الفصل والاعاقبة - وبالتالي على أداء الوظيفة الدفاعية - من موضوع لآخر (شكل ١٧).

وبصفة عامة، يمكن القول بأن القطاع الجنوبى المستقيم من خط الحدود، أكثر قدرة على أداء الوظيفة الدفاعية من القطاع الشمالى المتعرج. فالحد فى قطاعه الجنوبى الفلكى، يستند إلى عقبات تضاريسية وحواجز مناخية مانعة. فهو يمتد لمسافة ٣٥٥





كيلو مترا داخل صحراء رملية شاسعة، تضم أعظم منطقة غرود فى العالم تقريبا، ثم يجتاز لمسافة ٤٥٠ كيلو مترا صحراء صخرية فسيحة، تتداخل فيها الكتل الجبلية مع الغرود مع الفرشات الرملية والحصوية. أما الحد فى قطاعه الشمالى المتعرج، فهو يستند الى سطح اكثر تجانسا وانتظاما وسهولة من ذلك الذى يجتازه الحد فى قطاعه الجنوبى. والأهم من السطح، أن هذا القطاع الذى يقع جله شمال دائرة العرض ٢٩ شمالا، يتميز عن نظيرة الجنوبى بوفرة نسبية فى موارده المائية. ويقوم هذا التميز أساسا على تباين فى كمية الأمطار، التى يتراوح متوسطها السنوى بين ١٠٠ مم فى أقصى الشمال واقل من واحد فى أقصى الجنوب.

وعلى ذلك، فقد يصح القول بأن القطاع الشمالى يعد المعبر الطبيعى physical access الوحيد على طول الحدود المصرية - الليبية. فهو بمثابة عنق الزجاجة bottleneck، الذى تتجمع فيه محاور الحركة الرئيسة بين جانبى الحد. وقد أكدت بعض الاحداث التاريخية مدى أهمية هذا القطاع كمعبر للحدود. فعلى سبيل المثال، قامت السلطات الايطالية فى عام ١٩٣٠ (٩٤)، بمد حاجز من الاسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود، من شاطئ البحر المتوسط شمالا حتى جغبوب جنوبا، وذلك بهدف غلق عنق الزجاجة ومنع وصول الامدادات من مصر إلى المجاهدين فى ليبيا.

وعلى الرغم من أن التضاريس لا تشكل قيда على العبور فى أى موضع، إلا أن سيادة الجفاف، أدت إلى تركيز المعابر على طول القطاع الشمالى فى المواضع التى تتوفر فيها موارد المياه. ومن هنا، برز كلا من السهل الساحلى ومنخفض واحات سيوه وجغبوب، كمعبرين رئيسيين على طول خط الحدود. ونظرا لتمييز الاول عن الآخر بقربه من المعمور وصلابة سطحه، لذا فهو يشكل المعبر الرئيسى لحركة النقل العسكرى عبر هذه الحدود.

\*\*\*\*

## Footnotes

## الهوامش:

- (1) Palmer, B. (ed.); Grand Strategy for The 1980 - Washington, D.C. : American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1978, P. ix.
- (٢) بطرس غالى، الاستراتيجية والسياسة الدولية. - القاهرة. الانجلو المصرية، ١٩٦٧، ص ١٣.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٢٦.
- (4) Holdich, T. ; "Political Boundaries". - in : Scottish Geographical Magazine, vol. XXXII, 1916, PP. 497 - 507.
- (5) Glassner, M. & Blij, H. ; Systematic Political Geography N.Y. : John Wiley & Sons, 1980, P. 88.
- (6) Curzon, Lord; "Frontiers" - London: Oxford Univesity Press, 1908, P. 7.
- (7) Pounds, N; Political Geography. - N.Y. : McGraw - Hill Book Company, 1972, P. 83.
- (8) Dikshit, R.; Political Geography: A Contemporary Perspective - New Delhi : Tata McGraw - Hill Publishing Company limited, 1982, P. 62.
- (9) Pounds, N.; op. cit., P. 83.
- (10) Prescott, J.; The Field of Geography: Political Geography. - London: Methuen & Co Ltd, 1972, P. 55.
- (11) East, W. & prescott, J.; Our Fragmented World: An



Introduction to Political Geography - London: The Macmillan Press Ltd, 1975, PP. 79 - 81.

(١٢) لمزيد من المعلومات عن هذه المناهج، يمكن مراجعة:

- Cohen, S.; Geography and Politics in a Divided World. - U.S.A.: Saul Bernard Cohen, 1975, PP. 13 - 18.
- Muir, R.; Modern Political Geography. - London: Macmillan Publishers Ltd., 1984, PP. 3 - 4.

(١٣) يستخدم مصطلح (delimitation) عادة بمعنى تعريف خط الحدود وتمييزه في المواثيق والمعاهدات بالكتابة والرسم. أما مصطلح (demarcation)، فيشير إلى تعريف خط الحدود وتمييزه على الأرض بشواهد مادية ملموسة. ولمزيد من المعلومات، يمكن مراجعة:

- McMahon, A.; "International Boundaries" - in: The Journal of the Royal African Society, vol. 84, 1935, P. 4.

(١٤) في ظل الحكم العثماني (١٥٥١ - ١٩١٢)، عرف الاقليم الذي تشغله ليبيا بحدودها الحالية باقليم طرابلس وبرقة واحيانا بطرابلس الغرب. ومنذ عام ١٨٥٣، انتظم الاقليم اداريا في اطار ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي. أما تسمية أراضي برقه، فقد وردت في نص اتفاقية السادس من ديسمبر عام ١٩٢٥. للمزيد، يمكن مراجعة.

- جمال حمدان. الجمهورية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية. - القاهرة. عالم الكتب، ١٩٧٣، ص ٥٤.

- Blacke, G. & Schofield, R. (eds.); Boundaries and State Territory in the Middle East & North Africa. - England. NENAS Press Ltd., 1987, P. 26.

(١٥) حامد سلطان. القانون الدولي العام وقت السلم. - القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٧٢١، ٤٦٠.

(16) Hunter, B. (ed.); The Statesman's Year - Book, 1991-92,  
London: The Macmillan Press Ltd., 1991, P. 812

(١٧) استفاد الباحث بالطريقة التى طرحها المصدر التالى.

- Presscott, J. op. cit., PP. 28-29.

(١٨) على صادق. القانون الدولى العام. - الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٠، ص ص ١٤١ - ١٤٣.

(١٩) حول سيطرة بريطانيا على الحكومة ولا سيما فى العلاقات الخارجية، يمكن مراجعة نص  
تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ومطالب الوفد المصرى فى لندن عام ١٩٢٤:

- جمهورية مصر. القضية المصرية ١٩٨٨٢ - ١٩٥٤. - القاهرة: المطبعة الاميرية،  
١٩٥٥، ص ص ٢١٣ - ٢١٧.

(٢٠) محسن محمد. سرقة واحدة مصرية: صفحات من تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية  
والأمريكية. - القاهرة: مؤسسة اخبار اليوم، سلسلة كتاب اليوم، العدد (١٧٧)، ١٩٨٠،  
ص ١٧.

(٢١) فاطمة علم الدين. حدود مصر الغربية: دراسة وثائقية. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة  
للكتاب، ١٩٩٢ ص ٢٨.

(٢٢) محسن محمد. المصدر السابق، ص ١٨.

(23) Philip, G. (ed.); Cassell's New Atlas. - London: Cassell andh  
Company Limited, 1926, P. 106.

(٢٤) الاشارة هنا إلى واحة جفويوب بمفهومها الضيق كحوض basin وليس بمفهومها الواسع  
كمخفض كبير depression، يشمل مجموعة أحواض، كلها من نوع الحطية الإ حوض  
جفويوب، الذى تظهر فيه الواحة Oasis.

(25) Philip, G.; op. cit., P. 109.

(٢٦) يمكن مراجعة نص المذكرة التي بعث بها السير (ادوارد جراي) وزير خارجية بريطانيا إلى سفير إيطاليا في لندن بتاريخ ٣٠ أغسطس عام ١٩٠٧.

- محسن محمد، المصدر السابق، ص ١٩ - ٢٠.

(٢٧) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية. - بيروت: دار العودة، ١٩٧٥، ص ١٩.

(٢٨) محمد متولى: حدود مصر الغربية - في: مجلة كلية الآداب. - القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٤٩، ص ١٠٠.

(٢٩) فاطمة علم الدين. المصدر السابق، ص ٢٧.

(٣٠) يمكن متابعة مناقشات مجلس النواب المصرى حول هذه الخريطة من خلال المصدر التالى:

- محسن محمد. المصدر السابق، ص ١٩٨ - ٢١٢.

(٣١) فاطمة علم الدين. المصدر السابق، ص ١٣.

(٣٢) محمد فؤاد. ميلاد دولة ليبيا الحديثة: وثائق تحريرها واستقلالها. - المجلد الأول. - القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٥٧، ص ١٨٦.

(٣٣) فاطمة علم الدين. المصدر السابق، ص ٢٧ - ٣٨.

(34) Treharne, R. Fullaro, H. (ed.); Muir's Historical Atlas Ancient and Classical. - London: George Philip and Son Ltd. - Sixth edition, P. 80.

(35) Vries, S. and Others; Altas of World History. - London: Thomas Nelson and Sons Ltd. 1965, P. 35.

(٣٦) حسين مؤنس. أطلس تاريخ الاسلام. - القاهرة: الزهراء للاعلام العربى، ١٩٨٧، خريطة ١٥٨، ص ٣٣١.

(٣٧) فاطمة علم الدين. المصدر السابق، ص ٦٨.



- (٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٨.
- (٣٩) محسن محمد. المصدر السابق، ص ١٨.
- (٤٠) فاطمة علم الدين. المصدر السابق، ص ٦٢ - ٦٣.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ٧١.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ٦٤.
- (٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٦.
- (٤٤) محسن محمد، المصدر السابق، ص ٢٠.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٢١.
- (٤٦) اسماعيل صبرى. العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات. - الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩، ص ١٦.
- (٤٧) محمد متولى. المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (٤٨) يمكن مراجعة نص المادة (١٣) من معاهدة لندن فى المصدر النالى:
- محسن فؤاد. المصدر السابق، ص ١٩٥.
- (٤٩) انظر نص المذكرة التى بعث بها أحد كبار موظفى الخارجية البريطانية إلى أحد اعضاء الوفد الايطالى فى مفاوضات الحدود.
- محسن محمد. المصدر السابق، ص ٤٤.
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.
- (٥١) فاطمة علم الدين، المصدر السابق، ص ٨٩.
- (٥٢) اعتمد الباحث على ما يلى فى تتبع خط الحدود الوارد فى اتفاق ملتر - شالويا:
- محمد متولى. المصدر السابق، ص ٩٠ - ٩٥.

- محسن محمد. المصدر السابق، ص ص ٤٤ - ٤٥.

- المساحة العسكرية. خريطة جمهورية مصر العربية. - مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠، القاهرة،

١٩٨٥، لوحات: السلوم، سيوه وصخرة العامود.

(٥٣) بشأن هذه التحفظات، يمكن مراجعة:

- فاطمة علم الدين. المصدر السابق، ص ٨٩.

(٥٤) محمد فؤاد. المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٥٥) بشأن تفاصيل الحركة الوطنية المصرية خلال الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٢، يمكن مراجعة:

- جمهورية مصر. المرجع السابق، ص ص ٥٣ - ٦٤.

(٥٦) على صادق. المرجع السابق، ص ٥٢.

(٥٧) محسن محمد. المصدر السابق، ص ٥٢.

(٥٨) نقولا زيادة. قصة الاستعمار في العالم العربي. - بيروت: دار الكاتب العربي، (بدون

تاريخ)، ص ١٠٥.

(٥٩) محمد فؤاد. المصدر السابق، ص ١٨٨.

(٦٠) فاطمة علم الدين. المصدر السابق، ص ١١١.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٦٢) محسن محمد. المصدر السابق، ص ص ٦٧ - ٧٠.

(٦٣) لمزيد من المعلومات عن تقرير لجنة شفيق باشا، يمكن مراجعة:

- محمد فؤاد. المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٦٤) لعل من أبرز هذه الانتهاكات، قيام قوة إيطالية مدعومة بالتوغل داخل الأراضي المصرية

بالقرب من وشكا في ٢٠ فبراير عام ١٩٢٥، وأسرها بعض البدو وقتل البعض الآخر. يمكن

مراجعة:

- فاطمة علم الدين المصدر السابق، ص ١١٢.
- (٦٥) يمكن مراجعة نص الرسالة التي بعث بها المندوب السامي البريطاني الى رئيس القسم المصرى بالخارجية البريطانية.
- محسن محمد المصدر السابق، ص ص ٨٥ - ٨٧.
- (٦٦) فاطمة علم الدين. المصدر السابق، ص ١٤٥.
- (٦٧) المصدر نفسه، ص ١٤٧.
- (٦٨) محمد متولى. المصدر السابق، ص ١٢١.
- (٦٩) محسن محمد. المصدر السابق، ص ١٨٧.
- (٧٠) للتعرف على مضمون تقرير وزارة الحربية البريطانية ورئاسة اركان القوات البريطانية فى مصر، يمكن مراجعة.
- المصدر نفسه، ص ص ٣٦ - ٣٨.
- (٧١) من قياس الباحث اعتمادا على خريطة مصر مقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠، علما بأن المصدر التالى اشار إلى طول قدره ١١٥٠ كم.
- Central Intelligence Agency (Wash. DC.); The World Factbook 1991, P. 89.
- (٧٢) عبد العزيز طريح. جغرافية ليبيا. - الاسكندرية: المؤلف، ١٩٧١، ص ٦٨.
- (٧٣) حول هذه المتوسطات، يمكن مراجعة.
- امانة التخطيط. الأطلس الوطنى للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس: مصلحة المساحة، ١٩٧٧، ص ٥٤.



(٧٤) تمثل الصحراء الغربية فى مصر الجزء الشرقى. مما يعرف بالصحراء الليبية، وهو الاسم الذى اطلقه بعض العلماء على القسم الشرقى من الصحراء الكبرى الافريقية، والذى يمتد من السفوح الشمالية لجبال كردفان ودارفور جنوبا وحتى شاطئ البحر المتوسط شمالا، ومن وادى النيل شرقاً حتى مرتفعات اردى وعنبدى وتبستى وتومو وفزان غربا. وفى ذلك، فإن من بين الجغرافيين من يدعو إلى الكف عن اطلاق اسم الصحراء الليبية على الصحراء الغربية المصرية كمطلب وطنى. وحول هذا وذاك، يمكن مراجعة:

- محمد صفى الدين. مرفولوجية الاراضى المصرية. - القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٣٣٠ - ٣٣٢.

- جمال حمدان. شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان. - الجزء الثانى. - القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١، ص ٥٠٦.

(٧٥) على سبيل المثال، يمكن مراجعة التوصيات التى وردت فى تقرير رئاسة اركان حرب القوات البريطانية فى مصر، بتاريخ ١٧ يونيو عام ١٩١٧.

- محسن محمد. المصدر السابق، ص ٣٧.

(٧٦) انظر نص المذكرة التى بعث بها تشامبرلين إلى اللبنى بتاريخ ١٦ ابريل عام ١٩٢٥.

- فاطمة علم الدين. المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٧٧) عبد العزيز طريح. المصدر السابق، ص ٧١.

(٧٨) فاطمة علم الدين. تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩١٤). - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص ١٥٣.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٨٠) محمد شكرى. السنوسية دين ودولة. - القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٨١) يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن العمليات الحربية التى تعتمد على الهجوم الخفى غير

المباشر أو الصريح على العدو. وهناك عدة اشكال لهذه الاستراتيجية، نذكر منها التسلل وراء خطوط العدو (حرب العصابات) أو فتح جبهة قتال ثانوية فى اقاليم العدو أو اثاره الفتن والقتال داخل اقليم العدو. لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة:

- بطرس غالى. المصدر السابق، ص ص ٥٣ - ٦٥.

(٨٢) محمد شكرى. المصدر السابق، اص ١٧٨.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٨٥) فى ١٣ يونيو عام ١٩٣٢، وفى ثانيا دفاعه عن اتفاق السادس من ديسمبر عام ١٩٢٥، اشار اسماعيل صدقى أمام مجلس النواب إلى ان عمر وليم كفيل بصيانة سيوه، بينما السلوم والطريق الساحلى لا يكفل سلامتهما إلا جبل السلوم. يمكن مراجعة.

- محسن محمد. المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٨٦) لمزيد من المعلومات عن الهوية البربرية فى سيوه وجغبوب، يمكن مراجعة.

- نبيل صبحى، المجتمعات الصحراوية فى الوطن العربى . - القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤، ص ص ٢٧٥ - ٢٨٠.

- جمال حمدان. المصدر السابق، ص ص ١٣٧ - ١٤١.

- سعد الدين ابراهيم. تأملات فى مسألة الاقلييات. - القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ص ٨٥ - ٨٧.

(٨٧) يستفاد من بعض المصادر، ان مبادئ الدعوة السنوسية كانت منتشرة بالفعل فى واحة سيوه قبل أن تصل إلى واحة جغبوب، التى عرفت كمرکزا للدعوة. ففى عام ١٨٤١، اقام السيد محمد بن على السنوسى الكبير (١٧٩١ - ١٨٥٩) بعض الوقت فى سيوه وهو فى طريقه إلى بلاد المغرب، قادما من مصر، وانه استطاع خلال هذا الوقت أن يرسخ دعائم هذه الدعوة بين أهلها. للمزيد، يمكن مراجعه:

- مصطفى يعيو. دراسات فى التاريخ اللوى. - الاسكندرية: الجمعية التاريخية  
لخريجي كلية الآداب بجامعة الاسكندرية، ١٩٥٣، ص ٢٨.

(٨٨) يقع منخفض جفوب دون مستوى سطح البحر. وهو يتألف من مجموعة أحواض صغيرة، يشغل قاع كل منها بحيرة أو منقع مائى أو ملاحه. وقد تحولت بعض هذه الأحواض الى بحيرات حقيقية شديده الملوحة، كبحر العراشيه وملغه وحاسى والفردجة. ويبدو أن هذا المنخفض كانت تشغله بحيرة كبيرة، انكشئت وتقطعت إلى عدد من البحيرات التى تتوزع على طول امتداد المنخفض. ومن هنا، فإن هذه الأرض الرملية التى تكثر بها البرك والمستنقعات لا تصلح كميدان لعمليات القوات الميكانيكية الثقيلة، التى تشكل قوام الجيوش النظامية. لمزيد من المعلومات، يمكن مراجعة.

- عبد العزيز طريح. المصدر السابق، ص ص ٦٨ - ٧٠.

(٨٩) تشكل ندرة المياه العذبه، متغيراً أساسياً فى ضعف قدرة هذا المنخفض على اعاشة قوات كبيرة الحجم. فهو يستمد مياهه من الطبقة الجوفية السطحيه، التى تعتمد على ما يتسرب إليها من مياه الخزانات الجوفية العميقة، الموجودة بين تكوينات الحجر الرملى النوبى، والمتشعبة بالامطار التى تتساقط على مرتفعات اردى وعنيدي ودارفور. كما تغذى الامطار المحلية القليلة (اقل من ٢٥ مم) هذه الطبقة الجوفية السطحية. وما يؤكد ضعف قدرة هذا المنخفض على اعاشة قوات كبيرة الحجم، هو ضآلة حجم سكانه. فطبقاً لتقديرات عام ١٩٦٤، بلغ عدد سكان المنخفض حوالى ١١٠٠ نسمة فقط، يتوزعون فى مساحة تزيد على ٨٩٥ كيلو متراً مربعاً. يمكن مراجعة.

- المصدر نفسه، ص ص ١٨٥ - ١٨٨، ص ٢٨٥.

- محمد صفى الدين. المصدر السابق، ص ٧.

(٩٠) اظهرت الرواية التاريخية، ان القوات البريطانية قد توقفت عن ملاحقة المجاهدين السنوسيين بين بعد بانسحابهم الى واحة جفوب فى اوائل عام ١٩١٧، وان قيادة هذه القوات اكتفت بتوجيه انذار الى السيد محمد ادرى السنوسى بتدمير واحة جفوب وضريح السنوسى الكبير، وذلك إذا لم ترحل قوات المجاهدين عنها فى غضون عدة ايام. للمزيد،



## مصادر

يمكن مراجعة.

- مصطفى بعيو: المصدر السابق، ص ١٨١.

(٩١) محمد صبرى. صحراء مصر الغربية: دراسة فى الجغرافيا الطبيعية - القاهرة: (المؤلف)،

١٩٩٢، ص ٨٩.

(٩٣) عزيز محمد. موجز العمليات الحربية بشمال افريقيا. - القاهرة: الانجلو المصرية، (بدون

تاريخ)، ص ٤٩.

(٩٤) نقولا زياده. المصدر السابق، ص ١١٥.

\*\*\*\*

## المراجع

- (١) اسماعيل صبرى. العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات. - الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩.
- امانة التخطيط، الأطلس الوطنى للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس: مصلحة المساحة، ١٩٧٧.
- (٢) بطرس غالى. الاستراتيجية والسياسة الدولية. - القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٦٧.
- جمال حمدان. الجمهورية العربية الليبية: دراسة فى الجغرافيا السياسية. - القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣.
- (٣) جمهورية مصر. القضية المصرية ١٩٨٢ - ١٩٥٤. - القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٥٥.
- (٤) حامد سلطان. القانون الدولى العام وقت السلم. - القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٦.
- حسين مؤنس. اطلس تاريخ الاسلام. - القاهرة: الزهراء للاعلام العربى، ١٩٨٧.
- (٥) سعد الدين ابراهيم. تأملات فى مسألة الاقليات. - القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢.
- (٦) عبد الخالق لاشين. سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية. - بيروت: دار العودة، ١٩٧٥.
- (٧) عبد العزيز طريح. جغرافية ليبيا. - الاسكندرية: المؤلف، ١٩٧١.
- (٨) عزيز محمد. موجز العمليات الحربية بشمال افريقيا. - القاهرة: الانجلو المصرية، (بدون تاريخ).
- (٩) على صادق. القانون الدولى العام. - الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٠.
- (١٠) فاطمة علم الدين: تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٩٨٢ - ١٩١٤). - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.
- (١١) فاطمة علم الدين: حدود مصر الغربية: دراسة وثائقية. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- (١٢) محسن محمد. سرقة واحة مصرية: بصفحات من تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية

- والامريكية. - القاهرة: مؤسسة اخبار اليوم، سلسلة كتاب اليوم، العدد ١٧٧، ١٩٨٠.
- (١٣) المساحة العسكرية. خريطة جمهورية مصر العربية. - مقياس ١ : ٥٠٠.٠٠٠، القاهرة. ١٩٨٥.
- (١٤) محمد شكرى. السنوسية دين ودوله. - القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٤٨.
- (١٥) محمد صبرى محسوب. صحراء مصر الغربية: دراسة فى الجغرافيا الطبيعية. - القاهرة: (المؤلف)، ١٩٩٢.
- (١٦) محمد صفى الدين. مرفولوجية الأراضى المصرية. - القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٦.
- (١٧) محمد فؤاد. ميلاد دولة ليبيا الحديثة: وثائق تحريرها واستقلالها. - المجلد الأول. - القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٥٧.
- (١٨) محمد متولى. حدود مصر الغربية. - فى: مجلة كلية الآداب. - القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٤٩.
- (١٩) مصطفى بعيو. دراسات فى التاريخ اللوى. - الاسكندرية: الجمعية التاريخية لخريجي كلية الآداب بجامعة الاسكندرية، ١٩٥٣.
- (٢٠) نبيل صبحى. المجتمعات الصحراوية فى الوطن العربى:- القاهرة: دار المعارف، ٤٨٩١.
- (٢١) نقولا زيادة. قصة الاستعمار فى العالم العربى. - بيروت: دار الكاتب العربى، (بدون تاريخ).

## References:

- (1) Blacke, G. & Schofield, R. (eds.); Boundaries and State Territory in the Middle East & North Africa. - England; NENAS Prese Lts, 1987.
- (2) Central Inteligence Agency (Wash. D.C.), The World Factbook 1991.



- (3) Cohen, S.; Geography and Politics in a Divided World. - U.S. A:  
Saul Bernard Cohen, 1975.
- (4) Curzon, Lord; "Frontiers". - London: Oxford University Press,  
1908.
- (5) Dikshit, R.; Political Geography: A Contemporary Prespective. -  
New Delhi: Tata McGraw- Hill Publishing Co. Ltd, 1982.
- (6) East, W. & Prescott, J.: Our Ffragmented World: An Introduction  
to Political Geoyraphy. - London: The Macmillan Press Ltd.,  
1975.
- (7) Glassner, M. & Blij, H.; Systematic Political Geography. - N.Y.:  
John Wiley & Sons, 1980.
- (8) Holdich, T.; "Political Boundaries". - in: Scottish Geographical  
Magazine, Vol. XXXII, 1910.
- (9) Hunter, B. (ed.); The Statesman's Year-Book, 1991 - 92, London:  
The Macmillan Press Ltd., 1991.
- (10) Muir, R.; Modern Political Geography. - London: McMillan  
Publishers Ltd., 1984.
- (11) Palmer, B. (ed.); Grand Strategy for the 1980s. - Wash. D.C. :  
American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1978.
- (12) Philip, G. (ed.); Cassell's New Atlas. - London: Cassell and Co.  
Ltd., 1921.

(13) Pounds, N.; Political Geography. - N.Y: McGraw- Hill  
Bookh Company, 1972.

(14) Prescott, J.; The Field of Geography: Political  
Geographyh.- London: Methuen & Co. Ltd., 1972.

(15) Treharne, R. & Fullare, H. (heds.)h; Muir's Historical Atlas  
Ancient and Classical. - London: George Phillip and Son Ltd. -  
Sixth edition.

(16) Vries, S. and others; An Atlas of World History. - London:  
Thomas Nelson and Sons Ltd., 1965.

\*\*\*\*\*

## ملحق رقم (١)

### الاتفاق الايطالي المصري حول حدود مصر الغربية

فى ٦ ديسمبر عام ١٩٢٥

أن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

وحضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا

رغبة فى تعيين الحدود بين أراضى برقة الايطالية والأراضى المصرية قد عينا مندوبين عنهما مع تفويضهما تفويضا تاما وهما:

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك ايطاليا النقيب لازارو مركيز نجروتو كامبيازو سفير جلالته.

فبعد أن تبادل المفاوضان أوراق تخويلهما السلطة التامة ويعد أن تبين لهما صحة هذه الأوراق قد اتفقا على ما يأتى:

#### مادة (١) :

يبدأ خط الحدود بين أراضى برقة الايطالية والأراضى المصرية من نقطة على الشاطئ . شمال السلوم ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها beacon point تبعد عشرة كيلو مترات من نقطة الارشاد اللاسلكية نقطة الارشاد اللاسلكية فى عزلة القطارة ونصف قطرها عشر كيلو مترات من المنطقة المذكورة حتى يلتقى بمسرب الشفرزن ومنه رأسا يتبع الخط من الغرب « مسرب الشفرزن » مارا بسيدى عمر « وشر الشفرزن » و « شر الشقة » - وهنا يتترك الخط مسرب الشفرزن ويسير رأسا غربى طريق القوافل القدييه الذى يتجه نحو الجهة المعروفة باسم « ملاذ سيدى ابراهيم » ثم يتبع غربا « مسرب الاخوان » حتى يلتقى « مسرب القرن » فى الجهة المعروفة « بالقرن والقرنين ومنها رأسا غربى مسرب القرن حتى يلتقى هذا المسرب « بمسرب العجرون » ومن نقطة ملتقى مسرب القرن بمسرب العجرون يسير الخط رأسا غربى مسرب العجرون حتى حد واحة ملفا ويسير الخط بعد ذلك ابتداء من نقطة اتصال « مسرب الاجرام » شمالي واحة ملفا فى اتجاه عام جنوب جنوب الشرق مارا بواحتى « ملفا » و « غجباب » لغاية الدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرقى جرينيتش بحيث لا يمر بعد تقاطعه بمسرب جالو بأية نقطة تقل عن عشرة كيلو مترات



غربي مضيقى النسب « المناسيب ووليمز » ثم يستمر الخط متتبعا الدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرقي جرينيتش حتى يلتقى خط الزوال المذكور بالدرجة ٢٢ من خطوط العرض شمالى خط الاستواء.

#### مادة (٢):

قد بين خط الحدود المعنى فى المادة الأولى باللون الأحمر على الخريطة المرفقة بهذا وهى تعتبر جزءا متما لهذا الاتفاق.

#### مادة (٣):

تعين السلطات العليا لكل من الحكومتين المتعاقدتين فى ظرف ثلاثة شهور من تاريخ اعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتحدد فى الأراضى نفسها خط الحدود المبين فى المادة الأولى.

#### مادة (٤):

تتعهد الحكومتان المصرية والإيطالية بضمان حرية مرور القوافل الإيطالية والمصرية المتوجهة من السلوم إلى جفجوب ضامنا تماما على طرق القوافل ولا يدفع أى رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التى يجوز لها تماما أن تستمر فى استعمال مياه الصحاريح لحاجتها العادية وكذلك المأوى الموجودة بالقرب من الطرق المشار إليها.

#### مادة (٥):

رغبة فى توفير مياه الشرب لسكان السلوم تتنازل إيطاليا لمصر عن ملكية بئر الرملة التى تستغلها الآن الحكومة الإيطالية وعن منطقة تحيط بالبئر المذكورة وعمر من الأرض يكون اتجاهه على محور وادى الرملة يكفى لايصال هذه البئر بالحدود المصرية. وتعيين اللجنة المختلفة المنصوص عنها فى المادة الثالثة مساحة المناطق السابق الإشارة إليها ، على أنه من المتفق عليه منذ الآن أن المنطقة التى تحيط ببئر الرملة لا يجوز أن يزيد نصف قطرها على خمسمائة متر وأن تدخل أرض العمر من بئر الرملة لغاية الحدود المصرية ضمن الحدود التى تكون ضرورية فقط على ألا يتجاوز عرضها بأن حال من الأحوال عن ثمانمائة متر ، من المتفق عليه أيضا أن المناطق المشار إليها يجب أن تكون فى أى نقطة بعيدة عن الشاطئ بمائتى متر على الأقل.

#### مادة (٦):

يكون مفهوماً أنه عند استعمال مياه بئر الرملة يجب على الحكومة المصرية أن تخصص مقدارا كافياً من المياه لحاجة السكان المحليين الإيطالي التبعية ويحدد هذا المقدار بمعرفة اللجنة المختلطة المنصوص عنها فى

## المادة الثالثة.

### مادة (٧)

تتعهد إيطاليا ومصر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع غارات العربان كل فيما يتعلق بأراضيها .

### مادة (٨)

تعين الحكومتان في خلال الثلاثة أشهر التالية لاعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتسوية المسائل بالآتية :

١- جنسية سكان المنطقة الداخلة في العشرة الكيلومترات شمالي السلوم وسكان مجموعة واحات جغبوب لتقرير ما اذا كان يصح منح حق اختيار والى اى مدى والى اى السكان او بعضهم .

٢- رسوم المراعى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرحل الذين ينتقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الاعفاء من كل رسم وضريبة .

٣- النظام الجمركى للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعريف الرسوم الجارى العمل بها الان ، مراعاة للحالة التى يكون عليها سكان الحدود على اثر تعيين خط الحدود بين مصر و برقة تعيينا نهائياً .

٤- المسائل القضائية الخاصة بالاشخاص الرحل - لتقرير محاكمة هؤلاء بالاشخاص سواء أكانوا ايطالى التبعية ام مصريين امام ٥ بمحاكم وهيئات القضاء بفي مناطق الحدود التى يوجدون فى دائرتها .

ويكون المفهوم ايضاً انه اذا اقام هؤلاء الاشخاص مدة تزيد على سنة فى احدى مناطق الحدود يكونون خاضعين لنظامهم ، الضرائب اقرر على الرحل المعمول به فى المنطقة المذكورة .

### مادة (٩)

كل خلاف يقع فى تطبيق هذا الاتفاق يعرض على لجنة تحكيم تؤلف من مندوبين يعينهم كل من الحكومتين المتعاقدين ومن رئيس يعين بالاتفاق بينهما وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء .

### مادة (١٠)

يعتمد هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من برلمان كل من الدولتين ويكون تبادل الاعتماد بروما فى

اقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع المفوضان المذكوران هذا الاتفاق المحرر من نسختين ورسماه يختصهما صدر  
بالقاهرة في السادس من ديسمبر ١٩٢٥ .

واثباتاً لذلك قد حرر هذا المحضر من نسختين .

سفير جلالة ملك ايطاليا

رئيس مجلس الوزراء

ووزير الخارجية

نجروتو كامبيازو

احمد زيور

روفائيلي جورايليا

ابراهيم وجيه

المصدر: الاهرام، الثلاثاء ٨ ديسمبر عام ١٩٢٥



## ملحق رقم (٢)

### معاهدة الحدود الغربية

### بلاغ وزارة الخارجية

### نص البروتوكول الجديد

تم أمس التوقيع على الاتفاق الذى اشير فى اتفاق ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ إلى وضعه بواسطة لجان مختلطة. وهذا الاتفاق يتعلق أولا بالتحديد التفصيلى على الطبيعة للحدود المصرية الغربية. كما يشمل مسائل الاختصاص القضائى فى المناطق الغربية وحقوق المرمى والنظام الجمركى وجنسية اهالى المنطقة الواقعة غربى السلوم ومنطقة واحة جفوب.

وقد حصل الاتفاق بالنسبة لتحديد التخوم على منح مصر طريقين برى وبحرى للوصول إلى بئر الرمله غير الطريق الذى نص عنه فى الاتفاق الاصلى. كما اثبتت بصوره جليه ما لمصر من حقوق السيادة على منطقة البر والمناطق التى اعطيت لمصر من أجل الانتفاع به.

وقد جعل الاختصاص - فيما يقع فى المناطق الغربية المصرية من جرائم أو من منازعات مدنيه - لجهات القضاء المصرية المحليه. وبسط اختصاصها على كل من كان من اهالى ليبيا فى تلك المناطق ولم تكن له اقامة ثابتة فيها.

ونظمت حقوق المرمى على طريقة تكفل استمرار العرف الذى كان جاريا من قبل فى هذا الشأن مع احاطته بالاجراءات الادارية المناسبه.

أما المسائل الجمركيه، فبالرغم من أن اسبابا فنيه تحول دون وضع نظام شامل لها. وبالرغم من أن حكومة ليبيا قد اخذت بنفسها منع تصدير المواشى توفيراً لما يلزم لمرافق بلادها منها، فإن الحكومة المصرية حصلت على تصريح بالسماح بتصدير عشرين ألف رأس من الماشية على الأقل سنويا وهذا الى ان يسلم لتلك البلاد القدر الكافى لحاجتها. وعند ذلك، يصبح التصدير حراً.

اما مسألة الجنسية فيما يتعلق بسلطان جفوب، فقد أجل البت فيها إلى أجل غير مسمى على أن يكون ذلك بمفاوضات بين الحكومتين.

### (نص البروتوكول)

بروتوكول:- بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية بشأن اللوائح والقرارات والتصريحات والحيثيات التي وضعتها اللجنتان المختلطتان المؤلفتان تنفيذا للمادتين الثالثة والثامنة من الاتفاق المعقود بين مصر وإيطاليا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لتعيين حدود مصر الغربية وبشأن المكاتبات المحقة بها.

فى سنة الف وتسعمائة وست وعشرين وفى اليوم التاسع من شهر نوفمبر، اجتمع فى احدى غرف وزارة الخارجية بالرميل كل من حضر صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية ممثلا للحكومة المصرية وحضرة صاحب السعادة المريكز باترنودى مانكى المبعوث فوق العادة والوزير المفوض لحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا، ممثلا للحكومة الإيطالية.

وبعد أن اطلعنا على المحاضر الختامية لجلسات اللجنتين المختلطتين المشكلتين طبقا للمادتين الثالثة والثامنة من الاتفاق المبرم بين مصر وإيطاليا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن تحديد الترخوم المصرية فى جهة الغرب. وقد خول كلاهما السلطة التامة من قبل حكومته فى هذا الصدد.

صرح كل باسم حكومته بالموافقة على ما قامت اللجنتان المختلطتان المشار إليهما بوضعه من اللوائح والقرارات والتصريحات والحيثيات المبينة بنصها فى المحضرين الملحقين بهذا البروتوكول وصرح ايضا كل باسم حكومته بالموافقة على الكتابين اللذين تبودلا بتاريخ اليوم بين حضرة صاحب السعادة المريكز باترنودى مانكى وحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا، فيما يتعلق بمسألة جنسية سكان مجموعة واحات جغبوب وهما الكتابان الملحقان بهذا البروتوكول مع اعتبارهما من جميع الوجوه هما واللوائح والقرارات والتصريحات والحيثيات الأتفة الذكر تسوية واحده.

وبناء على ذلك، يعتبر هذا البروتوكول الذى حرر من نسختين تم توقيعهما جزءا مكمل لاتفاق ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

## سلسلة أعداد الدورية لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١

- ٢٣٦- المدخل الزمني لتراعات الحدود العربية  
أ. د. محمود توفيق محمود
- ٢٣٧- التعريف بماهية نظم المعلومات الجغرافية ومناحيها الوظيفية  
د. محمد عبد الجواد محمد علي
- ٢٣٨- وتقصي أثارها في الفكر الجغرافي الإسلامي  
أ. د. أحمد جبار الله الجبار الله
- نحو تعريف إجرائي للمناطق الحضرية في  
المملكة العربية السعودية
- ٢٣٩- الخصائص المناخية لنماذج طقس الجفاف في المملكة  
د. جهاد محمد قريه
- العربية السعودية
- ٢٤٠- الكدوات في منخفض الواحات البحرية .  
د. عبد الحميد أحمد كليو
- دراسة جيومورفولوجية
- ٢٤١- مستويات المعيشة في المملكة العربية السعودية  
د. رمزي بن أحمد الزهراني
- دراسة في الخصائص السكانية
- ٢٤٢- النباتات المحتطبة في المملكة العربية السعودية  
د. عبد اللطيف حمود النافع
- دراسة في الجغرافيا الحيوية وحماية البيئة
- ٢٤٣- التكامل التطبيقي للتقنيات الحديثة  
د. محمد الخزامي عزيز
- ٢٤٤- الاستخدام الامثل للمدرجات Insets على الخرائط  
د. ناصر بن محمد بن سلمي
- ٢٤٥- الثروة السمكية في جمهورية مصر العربية .  
د. وفيق محمد جمال الدين إبراهيم
- ٢٤٦- رؤية جغرافية لخصائص القوى العاملة في مصنع الحديد  
د. فريال بنت محمد الهاجري
- والصلب في المملكة العربية السعودية
- ٢٤٧- بعض الأخطار الطبيعية على الطرق البرية في شمال  
د. أحمد عبد السلام علي
- سلطنة عمان
- ٢٤٨- الإنسان والبيئة من منظور انثروبولوجي  
د. سعد العبد الله الصويان



## سلسلة اصدارات وحدة البحث والترجمة

- ١ - تقلبات المناخ العالمي عرض وتعليق: أ.د. محمد صفي الدين أبو العز
- ٢ - محافظة الجهراء أ.د. زين الدين غنيمي
- ٣ - تعدادات السكان في الكويت د. أمل العنزي الصباح
- ٤ - أقاليم الجزيرة العربية الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
- ٥ - أشكال سطح الأرض المتأثرة بالرياح في شبه الجزيرة العربية أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
- ٦ - حول تجربة العمل الميداني لطلاب الجغرافيا بجامعة الكويت أ.د. صلاح الدين بحيري
- ٧ - الاستشعار من بعد وتطبيقاته الجغرافية في مجال الاستخدام الارضي أ.د. علي علي الينا
- ٨ - البدو والثروة والتغير: دراسة في التنمية الريفية للإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ترجمة د. عبد الاله أبو عياش
- ٩ - الدليل البحري عند العرب حسن صالح شهاب
- ١٠ - بعض مظاهر الجغرافيا التعليمية لمقاطعة مكة المكرمة د. ناصر عبدالله الصالح
- ١١ - طرق الملاحة التقليدية في الخليج العربي حسن صالح شهاب
- ١٢ - نباك الساحل الشمالي في دولة الكويت دراسة جيومورفولوجية د. عبد الحميد أحمد كليو
- ١٣ - جغرافية العمران عند ابن خلدون د. محمد اسماعيل الشيخ
- ١٤ - السمات العامة لمراكز الاستيطان الريفية في منطقة الباحة د. عبد العال الشامي
- ١٥ - جزر فرسان دراسة جيومورفولوجية د. محمد محمود السرياني
- ١٦ - جوانب من الشخصية الجغرافية للمدينة المنورة د. محمد سعيد البارودي
- د. محمد أحمد الرويثي

## سلسلة منشورات وحدة البحث والترجمة

- ١- بيئة الصحاري الدافئة
- ٢- الجغرافيا العربية
- ٣- مدن مصر وقراها عند ياقوت الحموي
- ٤- العالم الثالث : مشكلات وقضايا
- ٥- التنمية الزراعية في الكويت
- ٦- القات في اليمن : دراسة جغرافية
- ٧- هيدرولوجية الأقاليم الجافة وشبه الجافة
- ٨- منتخبات من المصطلحات العربية لأشكال سطح الأرض
- ٩- البلدان اليمنية عند ياقوت الحموي
- ١٠- المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق
- ١١- الأبعاد الصحية للنحضر
- ١٢- التطبيقات الجغرافية للاستشعار من بعد : دليل مراجع
- ١٣- قواعد علم البحر
- ١٤- الأسباق الرملي وخصائصه الحجمية بصحراء الدهناء
- ١٥- على خط الرياض - الدمام
- ١٦- التخطيط الحضري لمدينة الأحمدى وإقليمها الصناعي
- ١٧- كيف نقد العالم
- ١٨- أودية حافة جال الزور بالكويت تحليل جيومورفولوجي
- ١٩- الألواح الجيولوجية ونظمها التكتونية
- ٢٠- جيومورفولوجية منطقة الخيران جنوب الكويت
- ٢١- الشواطئ في تحقيق الفوائد في أصول علم البحر والقواعد
- ٢٢- التحضر في دول الخليج العربية
- ٢٣- جغرافية العالم الثالث
- ٢٤- الصور الجوية - دراسة تطبيقية
- ٢٥- جيومورفولوجية منخفض أم الرم بالكويت
- ٢٦- جيومورفولوجية منطقة كاظمة
- ٢٧- السرحات السلطانية
- ٢٨- اليابانيون الأمريكيون
- ٢٩- بحار الرمال في المملكة العربية السعودية
- ٣٠- كفاءة الري وجدولة المياه في منطقة الخرج بالمملكة العربية السعودية
- ٣١- البحث الجغرافي في دولة الكويت
- ٣٢- الطرق والمسالك الشرقية لمصر في العصر الوسيط
- ٣٣- تطور التعدادات السكانية بدولة الكويت
- ٣٤- تغيرات مستوى سطح البحر خلال البلايستوسين وآثارها
- ٣٥- الجيومورفولوجية على طول الساحل الشرقي للبحر الأحمر
- ترجمة : أ. د. علي علي البنا
- تعريب وتحقيق : د. عبدالله يوسف الغنيم
- د. عبدالعال الشامي
- ترجمة : أ. د. حسن طه نجم
- أ. د. محمد رشيد الفيل
- د. عباس فاضل السعدي
- تعريب : د. سعيد أبو سعدة
- أ. د. عبدالله يوسف الغنيم
- تحقيق القاضي إسماعيل بن علي الأكوع
- د. أحمد حسن إبراهيم
- أ. د. محمد عبدالرحمن الشرنوبى
- د. صبحي المطوع
- د. حسن صالح شهاب
- مشاعل بنت محمد بن سعود آل سعود
- د. وليد المنيس - د. عبدالله الكندري
- أ. د. زين الدين عبدالمقصود
- د. عبدالحاميد كليو
- ترجمة : أ. د. حسن أبو العيين
- د. السيد السيد الحسيني
- تأليف : شهاب الدين أحمد بن ماجد
- د. خالد محمد النعري
- تعريب : د. حسن طه نجم
- د. مكى محمد عزيز
- د. خالد النعري
- د. عبدالحاميد كليو
- د. محمد إسماعيل الشيخ
- د. عبدالعال عبدالمتمم محمد الشامي
- د. عبدالله بن ناصر الوليبي
- د. عبدالله بن ناصر الوليبي
- د. نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ
- أ. د. عمر الفاوق السيد رجب
- أ. د. عبدالعال عبدالمتمم الشامي
- أ. د. أمل يوسف العلي الصباح
- د. محمد سعيد البارودي

### رسائل جغرافية

دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية  
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

إشراف

د. د. عبد الله يوسف الغنيم

مدير التحرير

الأستاذ إبراهيم محمد الشطي الأستاذ الدكتور زين الدين عبدالمقصود  
الدكتور عبد الله رمضان الكندري الدكتورة فاطمة حسين عبد الرزاق

سكرتارية التحرير

احلام المحارب مها علي الميلم

### الجمعية الجغرافية الكويتية

جمعية علمية تهدف إلى النهوض بالدراسات والبحوث الجغرافية  
وتوثيق الروابط بين المشتغلين في المجال الجغرافي في داخل الكويت وخارجها

مجلس الإدارة

إبراهيم محمد الشطي الرئيس

- |                               |                            |
|-------------------------------|----------------------------|
| د. د. أمجد يوسف العذبي الصباح | د. د. عبد الله يوسف الغنيم |
| د. د. فاطمة حسين عبد الرزاق   | د. د. عاتق سلطان           |
| علي طالب بهبهاني              | محمد سعيد أبو غيث          |
| فيصل عثمان الجيران            | د. جعفر يعقوب العريان      |